

توارث الدول في المنظمات الدولية

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - العمادة

توارث الدول في المنظمات الدولية

وراثه مروسيا لمقعد مجلس الامن نموذجاً

مرسالة أعدت لتليل الماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية

اعداد

نزياد ضاهر

لجنة المناقشة

مرئيساً

الأستاذ المشرف

الدكتور عبد الستار الأيوبي

عضواً

أستاذ

الدكتور عادل خليفة

عضواً

أستاذ

الدكتور خليل حسين

ببشروت

٢٠١٩

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة

إهداء

الى كل طالب معرفة ...

شكر وتقدير

الى أسرتي الكبيرة في الجامعة اللبنانية ...

لرفيقة درربي وأبنائي على تحملهم ومساندتهم وتشجيعهم ...

لوالديّ، لما نرعا في من طموح ...

لكل من واكبني في هذا البحث

الفُشكرِ وشكرٍ ...

المقدمة

مفهوم "توارث الدول" (Succession State) يكتسب أهمية متزايدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتزايد هذه الأهمية حالياً مع استيقاظ الهويات الفرعية الانفصالية وصعود القوميات التنافسية التي اشعلت حربين عالميتين خلال النصف الأول من القرن العشرين.

بموجب القانون الدولي العام، هناك ثلاثة جوانب من توارث الدول، وراثته دول في ما يتعلق بالمعاهدات، وراثته في ما يتعلق بعضوية المنظمات الدولية و وراثته دول في ما يتعلق بمسائل أخرى غير المعاهدات.

تشكل الأمم المتحدة، المنظمة الدولية الأبرز والأكثر فعالية في العلاقات الدولية، حيث تلعب دوراً ناظماً للعلاقات بين الدول من خلال عمل هيئاتها، و من أبرز هذه الهيئات مجلس الأمن الدولي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة، وقد أفرد ميثاق الأمم المتحدة الفصلين السادس والسابع لمجلس الأمن كي يضطلع بمهمته الأساسية في حفظ السلام والأمن الدوليين ووضعت تحت تصرفه امكانيات متعددة للايفاء بالغرض، سواء ما تعلق منه بسلطته الواسعة في مجال التكييف واتخاذ التدابير اللازمة تبعاً لذلك، أو ما يتعلق منها باتخاذ الاجراءات المؤقتة والردعية والعقوبات الدولية والاقتصادية والعسكرية. ولهذا الغرض ايضاً أعطى الميثاق قرارات مجلس الأمن صفة قرارات الزامية تجاه كافة الدول^(١)، التي تأتي ضمن الفصل السابع من الميثاق.

أنشئت الأمم المتحدة حسب تصريح موسكو، لتكون منظمة عالمية أو شبه عالمية تضم جميع الدول المحبة للسلام. ولكن الميثاق يميز بين نوعين من الأعضاء ويضع للعضوية شروطاً^(٢).

فقد تميّز الفصل الثاني من الميثاق بين نوعين من الأعضاء: المؤسسون أو الأصليون و من المنضمين أو الجدد. ويعرّف الميثاق في المادة رقم (٣) **الأعضاء المؤسسين** بأنهم الدول التي شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة لقيام المنظمة الدولية، المنعقد في سان فرانسيسكو، والتي توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقاً للمادة رقم (١١٥) وكذلك التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٢/١/١، وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه.

الأعضاء الجدد وفقاً للمادة رقم (٤) "هم الدول الأخرى المحبة للسلام التي توافق على الإلتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق والتي ترى أنها قادرة على تنفيذ هذه الإلتزامات وراغبة فيه".

(١) تنص المادة ٢٥ من الميثاق على: "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".
(٢) خليل حسين، النظرية العامة والمنظمات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٥٧.

نصت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على المساواة بين جميع الدول، بغض النظر عن التفاوت في إمكاناتها من حيث الثروات الطبيعية والبشرية والتقدم إذ تقرر الفقرة رقم (٢) من ديباجة الميثاق أن "الأمم كبيرها وصغيرها متساوية في الحقوق" ونصت المادة رقم (٢) الفقرة رقم (١) من الميثاق على أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

بناءً على الميثاق الدولي للأمم المتحدة، تعد الدول الأعضاء سواسية أمام القانون الدولي. على أن لا يعني ذلك عملياً أنها متساوية في مركزها الداخلي في الهيئة، فثمة بعض الدول تتمتع بحقوق لا تتمتع بها سائر الدول الأعضاء الأخرى، وهي الدول الخمسة الدائمة العضوية.

إذاً في التصنيف العملي والقانوني داخل المنظمة هنالك نوعان من الدول، **الدول الأعضاء الدائمين** في مجلس الأمن، و**كافة الدول الأخرى**، حيث أن الأولى تتمتع بحق النقض وثبات عضويتها في الهيئة الأهم في الأمم المتحدة، لما لها من صلاحيات تعنى في حماية السلم والأمن الدوليين.

في ضوء ما تقدم، ونظراً لأهمية دور مجلس الأمن و التصنيف العملي لأعضاء الأمم المتحدة سنعمل في بحثنا دراسة فرضية تعرض الأمم المتحدة لحالة وراثه دولة من الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن. بعد أن تعرضت إحدى أعضائه للانحلال وأعني الاتحاد السوفياتي، فماذا لو تعرضت إحدى الدول الدائمة العضوية الخمسة إلى الإنحلال ونشأ عنها عدة دول، فما هو مصير مقعدها الدائم في مجلس الأمن؟ فمن يرث الدولة السلف؟ كيف سيؤثر ذلك على عمل مجلس الأمن؟

كيف يتعامل القانون الدولي العام مع هذه الحالة؟

ما مدى تأثير ذلك على فعالية القانون الدولي ودور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين؟

ما هي المعايير التي يجب أن تتوفر في العضو الجديد ليشغل المقعد الدائم في مجلس الأمن؟

ما هي الضوابط التي ترعى نشوء الدول الحديثة على أنقاض الدولة الأم في القانون الدولي؟

هل تعرضت الامم المتحدة ومجلس الامن لحالات مشابهة سابقا؟

تجارب سابقة في مجال توارث الدول وكيفية التعامل معها

هناك صوراً مختلفة لنشوء حالات وراثة الدول. فقد تحدث الوراثة عندما تندمج دولتان مثل اندماج جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية في مايو ١٩٩٠ مع جمهورية اليمن لتكوّنا معاً دولة واحدة. وقد تحدث عندما تفقد دولة ما جزءاً من إقليمها لينضم إلى دولة أخرى أو ليكوّن دولة جديدة. وقد تحدث وراثة دولة عند فناء دولة أو زوالها وتحل محلها دولة أو دول أخرى جديدة. وقد شهد التاريخ حالات وراثة عديدة بعد الحرب العالمية الأولى وإبان فترة تصفية الاستعمار في ستينيات القرن الماضي. وخلال العقود الماضية اكتسبت مسائل وراثة الدول أهمية قصوى عندما نشأت دول جديدة في شرق ووسط أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وفناء جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية.

لم تستقر بعد قواعد عرفية عامة واجبة التطبيق على كافة المسائل التي تثيرها خلافة الدول. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

أولاً: تنوع الحالات والظروف التي تنشأ فيها الخلافة. ربما تنشأ بسبب انحلال الدولة، أو انفصال جزء أو أجزاء من إقليمها، أو بسبب تنازل دولة عن إقليم أو توحيد دول.

ثانياً: إن غياب الأعراف الدولية بسبب اختلافات وتنوع ممارسات الدول في تسوية المسائل التي تثيرها خلافة الدول قد أدى إلى عدم استقرار اعراف دولية عامة.

ثالثاً: إن محاولات تدوين أو تطوير قواعد دولية عامة في مجال خلافة الدول لم تتكلل بالنجاح. فاتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات لعام ١٩٧٨ دخلت حيز النفاذ في نوفمبر ١٩٩٦ وأطرافها ٢٢ دولة فقط، واتفاقية فيينا لخلافة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها وديونها لعام ١٩٨٣ لم تدخل بعد في حيز النفاذ. ولكن ينبغي التنويه إلى أن بعض أحكام هاتين الإتفاقيتين تعكس القانون الدولي العرفي وأن الدول تسترشد بهاتين الاتفاقيتين عند تسوية مسائل الخلافة المتصلة بهما.

نخلص مما تقدم إلى أن أول مبدأ واجب التطبيق هو أن تتفاوض الدولة السلف والدولة الخلف بشأن كل المسائل المتصلة بالخلافة. و دعت مفوضية التحكيم الدول الخلف ليوغسلافيا لتسوية كل جوانب الخلافة بالإتفاق، وأن تسعى للوصول لتحقيق حل منصف وذلك بالاستهداء بالمبادئ الواردة في اتفاقيتي ١٩٧٨ و ١٩٨٣، وحيث يكون ملائماً بالقانون الدولي العرفي.

تشكل وراثه روسيا لمقعد مجلس الأمن الذي كان مخصصاً للإتحاد السوفييتي أهم وأخطر تجربة في مجال مفهوم "وراثه الدول".

إذا تم الاعتراف أن وراثه روسيا لمقعد مجلس الأمن شرعي وقائم على مبدأ التشاور بين الدول المعنية وأن روسيا تتمتع بمواصفات تضعها في مصافي الدول الكبرى، من حيث المساحة والقوة العسكرية وسيطرتها على القدرات النووية التي كان يمتلكها الإتحاد السوفييتي. بناء على إعلان ألما-آتا الذي أعلن بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٩١ والذي وقع عليه ١١ دولة شكلت رابطة الدول المستقلة (الكومنويلث). فهل هذه الاسباب كافية لتكون معايير تعتمد في حالات مشابهه؟

ومن جهة اخرى، إذا تم الاعتراف أن وراثه روسيا حصلت في ظل غياب القواعد القانونية التي تحدد آليه واضحة لهذا الإنتقال، حيث أن الدولة التي تولد حديثاً، لأي سبب من الاسباب، عليها أن تتقدم بطلب العضوية في الأمم المتحدة بناء على القانون الدولي. اضافة الى أنه لا وجود لمعايير محددة في النص القانوني يوجب توفرها في الدولة الجديدة لتتمكن من الحصول على حق العضوية الدائمة. هل يشكل هذا الواقع تهديدا لاستقرار العلاقات الدولية و مدخلا يضعف مصداقية و عداله القانون الدولي؟

وخلال بحثنا حول انهيار الاتحاد السوفييتي وتحديد ما نص عليه اعلان ألما-آتا، انطلقنا من النص الأساسي للاعلان و تضمن اعلان انحلال الاتحاد وانتهائه كشخصية قانونية بالنسبة للقانون الدولي. وفي متابعة الاحداث، تم اعتبار روسيا استمرارا للاتحاد المنحل استنادا لرسالة توجه بها بوريس يلتسين للامم المتحدة. فهل هذا الاجراء يعتبر قانونياً؟

و في حالة أخرى تتعلق بعضوية مجلس الامن، قرر مجلس الأمن طرد تايوان من مجلس الأمن وإعطاء المقعد للصين الشعبية بموجب القرار رقم (٢٧٥٨) الصادر سنة ١٩٧١.

هذا ما يفتح المجال على المسائل التي تندرج ضمن "إشكالات التمثيل الحكومي"، فعند حدوث تغييرات دستورية تؤدي إلى تغيير الحكومات، الأمر الذي سيؤثر على عملية تمثيل الدولة العضو في المنظمة، في ظل مبدأ عدم تدخل الامم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وقد نصت على هذا المبدأ المادة (٢) الفقرة (٧) وكون التغييرات الدستورية والتغييرات السياسية التي تحصل في دولة ما هو شأن داخلي. في المقابل يحق للامم المتحدة التأكد من شخصية ممثلي الدولة ما يعني بحث شرعية الحكومة التي ارسلته في التعبير عن ارادتها.

لم تتبلور بعد قواعد عامة واجبة التطبيق على كافة المسائل التي يثيرها مفهوم توارث الدول. تتعدد صور التوارث بين اندماج أو انفصال أو إنحلال، و تخلل تاريخ العلاقات الدولية العديد من الحالات التي اصطدمت بقصور القانون الدولي العام أو العرف الدولي في معالجة المشكلات الناتجة عن حالات وراثه الدول، فغابت العلاجات القانونية لصالح الحلول السياسية للزمات الناشئة عن حدوث حالات تندرج تحت مفهوم التوارث الدولي.

من الملاحظ ان المعالجات التي اعتمدت في الامم المتحدة تجاه حالات التوارث الدولي تأثرت بنوع العضوية التي تتمتع بها الدولة التي شهدت شكلا من اشكال الوراثة. فالحالات التي طالت الدول الاعضاء من خارج مجلس الأمن تم التعامل معها بشكل مغاير لما تم اعتماده في حالات الوراثة التي تعرضت لها دول من الأعضاء الدائمين في مجلس الامن. هذا ما يحتم التوقف عند التمييز في الاجراءات تبعا لصفة العضوية في ظل مبدأ المساواة بين الدول الذي نص عليه الميثاق.

الإشكاليات:

يطرح هذا الموضوع اشكالية كبرى متعلقة بالدول ونشأتها وتطورها، وله علاقة متينة باستقرار العلاقات الدولية. هذه الاشكالية هي على الشكل التالي:

كيف تواجه الدول والأمم المتحدة توارث الدول كحالة الاتحاد السوفياتي سياسياً قانونياً؟.

كما وأن هذه الاشكالية تطرح التساؤلات التالية:

- في حال تفكك الدولة السلف إلى أكثر من دولة فمن منها يحق له وراثه السلف؟
- هل يمكن للدولة الوارثة أن تحصل على المقعد الدائم في مجلس الأمن تلقائياً دون تطبيق أصول العضوية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة؟
- هل تشكل قدرات الدولة من مساحة وعدد سكان وقدرات عسكرية واقتصادية معيارا كافيا ليحسم الخيار؟
- هل تبقى العضوية الدائمة حكرا على الدول المؤسسة في ظل المتغيرات التي حصلت في المجال الدولي وتبدل قدرات الدول وفعاليتها؟
- إذا كان القرار في تحديد الخلف خاضعا لمعايير القوة والسياسة الواقعية، فهل هذا المنهج يخدم تطبيق ميثاق الأمم المتحدة بالقدر الكافي ليوصله إلى مقاصده؟

- هل التعامل مع حالات وراثه الدول تتغير تبعاً لنوع العضوية؟ وكيف يؤثر ذلك على مبدأ المساواة بين الدول؟

الفرضيات:

يمكن أن تتعرض إحدى الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى التفكك، فينتج عن ذلك التوارث الدولي وسترث إحدى الدول الخلف المقعد الدائم في مجلس الأمن

ولتوسيع النقاش في إطار التوارث الدولي طرحنا العديد من الفرضيات التي ترتبط بالاشكالية الأساس للدراسة،

أي تهديد لعنصر من عناصر تكوين الدولة (الشعب، الأرض، السلطة، السيادة) سيؤدي لتهديد وجودي لهذه الدولة.

يوجد علاقة بين انحلال الدولة و نشأتها والظروف المحيطة بها.

شكل الدولة والنظام المعتمد فيها يلعب دوراً في انحلال الدولة.

غياب الآليات القانونية الناظمة للتوارث الدولي تساهم في تعقيد الأزمات الدولية المرتبطة بالتوارث الدولي وتجعل من الحلول السياسية أمراً واقعاً.

أهمية الموضوع:

تكمُن أهمية الموضوع في غياب معيار موحد معمول به دولياً في حالات التوارث، سواء في حالات المعالجة الفقهية البحتة، أو من الناحية العملية، لإجراءات التوريث. لم تتبلور بعد قواعد عامة واجبة التطبيق على كافة المسائل التي يثيرها مفهوم توارث الدول. تتعدد صور التوارث بين اندماج أو انفصال أو إنحلال، و تخلل تاريخ العلاقات الدولية العديد من الحالات التي اصطدمت بقصور القانون الدولي العام أو العرف الدولي في معالجة المشكلات الناتجة عن حالات وراثه الدول، فغابت العلاجات القانونية لصالح الحلول السياسية للآزمات الناشئة عن حدوث حالات تدرج تحت مفهوم التوارث الدولي.

ما يستدعي البحث عن الحلول الممكنة التي من شأنها تطوير هذا المفهوم وإغنائه بما يخدم تطوير عمل المنظمة الدولية الأم، الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن. ومما يؤدي إلى تخفيف الإزمات الذي يمكن أن تنشأ في مجال العلاقات الدولية عند حدوث حالة من الوراثة بين الدول.

ما يشكل حماية المبدأ المؤسس للأمم المتحدة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين محاولة إغناء القانون الدولي لما يعترضه من نقص حول هذا الموضوع.

يكتسب موضوع الرسالة أهمية إضافية في ظل الواقع الدولي الحالي ومع استيفاء الهويات الفرعية الانفصالية وصعود القوميات التنافسية التي أشعلت حربين عالميتين خلال النصف الأول من القرن العشرين (الكورد، كاتالونيا، سكوتلاندا...).

الصعوبات:

واجهنا خلال مسار اعداد الدراسة صعوبة الوصول الى مراجع تناولت البحث في موضوع وراثة روسيا لمقعد مجلس الأمن عن الاتحاد السوفياتي السابق خاصة باللغة العربية، فاعتمدنا على العديد من المصادر الاجنبية خاصة ما تعلق بالاحداث التي حصلت عشية انهيار الاتحاد السوفياتي. ولم يتسنى لنا الحصول على دراسات قانونية حول مداولات مجلس الأمن المتعلقة بحالات التوريث فلجأنا للبحث عن الوثائق الخاصة بمحاضر جلسات مجلس الأمن الخاصه بموضوع دراستنا.

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة موضوعنا المرتبط بعدة عوامل منها المتغير تبعاً للظروف الزمنية والسياسية ، ومنها الثابت الذي ينتج عن تفاعله مع المتغيرات المحيطة نتائج مختلفة وجب اعتماد منهجية مركبة تحيط بجوانب موضوع بحثنا و تمسك بكافة مكوناته.

فبداية لا بد لنا من اللجوء الى **المنهج التاريخي** على اعتبار انه الوحيد القادر على شرح تطور فكرة معقدة مثل فكرة وراثة الدول بحيث هي مفهوم مستقل بحد ذاته، له نشأته الخاصة.

وسيتم الاستعانة **بالمنهج التحليلي** الذي يتلاءم مع مسائل القانون الدولي المتشعبة والتي تحتاج في بعض الأوقات لقياس الأساس القانوني لبعض الظواهر التي نحن بصدد دراستها.

وسنعمد ايضا على **منهج دراسة الحالة** من أجل الاحاطة بنموذج تم استحضاره تطبيق مفهوم وراثة الدول في المنظمات الدولية وهي حالة وراثة روسيا لمقعد مجلس الأمن من الاتحاد السوفياتي بعد انحلاله ١٩٩١.

خطة البحث:

قسمت إلى مقدمة و قسمين، وكل قسم ينقسم الى فصلين وخاتمة. نعالج في القسم الأول نشأة الدول وانحلالها والعلاقة بالتوارث الدولي من خلال فصلين، يتعلق الأول بنشأة الدول والثاني يتعلق بانحلال الدول.

ونعالج في القسم الثاني وراثه عضوية الدول في الأمم المتحدة – مجلس الأمن من خلال فصلين، الأول يتحدث عن انحلال الدول وانعكاساته على نظام العضوية وآلية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، والثاني يتحدث عن الاتحاد السوفياتي من النشأة الى الانهيار ومصير مقعد مجلس الأمن.

القسم الأول

نشأة الدول وانحلالها والعلاقة بالتوارث الدولي

تطور مفهوم الدولة عبر العصور القديمة والوسطى والحديثة، وبدأ تشكل السلطة و الحكم في العصور القديمة والوسطى حيث استمدّ الحاكم شرعيته من السلطة الدينية، ففي أوروبا كان للكنيسة أثر سلبي في التحكم بالدولة و سياستها، حيث كان باستطاعتها إسقاط الحاكم عبر سحب الثقة منه، فالكنيسة هي محط ثقة الشعب الذي يعتبرها بدوره تجسيداً لسلطة الله على الأرض. انتشرت الحروب الدينية لعشرات السنوات و انتهت عام ١٦٤٨ بتوقيع اتفاقية وستفاليا في أوروبا واطعة حداً للحرب الدينية و لسلطة الكنيسة على الحكم، بإنشاء نظام جديد للدول في أوروبا عرف فيما بعد باسم الدولة الحديثة.

وتعتبر الدولة منذ نشأتها الحديثة في أعقاب معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، إحدى حقائق الحياة السياسية المعاصرة التي رسخت تدريجياً حتى أصبحت تشكل اللبنة الأولى في بنية النظام الدولي الراهن.

تلعب الاعتبارات السياسية عادةً دوراً رئيسياً في نشأة واختفاء الدول. وعلى سبيل المثال، فقد تغيرت الخريطة السياسية للعالم ثلاث مرات خلال القرن العشرين. فقد ترتب على الحربين العالميتين الأولى والثانية اختفاء دول وظهور دول أخرى كثيرة على المسرح الأوروبي، وأدت حركات مناهضة الاستعمار في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حصول عدد كبير جداً من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها ومن ثم إلى ظهورها لأول مرة على مسرح السياسة الدولية.

والواقع أن التقسيم السياسي للعالم لم يستقر بعد على شكل يمكن اعتباره نهائي، فلا تزال احتمالات الوحدة والاندماج بين الدول وكذلك احتمالات التفكك والانقسام والانفصال داخل الدول القائمة حالياً أمراً وارداً. ورغم التسليم، نظرياً على الأقل، بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما يعني الاعتراف لكل شعب بحقه في إقامة دولته المستقلة، إلا أن وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ واجه، ولا يزال يواجه صعوبات عديدة، فهناك شعوب مجزأة ومقسمة وتطمح في الاندماج معاً داخل دولة موحدة وهذه الحال مع شعب الكورد، وهناك شعوب أخرى خاضعة لإرادة تعتبرها أجنبية وتريد التحرر والانفصال عنها وتشكيل دولتها المستقلة كحالة عرب الأمازيغ. ويشكل استمرار هذا الوضع أحد مصادر عدم الاستقرار في الحياة الدولية.

يلاحظ في غالبية التعريفات، حول الدولة بصورة عامة، والتعريفات القانونية بصورة خاصة، التركيز على مجموعة من العناصر تكاد تكون موحدة ومتفق عليها لدى الجميع، وهي السكان،

الأرض، التنظيم السياسي و السيادة (١) أو السلطة السياسية ذات السيادة، بالإضافة إلى الاعتراف الدولي بهذه الدولة. ويورد رايموند كارفيلد مثل الباحثين الآخرين العناصر التالية للدولة:

- ١- السكان أو الشعب .
- ٢- الأرض أو الإقليم (معينة ومحدودة- ذات حدود واضحة).
- ٣- الحكومة أو السلطة والنظام السياسي .
- ٤- السيادة : سيطرة الدولة وعلو وسمو سلطاتها على جميع الأفراد والمنظمات التابعة لها واستقلالها النسبي عن سيطرة خارجية (٢).

ويورد زهير شكر أيضاً (السكان، السلطة، الإقليم، السيادة)، ويعتبر البعض بأن السيادة ليست عنصراً وإنما هي خاصية لسلطة الدولة التي تميزها عن باقي الأنواع الأخرى من السلطات داخل الدولة (٣).

وعلى أهمية العناصر المكونة للدولة، ليس كافياً ان تتمتع وحدة سياسية ما بالاسس النظرية والمبدئية لقيام الدولة (الأرض، الشعب، السلطة) لتمارس دورها بشكل طبيعي. حيث ان اعتراف المجتمع الدولي بالدولة الوليدة أمر ضروري لتسهيل ممارسة دورها على الساحة الدولية و ادارة شؤونها بيسر.

تحتاج كل دولة للاعتراف بها من المجتمع الدولي لتصبح صاحبة شخصية قانونية، الأمر الذي يكسبها حقوقاً و يرتب عليها التزامات في اطار العلاقات الدولية. بالرغم من أهمية الاعتراف الدولي بالدولة الوليدة لكن هذا لا يجعل الاعتراف شرطاً منشئاً للدول انما يبقى ضرورة قانونية ويشكل اعترافاً بسيادة هذه الدولة.

لفهم حالة انحلال الدول خصصنا هذا القسم للبحث في نشأة الدول و انحلالها، فيمكن أن تلعب بعض أسباب النشوء لدولة ما دوراً في انحلالها، و كما أن انحلال دولة ما سيشكل سبباً لنشوء دولة أو أكثر، وهذا ما يثير العديد من التساؤلات حول علاقة نشوء الدولة بانحلالها، وهل لشكل الدولة علاقة بذلك؟. وما هي اشكال الانحلال؟ وكيف يتعامل القانون الدولي مع حالات النشوء

(١) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، ص ٢١.

(٢) Gettel, R.G." Introduction to Pol. Sc". P.81 & Gilchrist, R.N., Principles of Pol. Sc. P 26.

(٣) منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: فكر الديمقراطية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٠، ص ٢٨.

و الانحلال؟ و هل تتأثر وحدة الدولة بالمتغيرات الداخلية و الدولية؟ وفي حال حصول الانحلال كيف يتعامل القانون الدولي مع هذه الحال؟.

خصصنا القسم الأول للبحث في نشأة الدول و انحلالها في القانون الدولي، حيث ينقسم الى فصلين. سنتعرف في الفصل الأول على نشأة الدول من الناحية النظرية باعجاز، مستعرضين بعض الأفكار التي أسست لفكرة الدولة وفلسفتها. وسنتعرض لأساليب نشأة الدولة وأشكالها. وفي الفصل الثاني سنتطرق لمسألة انحلال الدول من حيث محدداته و تعريفه، لننتقل الى عرض أسباب انحلال الدول وأشكاله، معرفين التفكك والانفصال وتحديد الفارق بينهما و كيفية حدوثهما، لنصل الى نتائج الانحلال حيث نعرف التوارث الدولي سياسيا و قانونيا.

الفصل الأول

نشأة الدول

أول من استعمل كلمة "دولة" بمفهومها الحديث هو المفكر الايطالي نيقولا ماكيافلي "Nicolo Machiavelli"، حيث وردت في كتاب الأمير "IL Principe" بهذه العبارة: "كلها دول وهي اما جمهوريات أو امارات"⁽¹⁾، وهذا المفهوم للدولة كان من الصعب ملاحظته في المصادر الأولى لكلمة دولة. ذلك أن ماكيافلي قصد باستعماله مصطلح "دولة" تحديد مفهوم الدولة كما هي معرفة الآن، سواء كانت جمهورية أو ملكية، وهناك أمثلة عديدة وردت في كتابه المشار اليه توضح ذلك، منها مقارنته بين الدولة الحديثة ونظيرتها والدولة القديمة، وكذلك لما وصف ايطاليا كدول مقسمة لعدة دول. وهذا الفهم هو الذي سيحدد الاطار الفلسفي السياسي العام للدولة وفقاً لما عرضه ماكيافلي أي "هي المنظمة المخولة، بما تملك من سلطة فعلية، التحكم في استعمال القوة على شعب معين وفي حدود اقليم معين". وقد أكد على عامل "القوة في مفهوم الدولة، بل ان القوة في نظره ليست مجرد شرط لوجود الدولة، بل هي الشرط الخاص المثبت لوجودها أو الضروري لديمومتها ولاستمرارها، لذا فان رجل الدولة الذي يهمل استعمال القوة يأتهم ضد الدولة، كما ارتكب أولئك الأشخاص الجبناء الاثم في حق ايطاليا عندما سمحوا للأجانب بغزو دولتهم"⁽²⁾.

(1) Giangiacomo feltrineli editor Milano, Machiavelli il principe E Discorso, Copyright 1979.

(2) Alexander passerin d'Entreves, The Nation of the state: An Introduction to political theory, oxford university press 1967, first publishes, 1967, p. 32, p. 37.

يشير الباحثون في تاريخ التشكّل الفلسفي-السياسي لمفهوم الدولة الحديثة الى أنه بعد "أمير" ماكيافلي بقليل سيمضي أربعة من علماء القانون والاجتماع السياسي الى وضع الخطوط العامة للهندسة المعرفية لأطروحة الدولة السيّدة. وهؤلاء هم : جان بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦) وفرانسيسكو دوفيتوريا (١٤٩٠ - ١٥٤٦) وفرانسيسكو سورا (١٥٤٣ - ١٦١٧) وهوغو غروتوس (١٥٨ - ١٦٤٥). وبدءاً من هؤلاء، وتحديداً مع دوفيتوريا وسورا وغروتوس، سوف نشهد بحوثاً علمية دقيقة تتناول مسائل العلاقات بين الدول، وفي ضوءها ستحدد جملة من المفاهيم التأسيسية للسيادة، باعتبار أن هؤلاء هم من أوائل مؤسسي القانون الدولي^(١).

يعود لـ "جان بودان" أول تعريف وتنظيم للسيادة. وقد عمل بودان على إيجاد الدعم القانوني لسلطة الملك في فرنسا من أجل بناء الدولة ومواجهة الاقطاع، معتبراً أن ميزة الدولة الرئيسية هي التمتع بالسلطة السيّدة. فالسيادة لا يمكن لها الا أن تكون دائمة لا تتجزأ وهي أسمى من أية سلطة أخرى. ويعرّف بودان السيادة بأنها "سلطة الأمر والاكراه من دون أن تكون مأمورة أو مكروهة من أي كان على الأرض". ومن هذا التعريف اعتبر بودان أن الأساس في الدولة هو السلطة العليا التي تسود وتتركز فيها السلطات الأخرى. ولها بعدان، داخلي: "سيادة داخل الدولة"، و خارجي: "سيادة الدولة"^(٢).

يلتقي بودان و ماكيافلي على أهمية عنصر القوة في الدولة و ينشدان الدولة القوية. يرى ماكيافيللي "نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة". وانطلاقاً من هذا الفهم فإنه أي "ماكيافيللي" يرى أن "السياسة ماهي إلا معركة، بل معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة، على أساس أن السياسة كافة ماهي الا سياسات قوة" وقد حرص ماكيافيللي على الدوام على توعية الحكام وتبصيرهم بأن يعرفوا دائماً مايجري من امور تمكنهم من ممارسة القوة السياسية. وتوضيحاً لمجمل الاراء الفكرية التي طرحها ماكيافيللي، هناك القانون والقوة وكيفية التعامل معهما. يؤكد ماكيافيللي ان هناك "للقتال اسلوبين": الاسلوب الاول : عن طريق القانون، وهو يصلح للتعامل بين البشر، والاسلوب الثاني : عن طريق القوة هو اسلوب للتعامل بين الحيوانات . ولكن الانسان عادة ما يلجأ للاسلوب الثاني حيث الاول غير كاف. وعلى الحكام ان يعرفوا كيفية استخدام الاسلوبين معا. أي أن يتعلموا الطبيعة الانسانية والحيوانية وان احدهما لاتعيش بدون الاخرى.

(١) أنظر: محمود حيدر، الدولة: فلسفتها وتاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠١٨.
(٢) ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ٥٤.

أما غروتوس الذي يعتبر مؤلفه "في قانون الحرب والسلم" من أشهر الدراسات التي يتم الرجوع إليها كأساس لتطور القانون الدولي العام. وقد تضمن قواعد شاملة لما يحتمل أن ينشأ بين الدول من علاقات. و ترجع أهمية ما طرحه "غروتوس" الى كونه انطلق من فهم جديد للقانون الطبيعي، معتبراً أن قواعد هذا القانون يوجد بها العقل. تظهر أهمية تفسيرات "غروتوس" في العلاقات الدولية بعد معاهدة وستفاليا. حيث سيكون لها أن تملأ نظرياً الفراغ الناتج عن اضمحلال سلطة البابا وبروز مجتمع الدول ذات السيادة^(١).

من الدولة القديمة الى الحديثة، كتب الكثير من النظريات حول نشأة الدولة و العناصر المكونه للدوله كمسار ينطلق من النواة المنشئة الى الخارج. الا أن الحديث عن تكوين الدولة و نشأتها لا يكتمل ان لم نبحث في البيئة الحاضنه للدولة أو بمعنى آخر المؤثرات الخارجيه من الدول الأخرى والمنظمات الدولية والفاعلين الدوليين ايا كانت مسمياتهم. فالدولة جزء من مجموع الدول المكونه لهذه المعموره، تؤثر وتتأثر، و هذا مجال بحثنا في ما ارتبط بالمؤثرات الآتية في بيئة العلاقات الدولية.

ظاهرة التنظيم الدولي أعتبرت من المميزات البارزة للقرن العشرين، حيث ذهب بعض العلماء الى التأكيد بأن التنظيم الدولي عملية مستمرة متطورة وأن مستقبل الانسان في هذا الكون مرتبط بمستقبل هذا التنظيم^(٢).

يُعتبر القانون الدولي أحد أهم وسائل ادارة العلاقات الدولية. فبواسطته يتم تنظيم واقامة النظام الدولي، مما يجعل سلوك الدول أكثر انفتاحاً. وقد شكلت الدولة وحدة القياس في ميدان العلاقات الدولية، فلا شك أن طبيعة هذه الدولة ودستورها يؤثران على طبيعة هذه العلاقات، فالقانون الدولي يحكم العلاقات بين هذه الدول وينظم اختلافاتهم وتوافقاتهم في اطار من الشرعية الدولية تهدف لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

ان طبيعة الدولة وتكوينها يتأثران بالاستقرار الدولي. ففي ظل المتغيرات المتسارعه في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقنية المعلومات، تتأثر الدول من حيث قوتها و سيادتها و قوانينها بهذه المتغيرات و التي يمكن أن تكون سبباً في انتهاء دولة ما أو نشوء دولة جديدة أو أكثر بعد انحلال الدولة السلف أو انفصال عن الدولة الأم.

(١) نفس المرجع، ص ٥٥.

(٢) اينيس ل. كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة د. عبدالله العريان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص ٢٤.

في هذا السياق لا بد من التطرق، في المبحث الأول، لأساليب نشأة الدول وأنواعها و عرض لأشكال الدول وأنواعها لما لذلك من ارتباط بمواقف الدولة وتفاعلاتها مع القانون الدولي وتشخيص مصالحها و حماية سيادتها و مدى ارتباط كل ذلك بمصير الدولة وبالتالي تحديد أسس تعامل القانون الدولي مع نشأة الدول و انحلالها وبالتالي تنظيم عملية وراثه الدول.

المبحث الأول

اساليب نشأة الدول و أنواعها

الاعلان عن نشوء دولة جديدة تقود مباشرة الى مسألة مشروعية قيامها استناداً للقانون الدولي، حيث يثير الاعلان جملة مسائل حول الاعتراف بها من قبل الدول الاخرى، هل تم ذلك بالانفصال عن الدولة الام؟ أم بعد تفكك الدولة؟ أم أنها بنيت على عناصر جديدة لم تكن تحكمها دولة أخرى؟

يمكن أن نقسم الدول الناشئة الى فئتين:

الفئة الأولى تتمثل بحالات نشوء شخصية دولية جديدة لم تكن موجودة من قبل حيث تثار فيها المسائل المتعلقة بمشروعية قيامها والاعتراف بها، وهذا ما ينطبق أيضاً على حالات "خلافه الدول". أما الفئة الثانية فلا تثار فيها هذه المسائل لانها لا تؤدي الى نشوء شخصية دولية جديدة.

من حيث المبدأ، فكما ذكرنا في تقديم الفصل الأول، تنشأ الدول من اجتماع العناصر المكونه لها وهي الشعب والاقليم والسلطة ويتخذ هذا النشوء اساليب معينة يمكن ارجاعها الى صورتين رئيسيتين: نشوء الدولة من عناصر جديدة ، ونشوء الدولة من عناصر قديمة^(١).

الفقرة الأولى: نشوء الدول من عناصر جديدة

تتمثل هذه الصورة في إستقرار مجموعة من الأفراد على إقليم غير مسكون أو مسكون بقبائل بدائية لم يكن تابعا من قبل لأية دولة أخرى، وتتوفر لديهم الرغبة في تكوين نظام سياسي مستقل. بمعنى آخر قد تنشأ الدولة من عناصر جديدة نتيجة لاستقرار مجموعة من الناس على إقليم غير مأهول لم يكن تابعا من قبل لدولة ما، وقيامها باستكمال عناصرها كوحدة سياسية قائمة بذاتها لها حكومة مستقلة. و يعد هذا الاسلوب ظاهرة تاريخية، حيث نشأت كافة الدول القديمة بهذه الطريقة. ويعد حصول هذا النوع من نشوء الدول نادرا في العصر الحديث ، وان

(١) محمد حافظ غانم، الاصول الجديدة للقانون الدولي العام، دراسة لصياغته الحالية ولأحكام القضاء الدولي، الطبعة الثانية، مكتبة عبد الله وهبة عابدين، مصر، ١٩٥٤، ص ١٧٨.

كان لها بعض الأمثلة القليلة في القرن التاسع عشر، كنشوء جمهورية ليبيريا على شاطئ أفريقيا الغربي سنة ١٨٢١ و نشوء جمهورية الترانسفال في جنوب أفريقيا سنة ١٨٣٧. ولم نشهد منذ ذلك الحين اي حالات مشابهة.

الفقرة الثانية: نشوء الدول من عناصر قديمة

هي الصورة التي ترجع اليها نشأة أغلب الدول الحديثة والدول التي سوف تنشأ في المستقبل و تحصل نتيجة التغييرات التي تحدث للعناصر القديمة لدولة قائمة. وهذه التغييرات يمكن ان تحصل اما بنتيجة الانفصال أو التفكك أو الاتحاد وهي أساليب نشأة الدول في العصر الحديث.

في أساليب نشأة الدول يمكن ان تأخذ شكل اجراءات قانونية كالاستفتاء او القرارات الداخلية لينتج عنها قيام دولة او عدة دول جديدة. فعلى سبيل المثال فان الأساس الذي استند اليه لقيام التيمور الشرقية هو الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام ١٩٩٩ بقرار و اشراف من الامم المتحدة، ولكن كان اسلوب قيامها هو الانفصال عن اندونيسيا. كما ان تفكك الاتحاد السوفياتي كان اساسه قانون داخلي و اتفاق بين الجمهوريات الخمسة عشر المكونه للاتحاد السوفياتي السابق (اعلان ألما-آتا ١٩٩١) الذي سنتعرض له بالتفصيل في الفصل الثاني للقسم الثاني من بحثنا.

المبحث الثاني

أشكال الدول

شكل الدولة هو انعكاس للصور التي يمكن أن تتخذ في مجال تركيب و تكوين الدول. فعندما لا يكون في اقليم الدولة سوى سلطة واحدة ، توصف بأنها موحدة وتسمى بالدولة البسيطة أو الموحدة. وعندما يحتوي الاقليم لنفس الدولة على عدة سلطات فتسمى بالدولة المركبة أو الاتحادية.

استنادا لفقہ القانون العام تتنوع أشكال الدول، فمن حيث تكوينها يقسمها الى الدولة البسيطة والدولة المركبة، ومن حيث تمتعها بمظاهر الاستقلال الى دولة تامة الاستقلال (تامة السيادة) ودولة ناقصة الاستقلال (ناقصة السيادة)، ومن حيث نظام الحكم فيها الى دولة ذات نظام رئاسي ودولة ذات نظام الجمعية ودولة ذات نظام برلماني، وما الى ذلك من تقسيمات.

والقانون الدولي يهتم بدراسة النوعين الأولين من هذه التقسيمات، أما الثالث فيدخل في نطاق دراسة القانون الدستوري وهو خارج اطار بحثنا. سنهتم بالنوع الأول لارتباطه بموضوع بحثنا حول مصير الدولة في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية.

فما هو تعريف الدولة البسيطة أو الموحدة، والدولة المركبة أو الاتحادية؟

الفقرة الأولى: الدولة البسيطة أو الموحدة

يقصد بالدولة البسيطة أو الموحدة كما يدل عليها اسمها الدولة التي تبدو في أبسط صورها ككتلة واحدة من الناحية الداخلية والخارجية، حيث تباشر فيها السلطات التنفيذية من طرف هيئة واحدة ولها دستور واحد وهيئة تشريعية واحدة وشخصية وسيادة واحدة، إلى جانب وحدة القضاء. ومن هنا يظهر أن الدولة الموحدة هي دولة ذات نظام واحد بغض النظر على شكل الحكم، فقد يكون جمهوريا أو ملكيا أو ديمقراطيا أو ديكتاتوريا. ومن أمثلة الدول البسيطة مصر لبنان الجزائر.

الدولة البسيطة أو الدولة الموحدة هي الدولة التي تنفرد بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية سلطة واحدة، فتقوم وحدها بإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى، وتنظم سلطتها الداخلية بطريقة موحدة، أي بدون توزيع للأختصاصات بين السلطات العليا للأقاليم أو الولايات الفرعية لها. وبذلك تظهر الدولة البسيطة ككتلة واحدة، لا يوجد فيها غير دستور واحد وحكومة واحدة تمارس اختصاصاتها بشكل مانع دون أن تزامنها أو تشاركها في ذلك سلطة أو جهة داخلية أخرى^(١).

غير أن وحدة التشريع والقضاء وخضوع الدولة لدستور واحد لا يعني أيضا ضرورة وحدة التنظيم الإداري فقد تتبع الدولة أسلوب المركزية الإدارية بتجميع الوظيفة الإدارية في يد السلطة التنفيذية التي تعين موظفين يتولون إدارتها على مستوى القمة وفي الإقليم، والأخذ بهذا النظام ينتج عنه مباشرة رقابة مركزية مستمرة على الأجهزة الإدارية والإقليمية على السواء.

قد تتبع الدولة أسلوب اللامركزية فتوزع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات اللامركزية المستقلة، فتقوم هذه الأخيرة بوظيفتها الإدارية دون الخضوع أو الرجوع إلى السلطة المركزية، إلا في استثناءات يحددها القانون، وإن كانت تخضع لرقابتها حتى لا تتعدم وحدة الاتجاه الإداري في الدولة. وهذا يعني أن اللامركزية تختلف عن المركزية ليس في الدرجة وإنما من حيث الطبيعة، وأن الهيئة المحلية تتمتع بسلطة التسيير الذاتي، فضلا عن أن

(١) ابراهيم محمد العناني، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ٤٠٣.

اللامركزية تهدف إلى تحقيق ديمقراطية أوسع، وعليه فاللامركزية تتطلب تمتع الهيئات المحلية بالاستقلالية الإدارية وبالشخصية المعنوية، هذا من الناحية الإدارية أما من الناحية التشريعية فإن وحدة السلطة التشريعية في الدولة لا تمنع من تعدد التشريعات في الأقاليم المختلفة التابعة للدولة الموحدة.

الفقرة الثانية: الدولة المركبة (Composite State)

أما في مفهوم الدولة المركبة، فنرى أنها شكلت على مر الزمن عدّة أنواع من الاتحاد. بمعنى أن الدولة المركبة قد تكون دولة اتحادية، أو فيدرالية، أو كونفيدرالية وذلك حسب استقلالية الأقاليم المكونة لها. وكذلك حسب طريقة تقسيم السلطة وتوزيع الصلاحيات بين مستوياتها المختلفة، فقد تتعدد فيها الدساتير وبالتالي قد تتعدد فيها التشريعات والقوانين واللوائح المطبقة في أقاليمها المختلفة.

وهي تلك الدولة التي تتكون، غالباً، نتيجة اجتماع أو اتحاد دولتين أو ولايتين أو امارتين فأكثر تحت سلطة حكومة مشتركة، أو في ظل هيئة مشتركة، أو تحت حكم رئيس واحد. والقانون الدولي العام قد عرف أنواع كثيرة من الاتحادات يختلف بعضها عن البعض الآخر من حيث شكل السلطة الحاكمة، ومن حيث الأسس التي يقوم عليها الاتحاد، ومن حيث توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية^(١).

وللحصول على مفهوم واضح حول مفهوم الدولة المركبة نستعرض أهم نماذجها.

البند الأول: النموذج الاتحادي

ويشمل نوعين من أنواع الاتحاد بين الدول وهما الاتحاد الشخصي، والاتحاد الفعلي.

فالاتحاد الشخصي: يتحقق هذا النوع من الاتحادات عندما تتحد دولتين أو أكثر تحت لواء سلطة حاكمة مع احتفاظ كلّ منها بسيادتها المطلقة والكاملة على الأقليم ومن عليه، لاسيما ادارة شؤونها الداخلية والخارجية. وهذا يعني أن الاتحاد يكون في شخص رئيس الدولة فقط^(٢)، ولا تلتزم أي من الدول الاعضاء بالضرورة بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تبرمها احداها. وعادة ما يتم الاتحاد الشخصي بين دولتين أو أكثر إما بسبب أيلولة العرش إلى نفس الشخص، أو بسبب استخدام القوة وتبريرها باسم الاتحاد.

(١) محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٤١.
(٢) ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١١٨.

ويعتبر هذا النوع من أنواع الاتحادات بين الدول هو أضعفها ترابطاً، وليس له سوى قيمة تاريخية، لأنه يكاد يكون قد انقرض تماماً ولم يعد له وجود في الحياة السياسية المعاصرة. وما هو قائم منه لا يمثل سوى رمز لحقبة تاريخية ولّت وانقضت. من ذلك الاتحاد مثلاً الاتحاد الشخصي الذي يربط بين كندا وبريطانيا منذ عام ١٩٥٣، حيث تعتبر ملكة بريطانيا هي في الوقت نفسه ملكة لكندا ورئيسة لرابطة الكومنولث. ويمثل الملكة في كندا حاكم عام تعيينه بناء على اقتراح من رئيس الوزراء الكندي. ويمارس الحاكم العام وظائف شكلية يغلب عليها الطابع الرمزي أو الاحتفالي^(١).

أما الاتحاد الفعلي: فيتم عادة عن طريق إبرام اتفاقية بين دولتين أو يجري الاتفاق بشأنه في إطار التسويات التي تتم في أعقاب الحروب الكبرى. وفي هذا النوع من الاتحادات يصبح للدول الداخلة فيه ملك أو رئيس واحد، وتتشكل هيئات مشتركة لإدارة الشؤون الخارجية وبعض الشؤون الداخلية. وتصبح المعاهدات التي يبرمها الاتحاد ملزمة للدول الأعضاء فيه، كما أن للاتحاد تمثيلاً دبلوماسياً موحداً، وهو ما يعني أنه يحظى بالشخصية القانونية الدولية. أما بقية الشؤون الداخلية فتترك إدارتها لعناية كل دولة على حدة.

يتكون الاتحاد الفعلي (أو الاتحاد الحقيقي) من اتحاد دولتين أو أكثر اتحاداً دائماً، وتخضع الدول الأعضاء لنفس الملك أو رئيس الدولة ولهيئة واحدة فيما يتعلق بشؤونها الخارجية مع احتفاظ كل منها بشؤونها الداخلية، إذ لكل منها دستورها الداخلي وتشريعها الخاص وإدارتها المستقلة، لكنها تظهر جميعاً في العلاقات الدولية كدولة واحدة لها شخصية دولية واحدة^(٢). ومن أمثلة هذه الاتحادات اتحاد السويد مع النرويج الذي استمر من عام ١٨١٥ حتى عام ١٩٠٥ فقد نصب ملك السويد ملكاً على النرويج وتولى إدارة جميع الشؤون الخارجية للدولتين. وقد انقضى هذا الاتحاد بموجب إعلان النرويج رغبتها بالانفصال عن السويد^(٣)، واتحاد النمسا مع المجر الذي استمر من ١٨٦٧ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، واتحاد الدنمارك مع أيسلندا والذي استمر من عام ١٩١٨ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

البند الثاني: الاتحاد الاستقلالي التعاهدي (الكونفيدرالي)

ويضم مجموعة من الدول تتفق فيما بينها، وبمقتضى معاهدة دولية خاصة، على إقامة مؤسسات مشتركة تزود بالسلطات والصلاحيات التي تمكنها من الإشراف على سياسيات الدول الأعضاء

(١) إبراهيم محمد العناني، المرجع السابق، ص ٤٠٤.

(٢) محمد حافظ غانم، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الاسكندرية، الطبعة السابعة عشرة، ١٩٩٧، ص ١٢٤.

والتنسيق فيما بينها في الميادين كافة ووفقاً للآليات التي يتم الاتفاق والنص عليها في المعاهدة المنشأة. ولا يتمتع الاتحاد الكونفيدرالي بالشخصية القانونية الدولية حيث تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء فيه بسيادتها واستقلالها. وغالباً ما تصدر الهيئات المشتركة المقامة بموجب المعاهدة المنشأة للاتحاد قراراتها بالإجماع أو بأغلبية تكاد تقترب من الإجماع. كما تمول أنشطة هذه الهيئات عن طريق مساهمات الدول الأعضاء وليس من خلال موارد أو إيرادات ذاتية مباشرة.

هو نوع من الاتحادات يتكون نتيجة تجمع اختياري بين دولتين أو أكثر، تنشئ فيما بينها نوعاً من الاتحاد غايته تحقيق مصالح وأغراض مشتركة ومحددة، والعمل وفق مبادئ معينه يتم الاتفاق عليها في صك التعاهد المنشئ للاتحاد، وتشرف على تنفيذها هيئة اتحادية مشتركة تنشأ لهذا الغرض وتسمى بالجمعية أو المؤتمر، وتضم مندوبين يمثلون الدول المتعاهدة. ولكن لا تعد هذه الجمعية أو المؤتمر دولة فوق الدول الأعضاء في الاتحاد، ولا تنفذ قرارات الاتحاد مباشرة في أقاليم دول الاتحاد الا من خلال سلطتها المحلية، ذلك ان قرارات المؤتمر لا تلزم الدول الأعضاء الا اذا وافقت عليها حكوماتها ووضعتها موضع التنفيذ. وعلى هذا تحتفظ كل دولة من دول الاتحاد باستقلالها الداخلي وتحتفظ بشخصيتها القانونية الدولية الكاملة في مجال العلاقات الدولية^(١)

ويعتبر هذا النموذج أيضاً من النماذج التاريخية التي يندر وجودها في الحياة السياسية المعاصرة. فلم تصمد الاتحادات الكونفيدرالية التي قامت في الماضي، وكان مصيرها إما التفكك والانحيار بعد زوال الأسباب التي أدت إلى قيامها، وإما التحول إلى نموذج أكثر تماسكاً، وهو النموذج الفيدرالي.

ومن الأمثلة التاريخية المهمة للاتحادات الكونفيدرالية: اتحاد أمريكا الشمالية الذي قام على أثر إبرام ولايات أمريكا الشمالية الثلاثة عشر لمعاهدة عام ١٧٨١، والتي هدفت في الأساس إلى مقاومة الولايات الداخلة في الاتحاد للاستعمار البريطاني الذي كانت تخوض ضده حرب تحرير في ذلك الوقت. وقد أنشأت هذه المعاهدة هيئة سميت الكونجرس، تتكون من مندوب واحد عن كل ولاية للإشراف على الشؤون العسكرية والشؤون الخارجية، وتؤخذ القرارات فيها بأغلبية تسعة أصوات ثم يتم إبلاغها بعد ذلك إلى حكومات الولايات الثلاث عشر من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها. وقد أوشك هذا الاتحاد على الانحيار بسبب بروز التيارات الانفصالية

(١) ابراهيم محمد العناني، المرجع السابق، ص ٤٠٥-٤٠٦.

في أعقاب انتهاء حرب التحرير، لولا تدارك التيارات الوحدوية لنقاط الضعف في المعاهدة الكونفيدرالية وتمكنها من إدارة المفاوضات بنجاح حتى تم إقرار النظام الفيدرالي وإبرام الدستور الأمريكي المعمول به حالياً في ١٧ من أيلول / سبتمبر لعام ١٧٨٧^(١).

البند الثالث: الاتحاد المركزي (الفدرالي)

وهو عبارة عن مجموعة من الدول تقرر فيما بينها أن تتوحد في إطار سلطة أعلى تتفق على تشكيلها وتخضع لها في الوقت نفسه، ولكن دون أن تفقد كل سماتها وخصائصها المحلية أو تذوب ذوباناً في الدولة الجديدة التي حلت محلها. أي أن الدول التي تدخل في اتحاد فيدرالي تفقد شخصيتها الدولية لصالح شخصية دولية جديدة واحدة تتكون منها جميعاً وتتحول هي إلى ولايات أو أقاليم أو كيانات ذات مسميات مختلفة ولكن كأجزاء في إطار كل واحد هو الدولة الفيدرالية الجديدة. ويصبح لهذه الدولة الفيدرالية الجديدة دستور خاص بها ينظم العلاقة بين الولايات بعضها البعض، من ناحية، وبين الولايات والسلطات الفيدرالية أو المركزية من ناحية أخرى^(٢).

ويعرّف أندريه هوريو الفيدرالية قائلاً "بأن الدولة الفيدرالية شركة دول لها فيما بينها علاقات قانونية داخلية أي قانون دستوري بموجبه تقوم دولة أعلى فوق الدول المشاركة"^(٣).

وكذلك يعرّف الفقيه جيلينيك Jilinek الدولة الفيدرالية "بأنها دولة سيدة تتألف من عدة دول غير سيدة، وتنبثق سلطتها عن الدول التي تتركب منها، والتي تترابط فيما بينها بصورة تجعل منها وحدة سياسية"^(٤).

ويتشكل النموذج الفيدرالي عادة نتيجة لقوة دفع إحدى التيارين الوحدوي أو الانفصالي. فقد تقرر دول كانت مستقلة تماماً أن تتوحد ولكن دون أن تذوب أو تندمج تماماً في دولة بسيطة، وهذا هو ما حدث بالنسبة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وألمانيا. وقد تقرر ولايات كانت مندمجة في دولة بسيطة التحل من قيود الدولة المركزية، ولكن دون الانفصال أو الاستقلال الكامل. وهذا ما حدث في العراق و البرازيل وروسيا. فقد كانت البرازيل دولة بسيطة

(١) أنظر: هادي الشيب، رضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، إصدار المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.

(٢) أنظر: حسن نافة، مبادئ علم السياسة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

(٣) أندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، سنة ١٩٧٤، ص ١٥٢.

(٤) ميشال الرياشي، إسهام في دراسة النظرية التقليدية للدولة الفيدرالية، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، بيروت - لبنان، سنة ١٩٩٢، المجلد الأول، ص ٢٤٩.

ثم تحولت إلى دولة فيدرالية عام ١٨٥٦ وكانت روسيا دولة بسيطة ثم تحولت إلى دولة فيدرالية في إطار الاتحاد السوفيتي، بعد اندلاع ونجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧.

كما ينتهي النموذج الفيدرالي بأحد ذات الأسلوبين، الوحدوي أو الانفصالي. فقد تقرر الولايات الداخلة في اتحاد فيدرالي أن الوحدة المحققة في إطار الدولة الفيدرالية لا تكفي، وتتطلع إلى وحدة اندماجية أقوى. وهذا هو ما حدث بالنسبة لأندونيسيا التي تحولت عام ١٩٥١ إلى دولة بسيطة بعد أن كانت دولة اتحادية مكونة من ست عشر ولاية بموجب معاهدة لاهاي المبرمة عام ١٩٤٩. وقد تقرر الولايات الفيدرالية، على العكس، الانفصال والتحلل من الصيغة الفيدرالية التي تدرك في مراحل معينة أنها قيماً على حرية شعوب هذه الولايات وتطلعها للاستقلال الكامل. وهذا ما حدث للاتحاد السوفيتي الذي انهار وتفكك كلياً عام ١٩٩١ بعد أن قررت جمهورياته الخمس عشر الانفصال والاستقلال التام^(١).

الفصل الثاني

انحلال الدول

الدولة يمكن أن تفنى وتتعرض للانحلال، الأمر الذي يترتب حقوقاً و التزامات يجب الحفاظ عليها واحترامها. ولادة الدول و فناؤها يرتبط مبدئياً بأسس قيام الدولة فكما هو الحال عند ولادة الدولة لا بد من توافر عناصر السكان و الإقليم والسلطة أو السيادة فإذا زال أحد هذه العناصر فإن الدولة يمكن أن تزول من الوجود.

فقد يتم اندماج إقليم دولة ما بإقليم دولة أخرى أو انقسام إقليم دولة إلى عدة أقاليم كما حصل مع الاتحاد السوفياتي السابق و يوغسلافيا و تشيكوسلوفاكيا، أو يتم الاستيلاء على إقليم دولة من قبل دولة أخرى.

ومهما يكن من أمر التغييرات في الدولة سواء عن طريق فنائها أو فقدانها لأجزاء منها أو ضم أجزاء إليها فإن هذه التغييرات ترتب نتائج متنوعة. و هنا ينشأ ما يسمى بتوارث الدول.

والأمثلة على التغييرات التي حدثت في مصير الدول عديدة ، منها انضمام ألمانيا الشرقية السابقة في عام ١٩٩٠ إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية وظهور دولة ألمانية واحدة ، انفصال لاتفيا وليتوانيا وأستونيا في عام ١٩٩١ عن اتحاد والجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . والذي

(١) أنظر: هادي الشيب، رضوان يحيى، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، إصدار المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.

بدوره اختفى عن المسرح الدولي وقامت على أنقاضه ١٢ دولة بما فيها روسيا الاتحادية . كذلك سلوفينيا ، الجبل الأسود ، مقدونيا ، كرواتيا ، صربيا والبوسنة ، والهرسك كدول مستقلة على أنقاض يوغوسلافيا السابقة، ظهور تشيكيا وسلوفاكيا في عام ١٩٩٣ على أنقاض دولة تشيكوسلوفاكيا . كما أنه في عام ١٩٤٧ انفصلت باكستان عن الهند، وعن باكستان انفصلت بنغلادس في العام ١٩٧١. كما أنه في العام ١٩٩٠ اتحدت اليمن الديموقراطية مع اليمن في دولة واحدة، وفي العام ١٩٩٣ انفصلت اريتريا عن أثيوبيا (١).

تأتي هذه الحالات التي ذكرناها وغيرها من حالات انحلال الدول أو ولادتها كنتيجة لعوامل سياسية، اجتماعية واقتصادية وغيرها من عوامل عديدة يمكن أن تلعب دورا في ذلك. يأتي دور القانون الدولي في تحديد أهمية التغيرات الحاصلة من وجهة نظر قانونية و التأكيد على النتائج الحقوقية المرتبطة بهذه التغييرات. ويعبر القانون الدولي عن ذلك في نظام وراثه الدول.

مع بروز حالة وراثه الدول، بغض النظر عن عدد الدول المرتبطة بهذه الحالة، يظهر طرفان، الدولة السلف التي كانت تتحمل مسؤولية الأرض التي قامت عليها والدولة الخلف وهي التي انتقلت اليها هذه المسؤولية ضمن حدود الاقليم موضع البحث.

ان المسائل القانونية التي يتحدث عنها التوريث ترتبط بالمعاهدات الدولية، والملكية الحكومية، وأرشف الدوله، الديون الحكومية و أراضي الدولة والحدود اضافة الى العضوية في المنظمات الدولية.

لتنظيم هذه المسائل تلجأ الدول الى الاعراف الدولية أو الاتفاقات التي توقع بين الدول المعنية، و تلعب القرارات الصادرة عن الاجهزة الدولية دورا أساسيا في هذا الشأن.

في القانون الدولي اتفاقيتان دوليتان تعني بتنظيم حالة التوارث بين الدول، اتفاقية فيينا الخاصة بتوارث الدول في المعاهدات الدولية عام ١٩٧٨ التي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٦. و اتفاقية فيينا الخاصة بتوارث الدول في الملكية الحكومية وأرشف الدول والديون الحكومية عام ١٩٨٣. تنطلق الاتفاقيتان من مبدأ متبع يقول بأن مسائل توارث الديون يمكن أن تحل عن طريق الاتفاق بين الدول المعنية. وفي غياب هذا الاتفاق تدخل احكام الاتفاقيات حيز التنفيذ.

(١) ابراهيم مشورب، القانون الدولي العام، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٤.

وفي حال عدم وجود نص لمعالجة اي مسألة من مسائل توارث الدول فيمكن اللجوء الى أحكام القانون الدولي العام^(١).

ينقسم الفصل الثاني المخصص للبحث في انحلال الدول الى مبحثين، المبحث الأول عن علاقة انحلال الدول بالتحويلات الدولية والتوارث الدولي. والمبحث الثاني عن أنواع انحلال الدول (الانفصال والتفكك) و الفوارق بينها.

المبحث الأول

التحويلات في النظام الدولي و انعكاساته على وحدة الدولة

يبدو تفتت العالم في أيامنا هذه شاملا ويتخطى الهوة ما بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب. وهو واضح جدا في الفيدراليات متعددة القومية مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي السابقين. والنزعة الانفصالية أو الاستقلالية تعم العالم تقريبا، من الكيبك الى سيريلانكا ومن الصين الى أفريقيا مرورا بالهند وأندونيسيا. وفي أفريقيا مثلا لم يصمد مبدأ الحفاظ على الحدود القائمة الموروثة من عهد الاستعمار، إذ تم الاعتراف بأريتريا عام ١٩٩٣، التي انسلخت عن أثيوبيا. وتدور الحروب في العديد من الدول الأفريقية مثل الصومال والسنغال و أنغولا والكونغو وليبيريا وجيبوتي وغيرها لأسباب انفصالية أو استقلالية. في أندونيسيا صوت شعب تيمور الشرقية في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٩ لصالح الاستقلال عن اندونيسيا وفرضت المجازر المرتكبة بعد هذا التصويت تدخلا دوليا لوقفها. وبعد استقلال تيمور الشرقية فان مئات الجماعات الاثنية في أندونيسيا ترغب في الاستقلال. وفي البرازيل والمكسيك ترتفع أصوات عديده لفصل الشمال عن الجنوب لأسباب اقتصادية هذه المرة (الشمال المكسيكي غني جدا مقارنة بالجنوب وقد ولدت انتفاضة الشياibas من هذه الحالة وهي تتغذى من الحرمان الاقتصادي، الشمال البرازيلي فقير و يتمنى الجنوبيون الأغنياء الانفصال عنه...) وفي روسيا لا تقتصر الرغبات الانفصالية على الشيشان وداغستان (بالقوة العسكرية) ولكن هناك من ينتظر ظروفًا أفضل لإعلان هذه الرغبة: جمهورية توبا على الحدود المنغولية، تاتارستان وباكورستان وقعتا معاهدات صداقة وتعاون مع أبخازيا وهي تحضى بحكم ذاتي داخل جورجيا، الدولة التي ولدت على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق. وهكذا فالخصوصيات الاثنية والدينية وغيرها لا تشكل السبب الحقيقي للرغبة في الانفصال والاستقلال إذ يكمن أيضا السبب

(١) ابراهيم مشورب، المرجع نفسه، ص ٦٥.

الاقتصادي في العمق (وجود مواد أولية بوفرة مثلا) ويختبئ خلف هذه الخصوصيات أو غيرها (١).

في الحقيقة ولدت معظم دول العالم جراء الحروب والنزاعات. لقد انخفض عدد الكيانات السياسية الدولية في أوروبا من ٥٠٠ كيان عام ١٥٠٠م الى ٢٣ عام ١٩٢٣ (ثم ٥٠ عام ١٩٩٨) إذ تم امتصاص معظمها من قبل الكيانات الكبرى، بالقوة. أما اليوم فالظاهره صارت عكسية : الحروب المعاصرة لا تهدف الى توحيد الكيانات بل الى تفكيكها ولا تسعى الى بناء الامبراطوريات الكبرى بل الى بلقنة العالم. وهكذا فالنزعة الانفصالية هي احدى المخاطر الجدية التي تواجهها مستقبل العلاقات الدولية.

وتوخيا للدقه يمكن التمييز بين النزعتين الاستقلالية و الانفصالية. إذ كثيرا ما يكون السعي للاستقلال تعبيراً عن رغبة بالانفصال عن "آخرين" توخيا للتخلص من العيش معهم أو عدم تقاسم ثروات و موارد معهم. وكأننا نشهد تنامياً للقناعة بأن الدول الصغيرة أقدر على تحصيل الرفاه والوفرة الاقتصادية من الدول الكبيرة المثقلة بالهموم الديمغرافية والاجتماعية والجغرافية. من هنا تزايد عدد الدول الصغيرة حداً.

ويجدر التأكيد أن الظاهرة لا تقتصر على دول الجنوب والعالم الثالث فحسب بل انها تطاول الشمال الغني كله تقريبا وتعتبر عن نفسها في كثير من الاحيان بالعنف والارهاب. ففي اسبانيا خلفت أعمال العنف التي قادها الناشطون الباسكيون أكثر من ٨٠٠ قتيل حتى اليوم. وصارت منطقة كاتالانبا، وهي من أغنى المناطق الأسبانية، ساحة عنف وتفجير وارهاب . ورغم توقف أعمال العنف الا أن النزعة الى الاستقلال أو الحكم الذاتي أقله، ما تزال تعبر عن نفسها بطرق سلمية عديدة وصلت الى صفوف البرلمان. وفي فرنسا حصلت أقليات عديدة على حق استخدام لغاتها الخاصة الى جانب اللغة الفرنسية الا أن بعض البريتانيين مثلا أو الكورسيكيين مازالوا يرغبون بالانفصال الذي سعت اليه جبهة تحرير كورسيكا FLNC بالعنف والارهاب والاعتقالات (في عام ١٩٩٢ وحده بلغ عدد التفجيرات التي قامت به هذه الجبهة ٣٠٩). في ايطاليا نفسها لم تتردد جبهة لومبارديا، التي تحظى بشعبية مرموقة في شمال البلاد، في اعلان رغبة الشمال الغني بالانفصال عن الجنوب الفقير الذي تعمه الفوضى والقلق و تسيطر عليه المافيات. وفي بلجيكا عاصمة الاتحاد الأوروبي يسعى الغالون والفلامنك والبروكسليون الى

(١) في الباسيفيك مثلا تواجه غينيا الجديدة معضلة انفصال جزيرة بوغانفيل والتي هي عبارة عن جبل ضخم من النحاس. وأحد دوافع هذه الجزيرة للانفصال هو عدم رغبة أهلها بتقاسم هذه الثروة مع شعب غينيا الجديدة الفقيرة. كذلك رغبة جنوب السودان بالانفصال عن المركز لا تتركز على دوافع اثنية (أفارقة ضد عرب) أو دينية (مسيحيون وحيائيون ضد المسلمين)، وانما ايضا على واقع أن الثروات النفطية تختزنها أرض الجنوب. وهذه ظاهرة نجدها حتى في قلب أوروبا والعالم العربي حيث الدولة قوية وراسخة.

طلاق حبي على طريقة فدرلة البلاد بموجب المادة الأولى من دستور عام ١٨٣١. وتجربة إعادة التوحيد الألمانية التي كلفت الف مليار مارك دفعها المكلفون الألمان الغربيون، ليست مشجعة لما خلفته، وما تزال، من مشاكل لألمانيا الموحدة. وهذه التجربة دفعت كوريا الجنوبية الى التريث وتأجيل البحث في مشروعها التوحيدي مع كوريا الشمالية. وربما هي التي أقنعت هنغاريا بالتوقف عن اثاره أوضاع أقليتها التي تعيش في رومانيا أو سلوفاكيا و صربيا^(١).

في هذا الاطار تقع ظاهرة العنصرية وكره الأجانب في معظم الدول الأوروبية حيث ينظر الى المهاجرين، من الجنوب والمعسكر الشرقي السابق، على أنهم مصدر للقلق وسبباً من أسباب البطالة. وقد دخلت مشكلة المهاجرين، الشرعيين و غير الشرعيين، في صلب النقاش الداخلي السياسي والاجتماعي في دول مثل فرنسا و ألمانيا و بريطانيا و إيطاليا.

الفقرة الأولى: انحلال الدول في ضوء التحولات الدولية

حمل القرن الواحد والعشرون، في بداياته، نهاية امبراطوريات عظمى عديدة وانتعاشاً للدولة الأمة التي نشأت في أوروبا منذ القرن السابع عشر غداة معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨. ومع نهايته رحل نظام عالمي احتلت فيه الدولة-الأمة مكان المركز في المنتظم الدولي. والظاهره الملفته، على عتبة الألفية الثالثة، شيوع التفكير السائد في أوساط الانتلجنسيا العالمية حول نهاية مفاهيم سائدة منذ قرون: نهاية التاريخ^(٢)، نهاية الأيديولوجيا، نهاية الديمقراطية^(٣)، المثقفين، الكنيسة، العلم، الأخلاق، الدولة، الحرب، بل ونهاية العالم^(٤).

عند استقرار التحولات التي حصلت للنظام الدولي بعد الحرب الباردة تظهر أنها ذات اتجاهين، أولها ذو طابع اندماجي كلاني خاصة على المستوى الاقتصادي أي "الاندماج المكثف Deeper Integration، والثاني ذو اتجاه تفكيكي من أهم مظاهره، حمى النزعة القومية التي لم تعرف الهدوء منذ استقلال الجمهوريات السوفيتية عام ١٩٩١ أي تآكل السيادة^(٥).

أثرت تلك التحولات بشتى اتجاهاتها على مفهوم أساسي في تحليل العلاقات الدولية وهو مفهوم الدولة القومية التي شكلت أساس التحليل الواقعي، والواقع الجديد لفهم طبيعة العلاقات الدولية.

(١) غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٠.

(٢) أنظر: فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠١.

(٣) Jean-Marie Guehenno, La fin de la democratie, ed. flammation, Paris 1993.

(٤) Jean-Paul Clebert, La fin du Mond, ed. Balfond, Paris 1994.

(٥) أنظر: رباحي أمينة، قدسية سيادة الدولة القومية بين التفكيك والاندماج، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٨.

وتأثر مبدأ السيادة الذي شكل أساس قيام مجتمع الدول القائم على الوحدات السياسية المستقلة أي الدول القومية السيدة ، بمفهوم ميكيافيلي وبودان للسيادة.

وبالمقابل تشهد الدولة متعددة القوميات ظاهرة تأكلها الداخلي وتؤدي إلى تفكيكها إلى كيانات متعددة مستقلة بفعل الانفجار العرقي الذي شكل انفجار المنظومة الاشتراكية أهم مظاهره ابتداء من الاتحاد السوفيتي إلى يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، والذي أعطى دفعا كبيرا للحركات الانفصالية الأخرى^(١).

ويقول ايف لاکوست في معرض دفاعه عن الدولة- الأمة: البنى الفدرالية والمتعددة القومية التي انهارت في بعض الدول ضربت معها فكرة الأمة "الكبرى" التي كان يلجأ إليها قادة هذه الدول وبعض قطاعات شعوبها. لكن هذه "الأمة الكبيرة" هي التي أفلست، وبالعكس فان كلا من القوميات المتنوعة التي كانت هذه "الأم" تضمها نجحت في التشكل ضمن "دولة-أمة"^(٢).

ومشكلة القوميات التي لم تطرح نفسها منذ الحرب العالمية الثانية في أوروبا والتي اعتقدنا أنها ولت الى غير رجعة تعود لتطرح نفسها، في أواخر القرن، كمسألة من المسائل الجيوبوليتيكية الأخطر. وعدد كبير من الصراعات المتأججة في العالم اليوم سببها سعي جماعات اثنية أو عرقية أو دينية الى الانتظام في دولة. ويتوقع لاکوست أن يزداد عدد هذا النوع من الصراعات وأن يزداد عدد الدول المستقلة (الى ثلاثمئة ربما). والعولمة التي يعزى إليها أحيانا تراجع دور الدولة وهيبته تساهم في تقدم حرية التعبير ووسائله، مما يساعد في رفع صوت المطالبات الوطنية والقومية والاثنية والدينية وتوفر الأدوات المؤدية لتحقيقها وترجمتها في كيانات خاصة مستقلة^(٣).

في ظل هذه التحولات السريعة و التفاعلات المعقدة، مع ثورة الاتصالات والتقانه الحديثة، ومع تشابك العلاقات الاقتصادية أكثر من أي مرحلة مضت، ومع عودة الدفع الى الحركات القومية والمجموعات العرقية بعد انتهاء الحرب الباردة، في مجتمع دولي تقوده المصالح في صياغة وبناء العلاقات بين مكوناته على اختلاف اشكالها و هيكلياتها الاداريه، غير من الشكل التقليدي للحروب، اصبحت التهديدات الوجودية للدول جزء من حسابات المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام الدولي. فهل الدول العظمى بمنأى عن هذه المخاطر؟ وهل النظام الدولي جاهز للتعامل مع هكذا تطورات؟ فماذا لو تعرضت إحدى الدول العظمى للتفكك؟ كما حصل في حالة

(١) رباحي أمينة، المرجع نفسه.

(٢) Yves Lacoste, Dictionnaires geopolitique des etats, ed. Flammarions, paris 1994. (cf. L'introduction).

(٣) غسان العزي، المرجع السابق، ص ٦٨.

تفكك وانحلال الاتحاد السوفياتي و كذلك في حالة التغييرات الداخلية للدول و انعكاسها على سيادة ودور و موقع هذه الدول في المنظمة الدولية كما حصل من طرد لتايوان من مجلس الأمن وإعطاء المعقد الدائم للصين الشعبية.

الخاصية الأساسية للدول كأشخاص للقانون الدولي تعتبر السيادة. ويفهم منها ما يعود للدولة من سلطة عليا على أراضيها واستقلالية في العلاقات الدولية: "السيادة ... تمثل ما للدولة من سلطات تواجه الأفراد داخل اقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج"^(١).

إن السيادة الوطنية للدول باتت تواجه وضعاً خطراً شهد تفاقماً واضحاً لقيود عرفت هذه السيادة منذ وقت ليس بالقصير إن لم يكن منذ نشأة الدولة الوطنية ذات السيادة أصلاً، ووصلت الأمور على هذا النحو إلى حد أن بات فريق من المحللين والمعلقين يتحدث عن زوال أو اختفاء ظاهرة السيادة الوطنية، وهو حكم يراه البعض مبالغاً فيه، وإن كان ثمة اتفاق على خطورة ما ألم بالسيادة الوطنية للدول المتوسطة والصغيرة بصفة خاصة. فواقع الأمر أن ظاهرة السيادة الوطنية لم تنته تماماً، إذ مازالت هناك فئة من الدول قادرة على أن تختلف مع الإرادة الأمريكية دون أن تختفي من خريطة العالم كما حدث بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فالصين وبعض الدول الأوروبية وبعض الدول ذات الأدوار الإقليمية القيادية مازالت قادرة على التعامل مع تلك الإدارة بحسابات رشيدة، ومعقدة تجعل القيود على سيادتها في حدها الأدنى، أو على الأقل ترسم خطأ أحمر أمام المصالح الحيوية لتلك الدول لا يمكن للقيود على السيادة أن تتجاوزه، ومن المؤكد أن تعزيز التطور الديمقراطي الداخلي في الدول سوف يزيد من قدرتها على تحدي القيود الخارجية على سيادتها بقدر ما يوجد هذا التطور من مجتمع متماسك في وجه محاولات الهيمنة الخارجية، وكذلك بقدر ما يقضي على بعض ذرائع التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومنها القول بانعدام الديمقراطية أو عدم احترام حقوق الإنسان فيها.

ومما أدى من تحولات على الساحة الدولية على إثر العولمة وما لها من تأثيرات على الجوانب الدولية ومنها السيادة الوطنية ومبدأ استقلال الدول. الذي شابته عدة تيارات مما أدى إلى التأثير عليه بالجانب السلبي، وهذا ما تعاني منه الدول الفقيرة على حساب الدول الغنية ، مما يدفع للتساؤل عن مدى تواجد السياسة الوطنية على الساحة الدولية؟ ، و ما مدى تطبيق أو وجود مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتي نص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة السابعة. وقد تعرضت نظرية السيادة في العصر الحديث لانتقادات جوهرية

(١) علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص ١٢٢.

وهجرها الكثير على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولي، والواقع أن نظرية السيادة أسوء استخدامهما لتبرير الاستبداد الداخلي والفوضى الدولية. ولقد أدت هذه النظرية إلى إعاقة تطور القانون الدولي، وإلى عرقلة عمل المنظمات الدولية وإلى تسلط الدول القوية على الدول الضعيفة. وقد اتجه مفهوم السيادة في الوقت الحاضر نحو منحى جديد، ذلك أن تحولات النظام الدولي في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية أدت إلى انحسار و تآكل فكرة سيادة الدولة الوطنية.

إلا أن الأمر قد تغير الآن وتغيرت الاحتياجات وأصبح التحدي الذي يواجهه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما يحدث من أحداث وقلقل داخل بعض الدول الأخرى، فالأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من ان تنتقل عدواها الى الجسد الدولي فتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليها^(١).

الفقرة الثانية : التوارث الدولي

عرّف كاسترين (castren) التوارث الدولي "انتقال الحقوق والالتزامات الدولية بين أشخاص القانون الدولي"^(٢). أما الفقيه كيلسن (Kelsen) فقد عرّف التوارث الدولي: "التغيرات الإقليمية التي بمقتضاها تحل دولة ما محل دولة أخرى على إقليم معين، فاننا نقصد به أيضاً استخلاف احدى الدول لحقوق وواجبات دولة أخرى التي انتقل اقليمها الى الدول الخلف"^(٣).

أما الدكتور عبد العزيز محمد سرحان فقد قال بأن التوارث يعني: الآثار التي تترتب على التغييرات التي تطرأ على إقليم الدولة زيادة أو نقصاً"^(٤).

وعرّفه الدكتور هشام علي صادق بأنه: "انتقال الحقوق والالتزامات الدولية بين الدول كنتيجة للتغيرات التي طرأت على كيانها الإقليمي وما يتبع ذلك من حلول سيادة محل سيادة أخرى في الأقليم الذي أصابه التغيير"^(٥).

أما الأستاذ الدكتور محمد المجذوب فيقول بأن التوارث هو: "التغيرات الإقليمية التي تتعرض الدولة إليها في أثناء وجودها كالتفكك، والاندماج، أو انفصال بعض الأقاليم عن الدول التي

(١) خليل حسين، السيادة في ظل النظام الدولي الجديد، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية، ٢٠/٥/٢٠٠١، ص ٠١.

(٢) Castren (E.J.S) "aspects récents de la succession d'états"، آثار الاستخلاف، أشار هشام علي، منشأة المعارف، ١٩٧٣، ص ٢٠.

(٣) Kelsen (H) thecoriegenerale du droit international public, in R.C.A.D.1 1932 vol (4) t42 p 314 – books.google.com-H Kelsen – 1945.

(٤) عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٩٢.

(٥) هشام علي صادق، آثار الاستخلاف الدولي في ضوء الوحدة المصرية الليبية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٧٣، ص ١١.

كانت تعتبرها جزءاً منها أو أقطاراً خاضعة لانتدابها أو حمايتها أو وصايتها، أو انقسام الدولة الواحدة، أو التحاق جزء من إقليم الدولة بإقليم دولة أخرى، أو انفصال جزء معين وإعلانه الاستقلال عن الدولة الأصل"^(١).

تشير نظرية خلافة الدول في العلاقات الدولية، والتي لها جذورها في ديبلوماسية القرن التاسع عشر، إلى موقف تتخلف فيه دولة ما عن دولة أخرى وتتعهد بممارسة دائمة لحقوقها الإقليمية أو سلطاتها السيادية^(٢). وبعبارة أخرى، خلافة الدولة يحدث عندما تتوقف دولة ما عن الوجود أو تفقد السيطرة على جزء من أراضيها ويأتي وجود دولة أخرى أو تتولى السيطرة على الأراضي التي فقدتها الدولة الأولى. هناك فئتان من الخلافة - كلي أو جزئي. تحدث الحالة الأولى عند حدوث أي مما يلي:

أولاً: الاستيعاب الكامل أو الضم الكامل أو إخضاع دولة لدولة أخرى. على الرغم من أنه لا يزال موضوع نزاع دولي متوتر، إلا أن احتلال روسيا وضمها لشبه جزيرة القرم قد يندرج ضمن هذه الفئة^(٣).

ثانياً: تقسيم دولة موحدة حتى الآن وربما قسرية إلى عدة دول معترف بها دولياً أو معترف بها. هذه هي الفئة التي ينتمي إليها تفكك الاتحاد السوفيتي - محور هذه الورقة. كما يمكن القول إن انهيار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في أوائل التسعينات ينتمي إلى هذه الفئة^(٤).

ثالثاً: عندما تفككت الدولة وانقسمت بين عدة ولايات موجودة سابقاً كما كان الحال مع تقسيم بولندا بين روسيا، بروسيا والنمسا^(٥).

من ناحية أخرى، تحدث الخلافة الجزئية عندما تستحوذ الدولة على جزء من أراضي دولة أخرى من خلال التنازل أو الفتح، عندما يتم تشكيل دولة جديدة نتيجة لنجاح الثورة أو إعلان الاستقلال، عندما تفقد دولة ذات سيادة كاملة جزءاً من سيادتها الخارجية أو استقلالها من خلال

(١) محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٦٨.

(2) Amos S. Hershey, "The Succession of States", American Journal of International Law, Vol. 5, No. 2, April 1911, p. 285.

(3) International Business Times, 19 March 2016 and "How Catherine the Great Annexed Crimea", Exploring History, 11 January 2016.

(4) For a detailed analysis of the factors that led to the breakup of the former Yugoslavia, see David Anderson "The Collapse of Yugoslavia", Research Paper No. 14 1995-96, Parliamentary Research Service, 1995, pp. 1-26.

(5) Anita Prażmowska, Poland. A Modern History London: I.B. Tauris, 2010.

الاندماج في اتحاد فيدرالي أو تضع نفسها تحت حماية سلطة أقوى أو عندما يتم عكس ذلك وتتحول دولة تحت السيادة أو محمية أو عضو في اتحاد فيدرالي إلى دولة ذات سيادة كاملة^(١).

وبالرجوع الى اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات الدولية لعام ١٩٧٨، فقد ذكرت في المادة الثانية منها في الفقرة ١/ب بأن المقصود بالتوارث أو خلافة الدول: "حلول دولة محل دولة أخرى في مسؤولية العلاقات الدولية للاقليم الذي يتناوله توارث الدول". وقد تؤكد ذات المضمون في الفقرة (هـ) بأنه: "التاريخ الذي حلت فيه الدولة الخلف محل الدولة السلف في مسؤولية العلاقات الدولية للاقليم الذي تتناوله خلافة الدول"^(٢).

وقد ورد في اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات تعاريف تحدد مفهوم الدولتين السلف والخلف حيث ورد في الفقرة (ج) من المادة الثانية من الاتفاقية بأن الدولة السلف هي "الدولة التي حلت محلها دولة أخرى لدى حدوث خلافة الدول". أما الفقرة (د) من المادة نفسها فقد جاءت لتبين مفهوم الدولة الخلف وذكرت بأنها: "الدولة التي حلت محل دولة أخرى لدى حدوث خلافة الدول"^(٣).

وقد ذكرت لجنة القانون الدولي في تقريرها عن أعمال دورتها السادسة والعشرين، خلال تعليقها على مشروع المادة الثانية من اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات لعام ١٩٧٨: "ان تعريف خلافة الدول الواردة في هذه المادة يقتصر على الاشارة الى حلول دولة محل أخرى في مسؤولية العلاقات الدولية لاقليم ما ، مغفلا بذلك أي دلالة على استخلاف الحقوق والالتزامات لدى وقوع الحدث". كما تضمن التقرير: "ان الحقوق والالتزامات المنبثقة عن علاقة الدول هي الحقوق والالتزامات المنصوص عليها بالتحديد في مشروع تلك المواد"^(٤).

ويتضح من خلال ذلك أن التعريف الذي أورده الاتفاقية، أحاط بالعناصر الرئيسية في موضوع التوارث الدولي، أي في ما يتعلق بموضوع حلول دولة في سيادتها محل دولة أخرى، كما أنه تعريف حدد أطراف عملية التوارث، أي الدولة الوارثة والدولة الموروثة، كما حدد نطاق عملية

(1) Amos S. Hershey, The Succession of States, The American Journal of International Law, p. 285.

(2) المادة ٢ فقرة ١ (ب) و (٥) من اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات الدولية لعام ١٩٧٨.

(3) المادة ٢ فقرة (ج) و (د) من اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات لعام ١٩٧٨.

(4) شريف عبد الحميد حسن رمضان، الاستخلاف الدولي وأثره على المعاهدات الدولية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٥-١٦.

التوارث والمقصود هنا مسؤولية العلاقات الدولية وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات، أما محل التوارث فيكون اقليم الدولة التي طرأ عليها التغيير^(١).

وبذلك يكون التوارث الدولي وفقاً لأحكام القانون الدولي هو عملية حلول دولة محل دولة أخرى من ناحية مسؤوليتها عن علاقاتها الدولية وانتقال الحقوق والالتزامات الدولية من الدولة السلف الى الدولة الخلف، كنتيجة لما طرأ على كيانها الاقليمي من تغيرات، الأمر الذي ينشأ عنه تبدل في السيادة على اقليم الدولة التي طرأت عليها هذه العملية.

يكاد يخلو القانون الدولي من مرجع قانوني ينظم عملية وراثته الدول ما عدا اتفاقية فيينا لتوارث الدول في المعاهدات والتي سنتطرق اليها في معرض الحديث عن دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

المبحث الثاني

أشكال انحلال الدول و تمايزها

تتعرض الدول للانحلال و يمكن أن يتحول انتهاء دولة ما، هو سببا في نشأة دولة جديدة أو أكثر. فغالبا ما يكون تفكك الدولة الام سببا بنشوء الدول الجديدة، فنقوم دول على أنقاض سلفها، حيث تصبح نفس الأرض و نفس الشعب ولكن بحدود جديدة جغرافيا و ربما يختلف نظام الحكم وطبيعته، انما يشكل تحديد وتعريف وتصنيف ما تتعرض له الدول من نهاية أو ولادة يساهم في تحديد المسؤوليات و التبعات و تداعيات هذه النهاية أو تلك الولادة لدولة أو عدة دول. فالدولة لها شخصية قانونية معترف بها لدى أقرانها في المجتمع الدولي و تتمتع بعلاقات و تترتب عليها التزامات و لها حقوق، فتحديد النهاية أو الولادة سيترتب عليه معرفة مصير تلك الحقوق والالتزامات. فماذا يعني "الانفصال" و ماذا يعني "التفكك"؟ و كيف يتعامل القانون الدولي مع الحالتين؟ و ما علاقتهما بمستقبل الدولة و شرعيتها؟ .

الفقرة الأولى: الانفصال (Secession)

يقصد بالانفصال خروج جزء من اقليم الدولة على هذه الدولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة، متى نجحوا في تحقيق هذه الغاية بالتخلص نهائياً من سيادة الدولة الأصلية وتأسيس دولة جديدة مستجمة لكافة عناصر الدولة القانونية تعجز الدولة الأولى عن اخضاعها^(١).

(١) صفاء سمير ابراهيم، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل تسويتها، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ٣٣.

ويذكر البعض إن الانفصال يعد من الناحية التاريخية الأسلوب الأكثر بروزا في إنشاء الدول، ففي القرن العشرين نشأت عن طريق الانفصال العديد من الدول ولاسيما بعد مرحلة انتهاء الاستعمار^(٢)، ويبدو إن الرأي المتقدم يخلط بين الاستقلال والانفصال، إذ إن الانفصال يعني تجزئة ارض الدولة بينما الاستقلال يعني التحرر من الاستعمار وإذا كان الأول(الانفصال) يصطدم بمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي العام والذي يتضمن ضرورة المحافظة على الوحدة الإقليمية للدولة، فإن الثاني(الاستقلال) يمثل مبدأ مقرا في القانون الدولي العام هو حق التحرر وتصفية الاستعمار^(٣).

ان من بين حالات خلافة الدول المهمة هي حالة الدولة المنفصلة، التي تنتج عن ظهور دولة جديدة على الساحة الدولية، وان ظهور الدولة الجديدة، لا يؤدي الى انتهاء سلفها، بل تبقى الدولة السلف حتى مع فقدان جزء من أرضها الأصلية، لتشكل اقليم الدولة الخلف^(٤). والانفصال لغة مشتقة من فَصَلَ وهو بمعنى قَطَعَ أو خَرَجَ، يقال فصلت الشيء فانفصل أي قطعت فانقطع، وفصل من الناحية أي خرج^(٥)، ووفقا للمعنى الأول يتم الفصل بتدخل خارجي ورغما عن المفصول، أما في المعنى الثاني فيقوم المفصول بفصل نفسه^(٦). أما اصطلاحا فهو: خروج

(١) محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١٤٦. ويعرف Thomas D. Murgrave الانفصال باعتباره نقيض سلامة الأراضي الإقليمية في كتابه (تقرير مصير الأقاليم القومية)، الذي كان في الأصل أطروحة للدكتوراه في جامعة (Sydney) بالقول: "secession is the antithesis of territorial integrity. it occurs when part of an independent state or a non-governing territory separates itself from the whole in order to become an independent state". Thomas D. Musgrave. Self Determination and National Minorities. Oxford University Press: New York, First Published 1997. First Issued in Paperback: 2000. p.181

ويعرفه (Kevin Clauson)، رئيس القسم الحكومي في الجامعة الحرة ورئيس معهد باتريك هنري وكلية السيد المسيح في فرجينيا، كما يلي:

"Secession is a process whereby one or more political entities remove themselves from the jurisdiction of another political entity usually larger or more encompassing". Kevin L. Clauson. Secession: A Biblical Defense of Localism. The Christian Statesman, Po. box 8741-WP, Pittsburgh. Pennsylvania 15221. Study Available at: <http://www.natreformassn.org/statesman/97/secessn.htm1>. Last visited: 02/04/2005.

(2) See: Peter Radan, Post-Secession International Borders: A Critical Analysis of the Opinions of the Badinter Arbitration Commission, <http://www5.austlii.edu.au/au/journals/MelbULawRw/2000/3.html>

(3) علي زراقت، الوسيط في القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢٩٠.

(4) Mathew C.R. Craven, The problem of states succession and the identity of states under international law, E.J.I.L., (9), 1998, p. 143.

(5) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٧، ص ٥٠٥.
(6) عبد الرحمن محمد حمود الوجيه، انفصال جزء من اقليم الدولة: دراسته في اطار القانون الدولي والفقهاء الاسلامي، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٦.

جزء من اقليم الدولة عن سيادة الدولة القائمة وتكوين دولة جديدة مستقلة أو الانضمام الى دولة أخرى^(١).

ويميز بعض الكتاب بين مصطلح الانفصال (Secession) (Separation)، فالاول يكون فيه انفصال الدولة الجديدة مخالف لارادة الدولة السلف، أما الثاني، فالانفصال يكون مع موافقتها^(٢)، كما يستخدم أوكونيل (O'connell) تمييزاً مماثلاً بين حالتي الانفصال الثوري (Revolutionary secession) والانفصال التطوري (Evolutionary secession)^(٣). ويرى ياكوب بروسارد و دانييل ترروب (Jacques Brossard & Daniel Turp) ان مصطلح (Separation) يشير الى الحالة التي يتم فيها فصل منطقة من دولة موحدة، وفي حين أن مصطلح (Secession) يتعلق بالفصل من دولة فيدرالية^(٤).

يمكن أن يكون الانفصال عن طريق استخدام القوة، كأن تنفصل مستعمرة أو مقاطعة أو اقليم بالقوة المسلحة عن الدولة السلف، وبهذه الطريقة نشأت العديد من الدول منها: الولايات المتحدة الأمريكية عندما انفصلت المستعمرات البريطانية الثلاثة عشر عن بريطانيا عام ١٧٧٦، والبرازيل انفصلت عن البرتغال عام ١٨٢٢، وجمهورية أمريكا الوسطى والجنوبية انفصلت عن اسبانيا بين عامي ١٨١٠ و ١٨٢٥، وانفصال اليونان عن الامبراطورية العثمانية عام ١٨٢٧، وبنغلاديش انفصلت عن باكستان عام ١٩٧١. و يمكن ان يكون الانفصال بالطرق السلمية كانهضال النرويج عن السويد عام ١٩٠٥ بعد أن كانتا في اتحاد حقيقي، و سنغافورة عن اتحاد ماليزيا عام ١٩٦٥^(٥).

تتضمن الكثير من الدساتير الفيدرالية نصوصاً تمنع صراحة أو ضمناً الوحدات من الانفصال و تؤكد على الوحدة الداخلية للدولة والحفاظ على سلامة الاتحاد وتمنع تجزئة الدولة وانهيارها ويعد دستور الولايات المتحدة الأمريكية من الأمثلة الواضحة على الدساتير التي تمنع انفصال الولايات عن الدولة الاتحادية وكذا الحال مع دساتير المكسيك والبرازيل ونيجريا والهند واسبانيا إذ تحظر الأخيرة على المجتمعات التي تتمتع بالحكم الذاتي إجراء استفتاءات شعبية بشأن

(١) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولي، دار أقواس النشر، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص ٩٩.

(2) Marcelo G. Kohen, Olivier Corten, Barbara Delcourt, Pierre Klein & Nicolas, Levart, Brussels, Bruylant, James Crawford. See Patrick Dumberry and Daniel Turp, op. Cit, p. 4. مع أن مصطلح (separation) أستخدم في المواد (٣٧-٣٤) من اتفاقية فيينا لخلافة الدول في المعاهدات لعام ١٩٧٨، إلا أن المصطلح كانا يذكران بشكل مترادف في مناقشات لجنة القانون الدولي. انظر : حولية لجنة القانون الدولي، ١٩٧٩، المجلد الثاني، الجزء الثاني، وثيقة رقم (A/34/10)، ص ٣٧.

(3) Daniel Patrick O'connell, State succession in municipal and international law: Internal relations, Cambridge U.P., 1967, p. 88.

(4) Jacques Brosard & Daniel TURP, L'accession a la souverainete et le cas du Quebec, 2th ed., Jacques Montreal, Presses de l'Universite de Montreal, 1995, p. 94.

(٥) عصام العطية، القانون الدولي العام، دار الكتاب، بغداد، الطبعة السادسة، ٢٠٠١، ص ٤٤٨.

الانفصال كما إن المادة الثانية من الدستور شددت على مفهوم عدم قابلية تجزئة الأمة الإسبانية والوطن الإسباني^(١).

إن بعض الفقه يحذر من المخاطر المترتبة على إقرار حق الانفصال لأنه لا ينسجم مع المبادئ التي تقوم عليها الدولة الفيدرالية إذ يشكل خطرا على وحدة الدولة ويؤثر على استقرارها كما أنه يؤدي إلى ضعف الحكومة الاتحادية ويضعها تحت ضغط حكومات الولايات الذي تستعمله لإكراه الحكومة الاتحادية للحصول على مطالبها الخاصة، وعليه إن إنشاء دولة اتحادية يستدعي التزاما دائما بالتعاون والانسجام وبالتالي فإن الانفصال لا يتوافق مع مبادئ الدولة الفيدرالية^(٢).

لقد تضمنت دساتير الاتحاد السوفيتي للأعوام ١٩٢٤ و١٩٣٦ و١٩٧٧ نصوصا تجيز حق انفصال الجمهوريات الاتحادية مثل المادة(٧٢) من الدستور الأخير التي جعلت لكل جمهورية عضو في الاتحاد حق الانفصال، لكن تفعيل ذلك الحق كان مستحيلا في ظل تركيز السلطة الاتحادية بيد هيئة رئاسة مجلس السوفيت الأعلى الذي يضم أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والتي ركزت بيدها كل السلطات ولم تعط إلى الجمهوريات إلا سلطة قليلة جدا لا تتلاءم مع واقع الدولة الاتحادية وهذا يعني انتفاء إي إمكانية لانفصال تلك الجمهوريات لا بل إن السلطة الاتحادية قد أنهت الاستقلال الذاتي للعديد من المناطق المحلية دون موافقتها وهذا مخالف لمبادئ النظام الفيدرالي^(٣).

يعد مبدأ السلامة الإقليمية من المبادئ المستقرة في القانون الدولي وهو احد القيود الواردة على ممارسة حق تقرير المصير وقد اقر من اجل المحافظة على سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية هذا من جانب، إلا انه من جانب آخر يعترف وبشكل استثنائي بحق تقرير المصير بشكل شرعي في حالات التخلص من الاستعمار وفي حالات الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان^(٤)، علما إن حق تقرير المصير أصبح حقا من الحقوق الجماعية للإنسان لا يمكن تجاهله فهو حق قانوني معترف به في القانون الدولي الوضعي^(٥)، هذا وان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٦٢٥) لعام ١٩٧٠ والمتعلق بالعلاقات الودية بين الدول قد أقر منح حق تقرير المصير لثلاث فئات من الشعوب وهي :

(١) جورج أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمه من الانجليزية مها تكل، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ٢٠٠٧، ص ٧٢.
(2) Florentina Hawbo, Secession Right, Journal of politics and law, Vol 1, No3, September 2008, p134.

(٣) جورج أندرسون، مرجع سابق، ص ٧١.

(٤) محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص ٢١١.

(٥) حسام محمد هندراوي، القانون الدولي العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٧٤-٢٧٥.

أ- الشعوب التي تعيش في مناطق مستعمرة.

ب- الشعوب المحتلة أو الأقاليم التي تم ضمها بالقوة وبدون استفتاء شعبي حر.

ج- حالة الدولة الاتحادية التي تم تشكيلها عن طريق الانضمام الطوعي من عدد من الدول والتي أجاز دستورها الاتحادي حق الانفصال .

إن العلاقات الدولية تقوم على المصالح وعلى أساسها يتقرر مصير المحاولات الانفصالية إذ إن الاعتراف به يولد أثرا سلبية على كثير من الدول وخاصة تلك التي تتألف من عناصر قومية أو دينية أو إثنية ذات نزاعات انفصالية^(١). وعادة ما يتخذ المجتمع الدولي موقفا معارضا اتجاه هذا الانفصال لأنه يمكن إن يتسبب في توتير العلاقات الدولية، لا بل يمكن إن يؤدي الأخذ به إلى تدمير الهيكل الكلي ليس للدول وإنما القارة بأكملها مثل قارة إفريقيا والتي تحوي العديد من المجموعات العرقية والدينية والمحلية وهذا ما يمكن تصور خطورته عندما حاولت قبائل (الايبو) الاستقلال عن نيجيريا وكان في داخل هذه القبائل محاولة لتقسيمها إلى عشرين دويلة على أساس الاختلاف في اللهجات المحلية فيما بينها^(٢). كما إن حل الاتحادات الفيدرالية يتطلب تصفية الأصول والأموال العامة والخاصة بين الدولة إلام والولايات المنفصلة وما يستتبع ذلك من مشاكل عديدة.

الفقرة الثانية: التفكك (Disintegration)

يتبين من خلال الكتابات الفقهية أن التفكك أو الانحلال هو أنقسام دولة إلى عدة دول مع زوال تلك الدولة واختفائها من الوجود من ابرز الأمثلة الحديثة لهذه الصورة اختفاء الاتحاد السوفيتي وتفكك يوغسلافيا في بداية التسعينات من القرن السابق وقد أثبت الواقع أن الانحلال يحدث عادة لدول الاتحاد المكونة من شعوب واجناس متعددة وأنه عبارة عن أنهيار النظام القانوني الذي يربط بين الاشخاص القانونيين المكونين للاتحاد بحيث كل منها يكتسب شخصيته الدولية^(٣).

يعتبر التفكك من الأسباب المؤثرة في تفعيل التوارث الدولي، ان الدولة قد تكون مكونة من أجناس وأعراق وقوميات مختلفة، وقد تندمج هذه القوميات والأعراق مع بعض في دولة واحدة خاضعة لسلطة حكومة واحدة ما لم يتوفر لها الرغبة والارادة في الاندماج والعيش تحت ظل دولة موحدة، ولا توجد دولة لا تحتوي على قوميات عديدة، بعضها أمكن اذابته في مجتمع

(1) See: Lea Brilmayer, Secession and self-Determination, Yale Law School ,1991, p183.

(٢) جورج أندرسون، مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) أحمد أبو الوفاء، الوسيط في القانون الدولي ، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٤٠ .

الدولة وكيانها، وقوميات أخرى يصعب أن يتم اندماجهم بكيان الدولة، لذلك فقد يشكلون مصدر قلق وتوترات للحكومة المركزية وقد تتمكن هذه القوميات أو الأعراق من التمرد على الدولة وعدم اطاعتها مطالبة بالانفصال عن الدولة الأم، وأن هذه المطالبات مشروعة تحظى باحترام وتقدير ودعم المجتمع الدولي لكونها مستندة الى الإرادة الشعبية وليست بناء على دافع خارجي^(١). وعندما يتفكك الانفصال الى حد تشطي الدولة و انتهاء الحكومة المركزيه يصبح في حالة التفكك والانحلال الذي ينتهي فيه وجود الدولة الأم كشخصية قانونية.

تحصل حالة التفكك أو الانحلال، عندما تتفكك الدول أو الأمبراطوريات الكبيرة الى دول صغيرة ضمن نفس الحدود الإقليمية للدولة السلف المتفككة، حيث ينشأ عن الدولة الواحدة عدة دول مستقلة كانت جزءاً منها و احدى أقاليمها، مما يعني فناء الدولة السلف وزوال شخصيتها القانونية الدولية.

وما يلاحظ في حالات التفكك أن جميع الدول التي تنشأ في هذه الحالة سوف تكون بحاجة الى الدخول في علاقات واعترافات دولية جديدة للدخول في علاقات دبلوماسية مع دول العالم، نتيجة لانتهاء الوجود القانوني للدولة السلف الأصلية^(٢).

ويكون عندما تتفكك دولة كبيرة أو امبراطورية كبيرة الى عدة دول صغيرة. وقد يكون التفكك بطريقة غير سلمية، كما حدث لدول البلطيق (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا) التي نشأت بعد تفكك روسيا القيصرية عام ١٩١٧، ونشوء النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا نتيجة تفكك امبراطورية النمسا والمجر بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، وانحلال يوغسلافيا نتيجة الحرب الأهلية الى خمس دول عام ١٩٩١. أو قد يكون التفكك بطريقة سلمية كتفكك الاتحاد السوفياتي الى خمسة عشرة دولة في نهاية عام ١٩٩١، وتفكك تشيكوسلوفاكيا الى دولتين (تشيك و سلوفاكيا) عام ١٩٩٣^(٣).

عليه، فالتفكك "هو تفتت دولة ما الى عدة دول جديدة على أنقاض الدولة السابقة وبذلك تختفي الشخصية القانونية لها"^(٤).

(١) سلطان حامد، القانون الدولي في وقت السلم، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٦، ص ٢٤٣.
(٢) محمود عبد الفتاح عبد الرزاق، آثار التوارث بين الدول على أعمال قواعد القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ١١٤.
(٣) عصام العطية، مرجع سابق، ص ٤٤٨.
(٤) سعيد سالم جويلي، الاستخلاف الدولي في المسؤولية الدولية: بحث في استخلاف الدول والمنظمات الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٩.

يتحقق الأثر القانوني للإنحلال عند التفكك الكلي لدولة بحيث تشكل الأجزاء المكونة لها معاً وفي نفس الوقت عدة دول مستقلة على نفس الإقليم وقد تنضم إلى دول أخرى ويميز البعض بين الانفصال وبين ما اسماه التمزق الثوري الذي يستلزم ثورات متزامنة في كل ارجاء إقليم الدولة ويسعي كل منها ليس إلى الوصول للسلطة في كل الدولة الاصلية ولكن إلى الاستقلال منها، هنالك مبدأ مقرر في القانون الدولي يقضي بالانفصال مثل أي حالة لفقدان الإقليم لا يؤثر في شخصية الدولة الاصلية، حيث التمزق الثوري يؤدي إلى انقراضها نهائياً كما هو واضحاً فالتمزق عبارة عن انحلال حدث نتيجة ثورات متعددة ومتزامنة، وبالطبع فآثار الانحلال والنتائج المترتبة عليه لن تتغير سواء كان الانحلال بسبب ثورات داخلية او سبب عوامل أخرى (١).

الفقرة الثالثة: التمييز بين التفكك والانفصال

التفكك أو الانحلال يختلف عن الانفصال من حيث كيفية حدوثهما و الآثار التي تترتب عليهما. فالانفصال يحدث عندما ينفصل عنصر من بين العناصر التي تشكل وحدة اقليمية موحدة سابقاً ويصبح دولة مستقلة بذاتها. وعلى الرغم من البتر الحاصل للوحدة الاصلية بسبب فقدان لجزء من سكانها واقليمها فان وجودها لا ينتهي و تبقى محتفظة بكيانها و شخصيتها الدولية (٢). أما الانحلال فهو انفساخ أو تفكك دولة الى الأجزاء التي كانت تتكون منها، ويترتب عليها انتهاء وجود الدولة السلف و زوال شخصيتها الدولية لمصلحة الدول الجديدة.

وفي حالة الانحلال (التفكك) فان جميع الدول بما فيها الدولة السلف، تحتاج الى القبول من قبل الدول الأخرى للدخول في علاقات دولية معها والاعتراف بها للدخول في علاقات دبلوماسية معها، لأن الدولة السلف انتهى وجودها القانوني بالانحلال.

أما في حالة الانفصال فالدولة المنفصلة أو الدول المنفصلة وحدها تحتاج الى هذا القبول أو الاعتراف، أما الدولة الام فتبقى محتفظة بشخصيتها الدولية، ولا تحتاج الى ذلك (٣). ولهذه الأسباب كانت يوغسلافيا تدّعي بأن عملية تفكك يوغسلافيا، هي عملية انفصال، في الوقت الذي

(١) أحمد أبو الوفاء ، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(2) See: Thomas D. Musgrave. Self Determination And National Minorities. Oxford University Press: New York, First Published 1997. First Issued In Paperback: 2000. p. 200.

(3) See: Thomas D. Musgrave. Op. Cit. p. 200.

كانت كل من سلوفانيا و كرواتيا و بوسنيا-هرزكوفينا ومقدونيا تدعي بأنها عملية انحلال وليست انفصال^(١).

وتتميز هذه الحالة عن حالة الانفصال أن في هذه الأخيرة تكون الدولة أو الدول الجديدة وحدها، والمكونة جراء انفصالها عن الدولة الأصل، بحاجة الى خلق أو ايجاد اعترافات بها وتنشئ علاقات دبلوماسية جديدة مع المجتمع الدولي، أما الدولة الأصل لا تكون بحاجة الى كل ذلك لعدم فقدانها لوجودها القانوني وبقائها محتفظة بشخصيتها القانونية الدولية^(٢).

ويترتب على اعتبار التفكك انحلالاً، ان ممتلكات الدولة المنحلة يجب أن توزع بالانصاف على الدول التي نشأت جراء الانحلال، ويتم ذلك عن طريق الاتفاقيات أو التحكيم^(٣). بينما في حالة الانفصال ونشوء دول جديدة فليس لها أي حقوق ولا يترتب عليها أي التزامات مرتبطة بالدولة الأم.

وقد تقرر الامم المتحدة أن الدول الجديدة تعد خلفا للدولة القديمة في الحالات التي تؤدي الى انقسام دولة ما. فعندما نالت الهند استقلالها في العام ١٩٤٧ وانقسمت الى الهند و باكستان، اعتبرت الامم المتحدة ان حكومة الهند المستقلة استمرارا لحكومة الهند القديمة، وما عليها الا أن ترسل أوراق اعتماد جديدة للأمم المتحدة، في حين قررت أن على باكستان أن تقدم طلباً للانضمام كعضو جديد^(٤). وكذلك بالنسبة لروسيا الاتحادية التي حلت محل الاتحاد السوفياتي، وأصبحت الوريث الشرعي في ما يتعلق بحقوق والتزامات الدولة المنحلة. في حين رفض مجلس الأمن في قراره رقم (٧٥٧) عام ١٩٩٢ طلب جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في الاستمرار تلقائياً في اشغال مقعد يوغسلافيا السابقة في الأمم المتحدة، فأوصى مجلس الأمن في قراره رقم (٧٧٧) بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٩٢ الجمعية العامة بأن: "جمهورية يوغسلافيا الاتحادية لا يمكن أن تستمر تلقائياً لتحل محل جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية في الأمم المتحدة، وقد قبلت الجمعية العامة توصية مجلس الامن بقرارها رقم (١/٤٧) بتاريخ ١٩ أيلول ١٩٩٢^(٥).

وفيما يتعلق بمعيار التمييز بين الانحلال والانفصال يبدو أن لجنة حل المنازعات في المؤتمر الدولي ليوغسلافيا المنعقد في باريس والمسمى بلجنة (Badinter) اتخذت معيار الفعالية أساسا

(١) Ibid, Same page.

(٢) حامد سلطان، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

(٣) وقد أكدت لجنة بادينتر التي انبثقت عن المؤتمر المنعقد في باريس حول مصير يوغسلافيا السابقة، على هذا المبدأ وطبقته على انحلال يوغسلافيا السابقة. أنظر: عبدالحكيم خسرو جوزل: مصدر سابق، ص ٢٢١.

(٤) محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم: التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣، ص ٥٦٢.

(٥) عبد الحكيم خسرو جوزل، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

لبناء رأيها حول تفكك يوغسلافيا في رأيها رقم (١) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩١، وقررت أن يوغسلافيا هي في طور التحلل (dissolution) بدليل ان الهيئات الفيدرالية فقدت فعاليتها و تمثيلها للجمهوريات، وخصوصاً ان الجمهوريات المنفصلة تضم الجزء الأكبر من الأرض والسكان ولم يعد لسلطة الدولة الاتحادية وجود على أراضي الدول الجديدة (المنفصلة). وانتهت اللجنة الى أن عملية تفكك يوغسلافيا هي عملية انحلال وقد اكتملت ولم تعد يوغسلافيا موجودة^(١). وعليه اعتمدت لجنة بانديتير معيار الفعالية للتمييز بين الانحلال والانفصال، وبالتالي قررت أن ما تبقى من يوغسلافيا (صربيا والجبل الأسود) لا تعد خلفاً ليوغسلافيا الاتحادية^(٢).

(١) المصدر السابق، ص ٢٢١ وما بعدها.

(٢) بالإضافة الى معيار الفعالية، هناك معايير أو عناصر أخرى طبقت لأغراض تحديد الوريث في حالات الانحلال أو التفكك، وهذه العناصر حددها براونلي بما يلي: الضعف، العوائق، اتفاقيات خاصة، مبدأ الشرعية. Ian Brownlie. Op. Cit. p.83.

القسم الثاني

وراثة عضوية الدول في الأمم المتحدة - مجلس الأمن

شكلت مسألة العضوية في المنظمات الدولية إحدى المشكلات الدستورية المرتبطة بمبادئ المنظمة و اليات الانتساب لها و الشروط المرتبطة بقبول الاعضاء الجدد فضلا عن التمييز بين الاعضاء المؤسسين و الاعضاء الجدد على مستوى عضوية الجمعية العامة ، وبين الاعضاء الدائمين و الاعضاء غير الدائمين على مستوى عضوية مجلس الأمن، و تناقض هذا التصنيف مع مبادئ المساواة بين الدول و سيادتها كونها شخصية قانونية دولية. تعتبر عضوية المنظمات الدولية مدخلا للتمييز بين المنظمات و دورها حيث أن العضوية المتاحة لكل الدول ترتب دورا مختلفا عن المنظمات المتخصصة أو التي لديها شروط و مواصفات خاصة لقبول أعضاء جدد تبعا لدورها و الاهداف التي انشأتها الدول المؤسسه لها.

ولا يمكن اعتبار موضوع عضوية الدول في المنظمة بمنأى عن التأثيرات السياسية لموازن القوى الدولية. فهو يتأثر كما كاهه جوانب عمل المنظمة بالوضع الدولي و لحالة الصراع بين الدول العظمى فقد نجحت الولايات المتحدة في منع الدول من اتخاذ قرار حول مسألة نيل الصين لمقعدها الشرعي داخل الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧١، حيث رفضت الهيئة وضع القضية التي كانت تطرح في كل دورة من دورات الجمعية العامة على جدول أعمالها، وان كان عام ١٩٦١ شهد توصية بادراج القضية على جدول الاعمال بأغلبية الأصوات المقترعة، الا أن نتيجة لتهديد الولايات المتحدة للهيئة بقيت القضية معلقة حتى العام ١٩٧١، حيث استعادت الصين مقعدها بأغلبية ٧٦ صوتا مقابل ٣٥ صوتا^(١).

شكل عدد الأعضاء في الأمم المتحدة جانب من الصراع في اطار الاستقطاب الدولي الذي ساد العلاقات الدولية ابان الحرب الباردة و الصراع بين الاتحاد السوفياتي و الولايات الأمريكية المتحدة على الاستحواذ بقرار المنظمة الدولية الأولى التي تمثل و تعكس و تنظم العلاقات الدولية بين الدول المؤلفة للمجتمع الدولي. ففي سياق متصل تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعيد الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ بمشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة وأصبح يعرف بقرار "الاتحاد من أجل السلام"، ويشير القرار، رقم ٣٧٧ الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٥٠، الى حق الجمعية العامة النظر في القضايا التي تهدد السلام والامن الدوليين في حال فشل مجلس الأمن في تحقيق الاجماع على ذلك، الأمر الذي يعني تجاوز مجلس الامن في حال فشله في القيام بمهامه واحلال الجمعية العامة محله كجهاز بديل، ورغم اعتراض الاتحاد السوفياتي على

(١) سعود المولى، خريف الأمم المتحدة، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٩٩، ص ٨٠.

ذلك القرار، إلا أن الجمعية العامة سارت قدما في هذا القرار خاصة أن الولايات المتحدة والدول الغربية كانت هي المسيطره على الاغلبية في الجمعية العامة^(١).

ولكن بعد ذلك، وبعد حصول عدد كبير من المستعمرات على استقلالها وانضمامها للهيئة الدولية، تغيرت القوى السياسية في النظام الدولي وانعكس ذلك على موازين القوى داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتيجة تشكل دول العالم الثالث للأغلبية المطلقة داخل الجمعية العامة، والتحالف مع دول الكتلة الاشتراكية حول قضايا تتعلق بتصفية الاستعمار ومقاومة الأحلاف العسكرية وقضايا التنمية وغيرها^(٢).

سننظر في القسم لثاني لعضوية الدول في الامم المتحدة و خاصة مجلس الأمن من الناحية النظرية و مستعرضين دور الامم المتحدة من عضوية الدول تبعا لحالة نشوء الدولة موضوع الانتساب للمنظمة الدولية (بعد انفصال أو بعد تفكك) و كذلك كيف تعاملت الأمم المتحدة مع حالة وراثه الدول؟.

الفصل الأول

انحلال الدول و انعكاساته على نظام العضوية وآلية اتخاذ القرار في الامم المتحدة

أنشأت الامم المتحدة حسب تصريح موسكو لتكون منظمة عالمية أو شبه عالمية تضم جميع الدول المحبة للسلام. ولكن الميثاق يميز بين نوعين من الأعضاء ويضع للعضوية شروطاً^(٣).

شاب نظام العضوية في الأمم المتحدة التمييز بين الأعضاء، اذ نصت ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على المساواة بين جميع الدول، بغض النظر عن التفاوت في إمكاناتها من حيث الثروات الطبيعية والبشرية والتقدم إذ تقرر الفقرة رقم (٢) من ديباجة الميثاق أن "الأمم كبرىها وصغيرها متساوية في الحقوق" ونصت المادة رقم (٢) الفقرة رقم (١) من الميثاق على أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. وعلى العكس من ذلك فقد ميز الميثاق الدولي للأمم المتحدة ذاته في الفصل الثاني منه بين نوعين من الأعضاء: المؤسسين (أو

(١) محمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣١٢-٣١٣.

(٢) حسن نافعة، اصلاح الأمم المتحدة يبدأ باصلاح الولايات المتحدة، مجلة وجهات نظر، عدد ٨١، ص ٨. أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣) تعتبر مسألة العضوية احدى المشكلات المهمة التي تتعرض لها المنظمات الدولية. ونوع الحل الذي يوضع لها هو الذي يحدد طبيعة هذه المنظمات والدور الذي يمكن أن تقوم به. وعبر بحث مشكلة العضوية يجد المسؤولون أنفسهم، بصفة عامة، امام مجالين للاختيار: اما اختيار "العالمية" (اختيارية كانت ام اجبارية)، أي السماح لجميع دول العالم بالانضمام الى المنظمة، واما اختيار نوع من الانتقائية، أي وضع شروط معينة للانتساب ومنح الدول المؤسسة سلطات تقديرية للموافقة أو الرفض. للمزيد راجع محمد المجذوب، التنظيم الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة السابعة ٢٠٠٢، ص ٢٠٧-٢١٠.

الأصليين) و المنضمين (أو الجدد). ونصت المادة الثالثة من الميثاق على تعريف الاعضاء المؤسسون وهم "الدول التي اشتركت في مؤتمر الامم المتحدة لقيام المنظمة الدولية، المنعقد في سان فرانسيسكو، والتي توقع هذا الميثاق و تصدق عليه طبقا للمادة (١١٠)، وكذلك الدول التي وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر بتاريخ ١/١/١٩٤٢، وتوقع هذا الميثاق و تصدق عليه". وبلغ عددهن ٥١ دولة بما فيها الكيانات التي لم تكن دولا مستقلة آنذاك مثل الهند و أوكرانيا وروسيا البيضاء. أما الأعضاء الجدد ووفقا للمادة (٤) فهم "الدول الأخرى المحبة للسلام التي توافق على الالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى المنظمة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه"^(١).

ولكن هل يعني ذلك أن جميع الدول الأعضاء في المنظمة هي دول مستقلة تتوافر فيها الشروط التي يتطلبها القانون الدولي؟ ان هذا السؤال طرح بمناسبة توقيع أوكرانيا وروسيا البيضاء على الميثاق واعتبارهما دولتين مؤسستين في الوقت الذي كانت فيه كل منهما لا تتمتع بدرجة من الاستقلال تؤهلها للظهور بمظهر الدولة المستقلة المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي. وفي رأينا أن هذه المخالفة لأحكام الميثاق تمت بفضل المساومات بين الكبار وارضاء للاتحاد السوفياتي الذي كان يطالب بزيادة عدد الأصوات المؤيدة له ويقال أن ستالين استطاع في مؤتمر يالطا ١٩٤٥ أن يحصل على موافقة روزفلت على التمثيل الاستثنائي الخاص للكيانين في الأمم المتحدة بدعوى ان المواطنين فيهما عانوا الكثير خلال الاجتياح الالمانى. وطرح السؤال ذاته كذلك بمناسبة قبول عضوية الهند التي كانت في العام ١٩٤٥ مملكة بريطانية لا تتمتع بالاستقلال التام^(٢).

مبحث أول

الخلل في عضوية الامم المتحدة وتعاملها مع اشكال الانحلال و التوارث الدولي

نشوء الدول يحتاج لاعتراف المجتمع الدولي بهذه الدولة الناشئة، أكان ذلك حصل بعد انفصال أو نتيجة انحلال الدولة الأم. يعتبر الانضمام للمنظمة الدولية الأبرز ، ألا وهي الأمم المتحدة، المضمار الأهم لتحقيق شرعية الدولة من حيث الاعتراف بشخصيتها الدولية و يتمثل ذلك بانضمامها لهذه المنظمة.

(١) خليل حسين، التنظيم الدولي-المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت ٢٠١٠، ص ٢٥٨.
(٢) محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة، الطبعة السابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٠٧.

في ظل المتغيرات الدولية تعامل نظام العضوية في الامم المتحدة بمرونة حيث واكب تلك المتغيرات لناحية نشوء دول جديدة و تنظيم انتسابها، الا أنها توقفت عند حدود العضوية الدائمة في مجلس الأمن التي بقيت جامدة منذ التأسيس بالرغم من تعرض العضوية الدائمة في واقعتين تاريخيتين (كانت الأولى مع الصين في العام ١٩٧٨ والثانية مع الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١) لمشاكل قانونية عولجت بمنهجية سياسية مانعة لاي تغيير على مستوى العضوية الدائمة.

الانضمام للامم المتحدة له شروطه المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والذي سيحدد من خلالها آلية الانتساب لهذه المنظمة.

الفقرة الأولى: شروط العضوية و أنواعها

نظمت الأمم المتحدة عملية العضوية في الأمم المتحدة و شروطها بشكل واضح في بنود الميثاق في المادة الرابعة منه، وتعددت الهيئات التابعة للأمم المتحدة دون أن يؤثر ذلك على دور الهيئة الأهم وهي مجلس الأمن. شكلت عضويت مجلس الامن مثار جدل على المستوى الدستوري و تناقض تصنيف العضوية في مجلس الأمن مع المبادئ المؤسسه للأمم المتحدة التي ساوت بين الدول نظرياً.

وفي التوسع بتفسير المادة الرابعة تم استخلاص شروط العضوية في الامم المتحدة بحسب فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٨ حيث حددت الشروط الخمس التي يجب ان تتوفر في طالب العضوية:

أن تكون دولة مستقلة

أن تكون محبة للسلام

أن تقبل التزامات الميثاق

أن ترى المنظمة انها قادرة على الايفاء بالتزامات الميثاق.

ان تكون راغبة في تنفيذ هذه الالتزامات.

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تعتبر عضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام جميع الدول التي تنطبق عليها الشروط الخمسة، وتقبل الدول في عضوية الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن.

الاعتراف بقيام دولة أو حكومة جديدة عمل يعود لسائر الدول والحكومات وحدها أن تمنحه أو أن تمتنع عنه. وهو ينطوي ضمناً، بوجه عام، على الاستعداد لإقامة علاقات دبلوماسية. لكن

الأمم المتحدة ليست دولة ولا حكومة، ولذا، فهي لا تملك أي سلطة للاعتراف بدولة أو بحكومة. وبصفتها منظمة مؤلفة من دول مستقلة، باستطاعتها قبول دولة جديدة في عضويتها، أو قبول وثائق تفويض الممثلين عن حكومة جديدة.

وتقبل الدول في عضوية الأمم المتحدة بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن. وفي ما يلي موجز للإجراء المتبع:

١. تقدّم الدولة طلباً إلى الأمين العام ورسالة تتضمن تصريحاً رسمياً بأنها تقبل الالتزامات الواردة في الميثاق.
٢. ينظر مجلس الأمن في الطلب. ويجب أن تحصل أي توصية بقبول الانضمام على أصوات إيجابية لـ ٩ أعضاء في المجلس من أصل ١٥ عضواً، بشرط ألا يصوّت أي من الأعضاء الدائمين الخمسة - الاتحاد الروسي، الصين، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية - ضدّ الطلب.
٣. في حال توصية المجلس بقبول الانضمام، تقدّم التوصية إلى الجمعية العامة لتتخذ فيها. ويجب الحصول على أغلبية الثلثين في تصويت الجمعية العامة لقبول دولة جديدة.
٤. تصبح العضوية نافذة بتاريخ اعتماد قرار القبول.

تتظر الجمعية العامة، في كل دورة، في وثائق تفويض جميع ممثلي الدول الأعضاء المشاركة في الدورة المعنية. وخلال هذه العملية التي تبدأ أولاً على نحو روتيني في لجنة وثائق التفويض المؤلفة من تسعة أعضاء، علماً أن عدد أعضائها قد يشهد زيادة في أحيان أخرى، قد تثار مسألة ما إذا كان ممثل معين مفوضاً من الحكومة القائمة فعلاً في السلطة. ويثبت في هذه المسألة في نهاية المطاف بالتصويت بالأغلبية في الجمعية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تغيير الحكومات بشكل عادي، كما هي الحال من خلال الانتخاب الديمقراطي، لا يثير أي مسألة بشأن وثائق تفويض ممثل الدولة المعنية^(١).

وحول ما إذا كان نظام العضوية ثابتاً منذ التأسيس، فعلى العكس من ذلك إذ تعدل عدد أعضاء الأمم المتحدة نظراً لزيادة عدد الدول المنتسبة للمنظمة الدولية إلا أن تلك المرونة اقتصرت على عضوية الجمعية العامة و الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، ولم يطرأ أي تعديل على عدد الأعضاء الدائمين الخمسة.

(١) الصفحة الرسمية للأمم المتحدة، قسم العضوية على الرابط الآتي: <http://www.un.org/ar/sections/member-states/about-un-membership/index.html>

أما على مستوى عضوية مجلس الأمن الذي أحتل أهمية بالغة بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة، فهو يعتبر الأداة التنفيذية للمنظمة، والمسؤول الأول عن حفظ السلم، والسهر على الأمن الدولي، وقمع أعمال العدوان، وانزال العقوبات بالاعضاء المخالفين. حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (٢٤) على أنه "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الامم المتحدة سريعا وفعالا، يعهد أعضاء الهيئة الى مجلس الأمن بالتبغات الرئيسية في أمر حفظ السلم والامن الدوليين، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبغات". يعتبر مجلس الأمن الإدارة التنفيذية للأمم المتحدة واهم جهاز فيها، وهو المسؤول الاول عن حفظ السلم والأمن الدوليين وقمع اعمال العدوان وانزال العقوبات بالأعضاء المخالفين.^(١)

لمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الاعضاء، لذلك تعتبر قراراته ملزمة لهم تبعا للفقرة الأولى من المادة الرابعة للميثاق التي جعلت من الالتزام بالقرارات شرطا من شروط العضوية " العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلم، والتي تأخذ نفسها بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه". ووفقا للمادة (٢٥) من ميثاق الأمم المتحدة "يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

بموجب المادة (٢٣) من ميثاق الأمم المتحدة، كان مجلس الأمن وحتى عام ١٩٦٥ يتألف من ١١ عضوا، خمسة أعضاء دائمة العضوية، وستة أعضاء غير دائمة العضوية. الا أن هذا الوضع لم يقدر له ليستمر، فمع التزايد المستمر في عدد أعضاء الأمم المتحدة، الذي ترتب على استقلال العديد من البلدان المستعمرة وانضمامها للمنظمة العالمية، بات من الواضح أن المقاعد المخصصة للدول غير دائمة العضوية بمجلس الأمن لم يعد متوائما مع الاتساع العددي للدول التي انضمت الى المنظمة الدولية^(٢).

إذا، حدد ميثاق الأمم المتحدة عضوية مجلس الامن في المادة (٢٣) العام ١٩٤٥، المعدلة بقرار الجمعية العامة رقم (١٩٧) في ١٧ ديسمبر لعام ١٩٦٣ والذي اصبح ساري المفعول ابتداءً من

(١) خضير عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ٣٠٤.
(٢) حسام أحمد محمد هندأوي، حدود وسلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٥.

٣١ أغسطس سنة ١٩٦٥ وتطبيقاً لهذه المادة فإن مجلس الأمن يتكون من نوعين من الأعضاء ،
اعضاء دائمين واعضاء غير دائمين (١) .

وعلى ذلك فإن مجلس الأمن يتكون من نوعين من الأعضاء هما: الاعضاء الدائمون و غير
الدائمين.

البند الأول: الأعضاء الدائمون

تنص المادة (٢٣) من ميثاق الأمم المتحدة على ان مجلس الأمن يضم في عضويته خمس دول
تتمتع بعضوية دائمة وهي : جمهورية الصين و فرنسا و اتحاد الجمهوريات السوفيتية والمملكة
المتحدة بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الدول الخمس هي
اعضاء دائمة في مجلس الأمن ، وبالتالي تتمتع بما يعرف بحق الاعتراض (veto) ولهذه
الدول استعمال الحق الاعتراض في المسائل المعروضة على المجلس وما يترتب عليه عدم
امكانيه صدور قرارات في المسائل التي يحدث اعتراض عليها (٢) .

ظلت العضوية الدائمة في الأمم المتحدة مغلقة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية
الثانية ، على الرغم من أن عدداً من الدول المهزومة في هذه الحرب أصبحت تمارس دوراً
أكبر بكثير من بعض الدول المنتصرة خاصة النظام الاقتصادي العالمي. وأبرز مثال ألمانيا
واليابان اللتان أصبحتا اليوم تشكلان قطبين اقتصاديين عملاقين في العالم ، الأمر الذي حدا
بهاتين الدولتين إلى السعي الحثيث إلى دخول نادي الدول الدائمة العضوية في المجلس . وعليه
، فإن مجلس الأمن بتركيبته الحالية لا يقوم على اي اساس من الديمقراطية أو الإقليمية (٣) .

والجدير بالذكر أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان عضواً مؤسساً للأمم المتحدة
منذ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥. وفي خطاب مؤرخ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٩١ أبلغ بوريس يلتسن
(Boris Nikolayevich Yeltsin)، رئيس روسيا الاتحادية، الأمين العام للأمم المتحدة أن
عضوية الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن، وفي كل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، سوف
تستمر من خلال روسيا الاتحادية، وبدعم من الدول الأعضاء الإحدى عشرة في رابطة الدول
المستقلة (Commonwealth of Independent States) التي كانت جزءاً من الاتحاد
السوفيتي.

(١) إبراهيم احمد شلبي، التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة، الدار الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٠٨.
(٢) محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢، ص ١٠٣.
(٣) محمد شوقي عبد العال، المرجع السابق، ص ٤٨٤.

البند الثاني: الأعضاء غير الدائمين

وهؤلاء الأعضاء غير الدائمين عددهم عشرة دول ، تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتخابهم بأغلبية الثلثين ولا يجوز اعادة انتخاب من انتهت ولايته بصورة متتالية، ويشترط مراعاة ما يلي فاختيار الأعضاء الغير الدائمين:

- ١- أن الجمعية العامة هي التي تقوم بانتخاب هؤلاء الأعضاء العشرة
- ٢- أن مدة الانتخاب هي سنتين وبشرط عدم إعادة انتخاب العضو الواحد مرتين متتاليتين
- ٣- أن يراعي في هذا الانتخاب مدى مساهمة الأعضاء في حفظ السلم والأمن الدوليين ومدى المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الأخرى
- ٤- أن يراعي في هذا الانتخاب التوزيع الجغرافي العادل و كان المتبع قبل التعديل الذي صدر في عام ١٩٦٣ ان يكون هناك مكان واحد لأوروبا الشرقية وآخر لأوروبا الغربية وثالث لدول الكومنولث ومكانان لقارتي امريكا الجنوبية ، ولكن بعد القرار ١٩٧٠ لعام ١٩٦٣ اصبح التمثيل في المجلس على كافة المناطق الأساسية في العالم وهي موزعة كما يلي: خمسة مقاعد لدول اسيا و افريقيا ، مقعدان لدول امريكا اللاتينية ، مقعدان اوروبا الغربية ومقعد لدول اوروبا الشرقية^(١).

وعلى ذلك نجد ان الميثاق اخل صراحة بمبدأ المساواة في التمثيل اذا عين خمس دول بأسمائها لتكون اعضاء دائمة في المجلس واذا قيل كتبرير ان هذه هي الدول الكبرى هي الساهرة والراعية على حفظ السلم و الأمن الدوليين في الماضي والحاضر فهي دول تتمكن بقدرات عسكرية واقتصادية فأن هذا الأمر محل شك ونظر وعليه مأخذ وسلبيات شتى^(٢).

على الرغم من ان مجلس الامن جهاز دائم، الا ان الميثاق قرر حقه في انشاء ما يراه ضرورياً من الفروع الثانوية لمساعدته في اداء وظائفه حيث نصت المادة (٢٩) من الميثاق على ان (لمجلس الامن ان ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه)^(٣). واستناداً الى هذا النص ورغبة في القيام بالاختصاصات التي عهد الميثاق بها اليه قام المجلس بإنشاء العديد

(١) احمد ابو الوفاء ، المرجع السابق ، ص ٤٦٤.

(٢) جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٩٠ ، ص ٤٨٢.

(٣) المادة ٢٩، ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.

من اللجان التي وان لم تصل الى عدد اللجان التابعة للجمعية العامة الا انها متعددة وان جاز تقسيمها الى لجان رئيسية دائمة ولجان مؤقتة^(١).

لجنة قبول الأعضاء الجدد هي أحد لجان مجلس الأمن، تتكون هذه اللجنة من كل الاعضاء الدائمين في المجلس وتختص بدراسة طلبات الانضمام التي تقدم الى الامم المتحدة وتقدم تقرير عنها الى المجلس^(٢).

المجلس هو الذي يقرر بعد اطلاعه على تقرير لجنته ما اذا كانت الدولة المرشحة للعضوية هي حقاً دولة مستقلة ومحبة للسلام وقادره على الايفاء بالالتزامات التي ينص عليها الميثاق وراغبة في تنفيذها. وهو الذي يقرر بالتالي ما اذا كان من المناسب والملائم أن يصدر توصية للجمعية العامة بقبولها. وعلى المجلس أن يقدم توصيته قبل ٢٥ يوماً على الأقل من بداية الدورة العادية للجمعية العامة وقبل أربعة أيام على الأقل من بداية دورتها الاستثنائية.

ويجري التصويت في المجلس على تلك التوصية بأغلبية تسعة أصوات على الأقل بشرط ان يكون من بينها أصوات الخمسة الكبار الدائمين. أما في الجمعية العامة فقرار القبول يجب أن يحضى بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصوت^(٣).

ويتضح مما تقدم أن مجلس الأمن يعاني من خلل هيكلي في ما يتعلق بتشكيله واسلوب العمل فيه، فعلى صعيد التشكيل، يتبين أن المقاعد المخصصة للدول غير دائمة العضوية بمجلس الأمن في شكله الحالي لا يعادل التوازن الكبير للدول الأعضاء في المنظمة والذي وصل الى ١٩٣ عضواً. أما على صعيد نظام التصويت واتخاذ القرارات في مجلس الأمن، فهي تعتبر من النقاط التي أثير حولها الكثير من النقاش في مشروعات اصلاح مجلس الأمن الدولي.

البند الثالث: العضوية المؤقتة

تضمنت المادة (٣١) من ميثاق الأمم المتحدة على "أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة وليست عضواً في مجلس الأمن يمكن أن تدعى بقرار من مجلس الأمن الى الاشتراك في جلسة أو أكثر من جلساته دون التصويت في مناقشاته أية مسألة متى ما رأى المجلس أنها تؤثر على مصالح تلك الدولة". كما تضمنت المادة (٣٢) على أنه "تجوز دعوة دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة اذا كانت طرفاً في نزاع ينظر فيه المجلس، دون أن يكون لها الحق في التصويت". أما

(١) فخري رشيد المهنا، المنظمات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٨٧.

(٢) محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، ص ١٧٩.

(٣) محمد المجذوب، مرجع سابق، ص ٢١٢.

إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة (٤٣) من الميثاق، ينبغي له أن يدعو هذا العضو الى أن يشترك في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة وذلك وفقا للمادة (٤٤) من الميثاق^(١).

الفقرة الثانية: دور الأمم المتحدة في حالات نشأة الدول بعد الانفصال

ارتبطت نشأة الدول بالحق في تقرير المصير للشعوب والأمر الذي أصبح جزء من الميثاق الدولي للأمم المتحدة و ارتباطاً بحقوق الانسان المتمثلة بالعهدين الدوليين لحقوق الانسان، يتعلق الاول بالحقوق المدنية والسياسية والثاني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تمت المصادقة عليهما في الجمعية العامة سنة ١٩٦٦ بعد جهد من المفاوضات دام سبعة عشر عاما ودخل حيز التنفيذ سنة ١٩٧٦ بعد مصادقة ثلثي الدول الأعضاء عليهما.

يمثل العهدان الدوليان لحقوق الانسان الاتفاقيتين الدوليتين الكونيتين الأوسع والأشمل في مادة حقوق الانسان^(٢) وخصوصا فيما يتعلق بالحق في تقرير المصير. تركز المادة الأولى المشتركة بين العهدين "الحق الأكثر أهمية المعلن فيها" وهو الحق في تقرير المصير الذي يعتبر الأساس المتين لكل الحقوق الأخرى. وبحسب هذه المادة الأولى فان:

- ١- لكل الشعوب الحق في تقرير المصير. وبحسب هذا الحق أيضا فان لها أن تختار وضعها السياسي بكل حرية ولها أن تضمن بكامل الحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- ٢- لتحقيق أهدافها، تتصرف جميع الشعوب بكامل الحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية، بدون الاضرار بالالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي، المبني على مبدأ المنفعة المتبادلة، وبالقانون الدولي. وفي كل الحالات لا يجوز أن يحرم شعب ما من وسائل بقائه الخاصة به.
- ٣- على الدول الأعضاء في هذا العهد بما فيها الدول المشرفة على أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي وعلى أقاليم موضوعه تحت الوصاية، أن تعمل على تيسير ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترامه طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة.

(١) انظر لنصوص مواد الميثاق ٤٤، ٤٣، ٣٢، ٣١ .

(٢) أطلقت الأمم المتحدة على العهدين الدوليين لحقوق الانسان والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بهما وعلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨، اسم "الشرعية الدولية لحقوق الانسان". انظر في ذلك مصلحة الاعلام التابعة للأمم المتحدة، "أبجدية الامم المتحدة"، نيويورك ١٩٩٤، ص ١٥٩.

وإذا كانت هذه المادة تمثل مساهمة مهمة في تطوير حق الشعوب في تقرير مصيرها، إضافة إلى أن حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتبرت، في نفس السياق، نصاً سمح بادراج الحق في تقرير المصير كجزء من التزامات القانون الدولي الوضعي^(١)، فإنها لم تشمل على أي إشاره صريحة إلى الحق في الانفصال خارج وضعيات إنهاء الاستعمار.

بالنظر إلى مضمون المادة الأولى للعهد في الفقرة الثالثة حيث اعطي الحق "لكل الشعوب" بتقرير المصير، فقد استند إليها بعض الفقهاء الساعين إلى إبراز أن القانون الدولي الوضعي يتضمن حق الانفصال^(٢)، محاولين التذليل على أن العهدين لم ينفيا حق الشعوب والمجموعات داخل الدول القائمة في الانفصال إضافة إلى أنهما لم يتضمنا أي حماية لسلامة "الوحدة الترابية" ووحدتها السياسية أسوة بما تضمنه قرار الجمعية العامة رقم (٢٦٢٥) وهو الشيء الذي قد يحد من اختيارات الشعوب المطالبة بالحق في تقرير المصير وبالتالي الحد من حقها في الانفصال، ومدعين توجيههم هذا بالاستناد إلى قولهم أن الأعمال التحضيرية للعهد تؤكد تبنيها للحق بالانفصال وجهله تعبيراً شريعياً لحق الشعوب في تقرير مصيرها^(٣).

إلا أن هذا الادعاء يعني أن كافة الدول المصادقة على العهدين تعترف جميعها بحق المجموعات البشرية المختلفة المتواجده في أقاليمها في الانفصال عنها، الأمر الذي يجعل هكذا قراءات للمادة الأولى من العهدين غير موضوعية و مجتزأة.

تناول ميثاق الأمم المتحدة مسألة حق الشعوب في تقرير مصيرها مرتين. الأولى في الفقرة ٢ من المادة الأولى حيث اعتبر، تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس من احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، من ضمن أهداف الأمم المتحدة. الثانية في المادة ٥٥ من الميثاق حيث تكرر تبني نفس الالتزام ضمن الفصل السابع المخصص للتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي. اقتصر ذكر حق تقرير المصير في الميثاق على هاتين المادتين، اللتان ارتبطتا بالفصلين (١١) و (١٢) من الميثاق المتعلقين تباعاً بالأقاليم "غير المتمتعة بالحكم الذاتي" وبالأقاليم "الخاضعة لنظام الوصاية الدولي" وهما الفصلان اللذان ينظمان استقلال هذه الأقاليم عن الدول المشرفة عليها. فبهذا المعنى تنص الفقرة (٢) من المادة (٧٦)، من ضمن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية، على العمل على ترقية أهالي الأقاليم

(1) Annuaire du comite des droits de l'homme 1983-1984, vol 2, p. 649.

(2) Daniel TURP, "Le droit de secession en droit international public et son application au cas du Quebec", Memoire presente a la faculte des etudes superieures en vue d'obtention du grade de Maitre en droit, Universite de Montreal, 1979, p. 108.

(3) Ibid p109.

المشمولة بالوصاية. واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال. وبشكل مشابه، ولكن دون ذكر الاستقلال السياسي، تتحدث الفقرة (٢) من المادة (٧٣) على واجب الدول المشرفة على أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي في "تنمية الحكم الذاتي لهذه الأقاليم".

يعتقد الكاتب جان فرانسوا غيلوديس^(١) Jean-François Guilhaudis إن الميثاق نفسه لا يكرس أي حق في الانفصال للشعوب حتى بالنسبة للشعوب الخاضعة لنظام الوصاية الدولي التي خصها الميثاق بحق في الاستقلال. ولكننا نعتقد أن هذه المسألة لم يعد لديها اليوم أهمية إلا من ناحية تاريخية ، فقد أكدت الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية حق الشعوب المستعمرة والخاضعة لنظام الوصاية الدولي في الانفصال عن الدول المشرفة عليها تجسيدا لممارسة الحق في تقرير المصير.

بالتالي ان الميثاق لم يؤسس بأي حال من الاحوال لاي حق في الانفصال عن الدول القائمة ذات السيادة خارج اطار انهاء الاستعمار. و أمن الميثاق حماية للدولة القائمة المستوفية للشرعية من خلال اقراره لمبدأين أساسيين : مبدأ سلامة الوحدة الترابية للدول المستقلة و مبدأ حماية هذه الدول من التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

جاء مبدأ سلامة الوحدة الترابية متصلا مع مبدأ منع استعمال القوة الوارد في لفقرة (٤) من المادة (٣) من الميثاق: "يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

ولذلك فإن من المسلم به إن هذا المنع لا يقتصر على احتلال أو ضم إقليم ما فقط، ولكنه يشمل كل أشكال استعمال القوة ضد السلامة الترابية لدولة أخرى. وبالتالي إذا تدخلت دولة ما عسكرياً لتشجيع عملية انفصال جزء من دولة ثانية فإن هذا التدخل يسقط في إطار المنع المنصوص عليه بالفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ويعتبر غير شرعي^(٢).

وهذه القاعدة تنطبق على مثال التدخل العسكري التركي في قبرص الذي أنشأ عملية انفصال لجزء من الإقليم لم تنتج عنه نتائج قانونية، خصوصاً عدم الاعتراف الدولي به، باعتباره وليد

(1) Jeans-François Guilhaudis, Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, Presse Universitaire de Grenoble, 1976, pp. 165-177.

(2) إلا في حالة كان التدخل، حسب بعض الفقهاء، لا يتعارض مع الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق ويمكن اعتباره متماشياً مع أهداف الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالتدخل الإنساني. انظر:

Louis Sicilianos, Les reactions décentralisées à l'illicite : Des contres mesures à la légitime défense, Paris, L.G.D.J., 1990, p. 532.

تدخل عسكري ممنوع دولياً. وبناءً على ذلك يمكن أن نعتبر إن ميثاق الأمم المتحدة يكرس بطريقة غير مباشرة منع الانفصال الناتج عن اللجوء للقوة غير المسموح به .

"عندما يفك ارتباط جزء أو أجزاء من الدولة وتتحول هي ذاتها إلى دول مستقلة وعندما تواصل الدولة المنفصل عنها وجودها بدون تغييرات عدى الحد من إقليمها، فإن من مفاعيل فك الارتباط بروز دولة جديدة عن طريق الانفصال" (١).

ان فرضية الانفصال موجوده في الميثاق أو في شروحاته بشكل أو بآخر، ولكن ذلك لا يؤسس لحق في الانفصال خاصة وأن الاتفاقيتين تحدثنا عن شرط الشرعية ليكون الانفصال مقبولاً.

إن ديباجة الاتفاقيتين تعترف صراحة أنه "إذا كان إنهاء الاستعمار قد خلق تحولات عميقة في المجتمع الدولي، فإن عوامل أخرى يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى وضعيات وراثه للدول". وهذا ليس بجديد أو غريب، فبعض أشكال الانفصال على غرار الانفصال الذي يتم على قواعد وأسس دستورية واتفاقية يسمح بها القانون (٢) كما أن هناك حالات انفصال بحكم الأمر الواقع يمكن أن تحدث ولكن الاعتراف بحقيقة أو بواقع الانفصال الناجح لا يعني بأي وجهه كان القبول الضمني بوجود حق في الانفصال. ان فرضية فك الارتباط التي وردت في مضمون الاتفاقيتين لا تؤسس لحق في الانفصال و خاصه عندما تؤكد الاتفاقيتين الدوليتين على شرط توافق حالات وراثه الدول مع مبادئ القانون الدولي حيث نصت المادة (٦) من اتفاقية سنة ١٩٧٨ (والمادة (٣) من اتفاقية سنة ١٩٨٣) على أن: "تطبق أحكام هذه الاتفاقية فقط على الآثار التي تخلفها وراثه دولة ما طبقاً للقانون الدولي على وجه الخصوص طبقاً لمبادئ القانون الدولي المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة".

(١) النشرة السنوية للجنة القانون الدولي، ١٩٧٤، المجلد الثاني، الجزء الأول، ص ٢٧٣. (بالفرنسية)
(٢) تعرضت لجنة القانون الدولي في نشرتها السنوية لسنة ١٩٧٤ ص.ص. ٢٧٤-٢٧٥ لسنة ١٩٧٦، ص. ١٣٨. لحالات ثلاث يمكن أن يتم اعتبارها حالات فك ارتباط على معنى المادة ٣٤ المذكورة. الحالة الأولى هي حالة فك الارتباط بين باكستان والهند سنة ١٩٤٧ حيث اعتبرت أن الأمر لا يتعلق حقيقة بانفصال باكستان عن الهند المستقلة ولكن بتقسيم للإمبراطورية البريطانية في الهند غداة الموجة الأولى من إنهاء الاستعمار في القرن العشرين حيث أنه من المعلوم أن فك الارتباط هذا صار وقتها ضرورياً لشدة الاعتداءات المتبادلة بين الهندوس وبين المسلمين رغم الإرادة التوحيدية لحزب المؤتمر الهندي والنداءات المتكررة لرئيسة الزعيم غاندي إلى التجانس بين الطائفتين، لكن وتاريخ ١٩/٤/١٩٤٧ وبعد تسليمه بأن لا حلول لهذا الوضع، قبل حزب المؤتمر الهندي تقسيم الهند إلى دولتين وذلك بمباركة آخر نائب للملك البريطاني في الهندي اللورد لويس ماونتباتن Lord Louis Mountbatten حيث أعلنت باكستان استقلالها يوم ١٤/٨/١٩٤٧ في حين أعلنت الهند استقلالها يوم ١٥/٨/١٩٤٧. أما الحالة الثانية التي تعرضت لها لجنة القانون الدولي فهي حالة سنغافورة التي غادرت فيدرالية ماليزيا سنة ١٩٦٥، ولكن كما لاحظت ذلك اللجنة نفسها، فإن هذا الانفصال جاء نتيجة لاتفاق فك ارتباط بين الدولتين، ومهما تكن أهمية هذا المثال بالنسبة للمسائل المتعلقة بوراثة الدول، فإنه لا يتعلق بالانفصال لأننا أمام حالة "انفصال اتقائي" مسموح في القانون الدولي، أما الحالة الثالثة والأخيرة التي تتعرض لجنة القانون الدولي، فإنها حالة انفصال البنغلاديش عن باكستان سنة ١٩٧١ التي كانت أيضاً بمقتضى اتفاق بين الدولتين.

يصح الاستنتاج بأن الميثاق منع التدخل المباشر و غير المباشر أكان باستخدام القوة أو بأي وسائل أخرى. فيمكن التأكيد إن القانون الدولي لا يمنع فقط التدخل المباشر بل يمنع كذلك التدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية للدول^(١).

وفي نفس السياق يرى الكاتب ميشال فيرالي Michel Virally في تعليقه على الفقرة (٤) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة إن "تقديم المساعدة إلى قوات مسلحة أو عصابات، تحت أي شكل من الأشكال، تعمل ضد دولة ثانية يعتبر بمثابة اللجوء غير الشرعي إلى استعمال القوة"^(٢).

وفي نفس الاتجاه كذلك، فإن مساعدة المنتفضين يمكن اعتبارها ممنوعة في القانون الدولي وإن المنع الوارد في الفقرة (٤) من المادة (٢) من الميثاق يسمح برفض المساعدة العسكرية الهادفة إلى محاولات تدمير شكل الدولة الفيدرالي^(٣).

بالعودة الى نص الميثاق، يصح الاستنتاج ان الفقرة (٤) من المادة الثانية تمنع استخدام القوة ضد الوحدة الترابية لدولة ما الا اذا كان استخدام هذه القوة متفق عليه في الاطر الدولية الشرعية. اضافة الى انه لا يحمي الدولة من حركات انفصالية داخلية فهذا يعتبر شأنًا داخليًا منوطًا بالدولة نفسها ولا يمكن لهذه الدولة أن تطلب الحماية بناء على الفقرة (٤) من المادة الثانية ضد اي حراك داخلي فالميثاق يحميها او يحاول حمايتها من المحاولات الانفصالية الفروضة نتيجة لتدخل خارجي من دولة أخرى أو ضد التدخل الخارجي من طرف ثالث يقدم الدعم للانفصاليين ضد دولتهم.

وهنا لا بد من تسجيل ملاحظة بأن الميثاق اضافة الى انه لا يسمح بالانفصال خارج اطار التحرر من الاستعمار، ايضا يمنع اي انفصال مفروض بالقوة الخارجيه أو مدعوم من قوى خارجية.

وفي مقابل ذلك، لا يوضح الميثاق مآل الانفصال الناتج دون تدخل عسكري من دولة ثالثة. هذا النوع من الانفصال يدخل ضمن إطار الإختصاص الداخلي للدول الذي تفرضه الفقرة (٧) من

(١) ينص قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥، الذي يعتبره عديد الفقهاء كتفسير للميثاق في مادة العلاقات بين الدول، على واجبات الدول ليس فقط على الامتناع عن تنظيم أو تشجيع الحروب الأهلية على إقليم دولة ما..، بل أيضاً على التزام كل دولة "بالامتناع عن كل عمل يهدف إلى الإخلال جزئياً أو كلياً بالوحدة الوطنية والترابية لدولة أخرى". وعلى وجه الخصوص ينص قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (XXIX) المؤرخ في ١٩٧٤/١٢/١٤ والذي يعرف "العدوان"، على إن العدوان غير المباشر يكون "بإرسال دولة أو باسمها لعصابات أو مجموعات مسلحة وقوات غير قانونية أو لمرتزقة، ليقوموا بأعمال عسكرية ضد دولة أخرى...". انظر:

Jean Combacau, "Droit International Public", Montchrétien, 3eme edition, 1997, p. 618.

(2) Jean Piere COT, Alain Pellet, La charte des Nations Unies, op. cit., 2005, p. 123.

(3) Jean Combacau, op. cit., p. 623 et 625.

المادة ٢ من الميثاق على المنظمة الدولية عدم التدخل فيه. فيصبح من المنطقي إذن، وبحسب نفس الفقرة (٧) من المادة (٢) من الميثاق، أن تحترم الأمم المتحدة الإجراءات الدستورية الداخلية للدولة المعنية، المتعلقة بالانفصال.

وتنطبق هذه الإلتزامات أيضاً على الدول لأن قرار الجمعية العامة رقم (٢٦٢٥) إضافة للأعراف والممارسات، قد وضع من نطاق مبدأ عدم التدخل ليشمل الدول الثالثة.

ونتيجة لما سبق، فإنه يمكن استنتاج إن ميثاق الأمم المتحدة قد وضع قيوداً على الانفصال مبنية خصوصاً على المبدأ الأساسي بعدم التدخل المسلح ولكن كذلك وبشكل آخر، على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الفقرة الثالثة: دور الأمم المتحدة في حالات وراثه الدول

كقاعده عامه في أحكام التوارث الدولي، فانه في حالة الانحلال أو التفكك سوف تستمر المعاهدات الدولية السالفة وتظل نافذة سارية على الدولة الخلف التي تظهر من وراء هذا التفكك الذي حصل في الدول السلف^(١).

ان وراثه الدولة الجديده للحقوق و الإلتزامات المتعلقة بالدولة السلف، يتوقف على نوع الدولة السلف أو التي كانت جز منها قبل الانفصال أو الانحلال أو التفكك. وتتوقف على قواعد الوراثة التي نص عليها القانون الدولي وخاصة ما نصت عليه اتفاقيتا فيينا الدوليتان لجهة تنظيم وراثه الدول. الا ان هاتان الاتفاقيتان لم تغطي كافة جوانب هذا الموضوع، و اقتصرتا على مجالات التوارث للمعاهدات الدولية و الملكية الحكومية و أرشيف الدول و الديون الحكومية. والسؤال المهم، هو متى تطبق هذه القواعد؟ فهل من شروط؟ أم انها تلقائية التطبيق و على كاهه الحالات؟

ارتبط تطبيق هذه القواعد التي نص عليها القانون الدولي بشرط اساسي و هو "الشرعية". ان مشروعية الدولة تكمن في الاعتراف بها كشخصية دولية أكانت دولة بسيطة أم مركبة وبغض النظر ان تكونت من عناصر جديدة أم عناصر قديمة.

صدرت عن لجنة القانون الدولي التابعة للامم المتحدة هاتين الاتفاقيتين حول وراثه الدول بعد نقاش انطلق منذ العام ١٩٦٧. صدرت الاولى عام ١٩٧٨ و الثانية ١٩٨٣، الا انها ما زالتا مصدرا للنقاش و الجدل حول جوانب موضوع وراثه الدول مما انتج تأخيراً في اقرارها و

(١) غسان الجندي، قانون المعاهدات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١٧٨.

توقيع الدول عليها. فالمعاهدة التي صدرت بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٢ لم تكتمل شرط مصادقة ١٥ دولة الا في العام ١٩٩٧ حيث دخلت حيز التنفيذ. أما مشروع اتفاقية فيينا حول وراثة الدول في ما يخص الأملاك والأرشفيف والديون الموقع عليها في ١٩٨٣/٤/٨ فلا زالت الى يومنا هذا غير مستوفية الشرط القانوني و لم تجمع الا ٤ مصادقات فقط وهذا ان دل على شيء فهو التعارض و تباعد الافكار حول موضوع شائك و حساس كوراثة الدول.

بالرغم من الاختلاف حول الاتفاقيتين و التأخير في التطبيق، الا أن ذلك لا يعني عدم الاستفادة من هاتين الاتفاقيتين، فقد اعتبر بعض الفقهاء أن المبادئ التي تنطلق منها "لا تعاني اعتراضات عليها كما أنه يمكن أن نستخرج منهما توجهات عامة كبرى" (١).

أشارت الاتفاقيتان الى حالة فك الارتباط (separation) لجزء أو لعدة أجزاء من إقليم دولة بهدف تكوين دولة أو عدة دول جديدة. اقترنت هذه الاشارة الى وجود حالات الانفصال بتوفر شرط الشرعية، و في حاله عدم توفر هذا الشرط يتعطل تطبيق هاتين الاتفاقيتين.

بالرغم من أن اتفاقية فيينا لوراثة الدول وما تضمنته في مادة المعاهدات لسنة ١٩٧٨ تتضمن عدداً من المبادئ التي تطبق في كل الوضعيات، فإنها تركز أساساً على تمييز بين ثلاث افتراضات متميزة لوراثة الدول وتختلف بخصوص القواعد المطبقة.

- الافتراض الأول يتعلق بنقل إقليم ما إلى دولة أخرى وهو ما لا يعني نشأة دولة جديدة ولكن فقدان دولة قائمة لجزء من إقليمها لصالح دولة أخرى قائمة (٢).
- الافتراض الثاني يتعلق بالدولة المستقلة حديثاً (٣) وهو الأمر الذي له صلة بالدول الناشئة في إطار إنهاء الاستعمار.
- الافتراض الثالث يتعلق بتوحد أو بفك ارتباط مجموعة دول (٤) حيث أضافت له اتفاقية سنة ١٩٨٣ حالة انحلال دولة ما (٥).

الافتراض الأول لا ينشأ عنه ولادة دولة جديدة، والثاني واضح التخصص في اطار انهاء الاستعمار، أما الافتراض الثالث فيشير الى حالة فك ارتباط و ينتج عنه نشأة دولة جديدة ويقودنا الى المادة (٣٤) من اتفاقية فيينا عام ١٩٧٨، وارتباطاً بتعليق لجنة القانون الدولي حول هذه

(1) Nguyen Quoc-Dinh, Patrick Daillier, Alain Pellet, "Droit International Public", L.G.D.J., Paris, 5eme édition, 2009, p. 515.

(٢) المادة ١٥ من اتفاقية فيينا لوراثة الدول.

(٣) المادة ١٦ من اتفاقية فيينا لوراثة الدول.

(٤) المادة ٣١ من اتفاقية فيينا لوراثة الدول.

(٥) المادة ١٨ من اتفاقية سنة ١٩٨٣.

المادة أن الافتراض يتعلق بشكل واضح بحالة الانفصال التي تحصل في غير وضعيات إنهاء الاستعمار. فبحسب تعليق لجنة القانون الدولي، فإنه:

نلاحظ شمول المعنى الذي أتى في نص المادة رقم (٦) و غياب التحديد لاشكال الوراثة المطابقه للقانون الدولي و تلك الغير مطابقه، فلم يكن من أهداف اتفاقتي فيينا حول وراثة الدول تنظيم مسألة الانفصال ولكن كان الهدف منهما تنظيم نتائج وأثار وراثة شرعية لدولة ما. وخلال مؤتمر سنة ١٩٧٧ - ١٩٧٨، طرحت بعض الدول مسألة تعداد بعض حالات وراثة الدول غير الشرعية التي تنطبق عليها المادة (٦) من الاتفاقية^(١). ولكن المؤتمر وإيماناً منه بالنتائج السياسية التي يمكن أن تنتج عن ذلك^(٢) والأخطار^(٣) التي يمكن أن تنشأ من مثل هذا التعداد، أثر عدم المغامرة بالدخول في هذا الموضوع. وبهذا الشكل فإن الاتفاقتين لا تنطبقان على حالات وراثة الدول غير الشرعية وذلك دون إعطاء تفاصيل ودون تحديد لهذه الوضعيات. فإن أغلبية الدول أجمعت على أن ينسحب هذا الشرط على جميع حالات ووضعيات وراثة الدول المعنية بالاتفاقية، وتدعم فكرة شمولية شرط الشرعية عندما نستنتج أن أغلبية وفود الدول إلى المؤتمر الديبلوماسي الخاص بالاتفاقية لسنة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ لاحظت أن المادة (٦) المتضمنة لشرط الشرعية تجعل من الاتفاقية لا تطبق عندما تنشأ دولة بطريقة مخالفة لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة^(٤).

الأغلبية الساحقة للدول المشاركة في مؤتمر سنة ١٩٧٧ - ١٩٧٨، عبرت عن تمسكها بالمادة ٦ من الاتفاقية المتضمنة لشرط الشرعية لأنه يدين فكرة "الأمر الواقع" إضافة لكونه ثمرة مجهودات طويلة قامت بها لجنة القانون الدولي^(٥). فبالنسبة لها فقد كان من الواضح أنه "يجب تطبيق الاتفاقية على آثار الوراثة الشرعية والقانونية للدول وليس على وراثة الدول التي تتم بطريقة تخرق القانون الدولي"^(٦). ولذلك فقد تمت المصادقة على المادة ٦ من الاتفاقية دون أي تغيير.

(١) مثل إندونيسيا التي أيدت اقتراح اللجنة القانونية الاستشارية الأفريقية الآسيوية في دورتها ١٨ المنعقدة ببغداد سنة ١٩٧٧ والتي دعت إلى وجوب تحديد مفهوم الوضعية الشرعية لوراثة الدول في مشروع الاتفاقية. (AICINF.80/16. vol. p.3).

(٢) حسب إجابة المقرر الخاص للجنة القانون الدولي السير فرانسيس فاللات Sir Francis Vallat عندما دعاه ممثل أثيوبيا إلى إعطاء أمثلة عن حالات وراثة غير شرعية للدول (AICINF. 80/16, vol.1, p.22).

(٣) حسب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية (AICINF. 80/16, vol. 1, p. 24).

(٤) مداخلات ممثلي هولندا وإندونيسيا والنمسا في مؤتمر فيينا ١٩٧٧ - ١٩٧٨، (AICINF. 80/16. Vol 1).

(٥) وثائق مؤتمر الأمم المتحدة حول وراثة الدول في مادة المعاهدات، فيينا ١٩٩٧ - ١٩٧٨، المجلد الثالث، الفقرة ٧ (AICINF. 60/16, vol. 1, p. 7).

(٦) بحسب تعبير ممثل النرويج، المصدر السابق، الفقرة ٢٠ (AICINF. 60/16, vol. 1, p. 20).

الفقرة الرابعة: دور مجلس الأمن في ظل التحولات الدولية

عبرت فترة الحرب الباردة عن حالة من الاستقطاب السياسي والأيديولوجي على الساحة الدولية ناشئة عن التنافس بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والتي قسمت انتماء الدول الى معسكرين: شرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي و غربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لهذا الاستقطاب تأثيره القوي على الدول، بحيث أصبحت الساحة الدولية مسرحا للتجاذبات والصراعات التي رغم عدم استخدامها للقوة العسكرية على نطاق واسع الا أن التلويح باستخدام وسبا قالتسلح كان أحد مميزاتها.

وقد عكست عدم فعالية مجلس الأمن الدولي في تلك الفترة، صورة واضحة عن التناقض بين مصالح القوتين العظميين آنذاك، اضافة الى القوى الدولية الفاعلة الأخرى، والتي انعكست بالتالي على فاعلية مجلس الأمن الدولي ومنعته من القيام بالدور الذي أنشئت هيئة الأمم المتحدة من أجله، والمتمثل بحفظ الأمن والسلم الدوليين كما نصت على ذلك المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. أحبطت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الكثير من القرارات التي طرحت على مجلس الأمن الدولي باستخدامها حق النقض (الفيتو) عندما كان اتخاذ القرارات يتناقض والمصالح الحيوية لأي من القوتين، الأمر الذي شكل عائقا أمام قيام مجلس الأمن بمهمة حفظ السلام الدولي، وذلك كون ميثاق الأمم المتحدة وفي البند الثالث من المادة ٢٧ يشترط لصدور قرار من مجلس الأمن موافقة الدول الخمسة دائمة العضوية مجتمعة على هذا القرار أو على الأقل عدم اعتراض أي منها على اتخاذه.

وبحلول العام ١٩٨٩، وبتابع الرئيس السوفيتي لسياسة خارجية وضعت حدا للتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفيتي وانهار جدار برلين، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية، فبالانتقال من ثنائية القطبية التي أوجدت نوعا من التوازن الدولي، الى أحادية قطبية خضعت مجمل العلاقات الدولية لسيطرة دولة وحيدة تقف على رأس الهرم السياسي الدولي، وبالتالي تتحكم في توجه الدول بما يحقق مصالحها الحيوية ويضمن لها الاستمرار في تفوقها.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتغير النظام السياسي الدولي انعكس ذلك على دور مجلس الأمن، بحيث أصبحت الأمم المتحدة مرآة تعكس شكل العلاقات على الساحة الدولية، وهو ما أدى الى تفاؤل البعض لامكانية أخذ الأمم المتحدة لدورها بشكل أكثر تأثيرا وفاعلية بعيدا عن التنافس الذي حد من فاعليتها في الفترة السابقة.

فالمرة الأولى في تاريخ العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، يحدث توافق بين القوى العظمى على توحيد سياستها، كما حدث في أزمة الخليج الثانية، والتي نتج عنها أيضا ما أطلق عليه "توافقا" بين الأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن بحيث أثمرت هذه الأزمة عن تشكيل ما يزيد عن ثلاثين دولة لتحالف دولي لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت بعد اصدار الأمم المتحدة لقرارها رقم ٦٧٨ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٠ الذي صرح و خول كل الدول الأعضاء استخدام كل الوسائل الممكنة، بما فيها القوة العسكرية لاجبار العراق على الامتنثال لقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ في آب / أغسطس ١٩٩٠ وسحب قواته من الكويت"^(١).

من ناحية أخرى، ومع بروز مفهوم "الشرعية الدولية" خلال أزمة الخليج الثانية، حيث انعكس ذلك على أداء مجلس الأمن بشكل مباشر، في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وذلك لجهة فض النزاعات التي تهدد السلم الدولي، من خلال نظام الأمن الجماعي (الذي برز في تلك الفترة)، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة على القرار الدولي، باعتبارها القطب المهيمن والأوحد. وبعد أن كانت تصيب مجلس الأمن بالشلل جراء افراطها باستخدام الفيتو، بدأت تتجه الى تفعيل مجلس الأمن، وظهر افراط شديد في قرارات مجلس الأمن، حيث هيمنت الولايات المتحدة على عملية صنع القرار فيه بطريقة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها الاستراتيجية"^(٢).

ويظهر في تلك الفترة أيضا دعم الولايات المتحدة الأمريكية لجمهور الأمم المتحدة خاصة وأن مجلس الأمن قد فوض الولايات المتحدة و حلفائها تنفيذ العقوبات على العراق باستخدام القوة، وعبر حصار بري و بحري و جوي لاجبارها على الانسحاب من الكويت، وترك للولايات المتحدة الحرية الكاملة في اتخاذ الاجراءات المناسبة وفي الوقت الذي تريد، ومن ثم تعلم مجلس الأمن بما حدث بعد التنفيذ"^(٣).

وقد تجسد دعم الولايات المتحدة لجهود المنظمة الدولية خلال أزمة ١٩٩٠ بحيث كان هذا العام هو العام الوحيد الذي أوفت فيه الولايات المتحدة الامريكية بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة كما "أعيد للأمم المتحدة دورها كمُنبر لاستصدار القرارات"^(٤)، خاصة القرارات التي صدرت خلال أزمة الخليج التي لم يعهدها مجلس الأمن من قبل، حيث ارتبطت ب "نظام الدولي الجديد، الذي أعلنه عنه جورج بوش الأب فبدا "النظام العالمي الجديد" شعارا يضمن اضافة الشرعية

(١) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد الحرب الباردة ، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧١.

(٢) أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن: فشل مزمن و اصلاح ممكن، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥.

(٣) أحمد ابراهيم علي، النظام العالمي الجديد و حرب الخليج، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩٤.

(٤) أنظر: عمران الشافعي، دور الامين العام في ظل المتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢.

للسياسة الأمريكية^(١). ففي ظل الادانة الدولية للعدوان على الكويت، ارتفعت أصوات تشكك في دوافع قائدة هذا التحالف (الولايات المتحدة الأمريكية) واتهامها باستخدام المنظمة الدولية كغطاء لسياستها وأهدافها في منطقة الخليج^(٢).

وقد سبق أزمة الخليج عام ١٩٩٠ أزمة أخرى تمثلت بالغزو الأمريكي لبنا عام ١٩٨٩ والقاء القبض على حاكمها، وقد اعتبر هذا الغزو بداية لانهاية نظام سيادة الدول بمعناها "المستفالي" بمبررات التدخل "لاهداف انسانية" والذي شكل نمط شائعا يعبر عن قطبية أحادية مهيمنة على القرار الدولي^(٣).

وان كان دور الأمم المتحدة بدا فاعلا كما يعتقد البعض خلال أزمة الخليج الثانية، الا أنه ومنذ عام ١٩٩٢ بدأت تظهر اخفاقات الأمم المتحدة في علاجها للأزمات الدولية، وظهور دور أكبر للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق ما لم تستطع المنظمة الدولية تحقيقه، وظهر ذلك أول ما ظهر في اخفاقات الأمم المتحدة في علاج الوضع في الصومال وتعرض القوات التابعة لها والمتشرة في الصومال للهجوم، الأمر والذي أجبر الأمم المتحدة على اتخاذ القرار بسحب قواتها من الصومال^(٤). وتتابع اخفاق المنظمة الدولية في حل قضية البوسنة، حيث فشلت الأمم المتحدة ليس فقط في حفظ السلام فيها، بل أيضا فشلت في حماية عناصرها الذين استخدمهم الصرب كرهائن بشرية لمنع قوات تحالف الأطلسي من قصف مقارهم، وأدى هذا الفشل الى أن تحل القدرة العسكرية الأطلسية مكان القوات الدولية، وهو ما أثار تساؤلات حول مدى استقلالية الأمم المتحدة وفعاليتها^(٥).

أظهرت الأزمات في الصومال و يوغسلافيا نموذجا لتراجع فاعلية الهيئة الدولية بعد التفاؤل الذي سيطر على البعض باعادة الاعتبار لها، اضافة الى التخوف حيال ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية لدور يعبر عن مبادرات فردية في علاج الأزمات الدولية بالطريقة التي تراها مناسبة كبديل عن الأمم المتحدة، وبما يضمن لها الحفاظ على مصالحها الحيوية.

و مرتّ الشرعية الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بمرحلة اتسمت "بالتوافقية" بدأت منذ بدأت ارهاصات انهيار الاتحاد السوفياتي و بدأت انعكاسات ذلك في حرب الخليج الثانية عام

(١) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص ٢٥٠.
(٢) أمين شبلي، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٦.
(٣) الجاسور، مرجع سابق، ص ١٠١.
(٤) سامي ربحانا، العالم في مطلع القرن ٢١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨، ص ٦٦.
(٥) نفس المرجع، ص ٦٤ - ٦٥.

١٩٩٠ وحتى ١١ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث برز دور واسع لمجلس الأمن و اتصف في تلك الأونة بكثير من الفعالية. أصدر ١٣ قرارا متتاليا في الفترة ما بين ٢ آب / أغسطس عام ١٩٩٠ وحتى ٢ آذار / مارس عام ١٩٩١، بدءا بالادانة و فرض العقوبات، وصولا الى قرارات تجيز حق استخدام القوة العسكرية، الأمر الذي ساعد في انحسار استخدام حق الفيتو من قبل الدول العظمى، وأعطى للمجلس فرصة أكبر للتعامل مع أنواع مختلفة من القضايا، واصدار جملة من القرارات التي تستند الى الفصل السابع من الميثاق^(١).

وتوالى الأحداث حتى الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ ونتيجة لتعرض الولايات المتحدة الامريكية للهجوم، حصلت واشنطن على التعاطف والتأييد من خلال هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمنحها الشرعية لتنفيذ عملياتها العسكرية في أي منطقة من العالم، وتمثل ذلك بقرار رقم ١٣٦٨ الصادر في ١٢ أيلول ٢٠٠١ والقرار ١٣٧٣ في ٢٨ أيلول ٢٠٠١، وعلى الرغم من اظهار الولايات المتحدة لنوع من الانصياع للتعاون الدولي الا أن الأحادية في اتخاذ القرارات كان هو الاتجاه المسيطر على الادارة الأمريكية^(٢)، وقد ظهر ذلك من خلال التفسير الامريكي للقرار ١٣٧٣ حيث أبلغ الرئيس بوش مجلس الأمن في ٨ تشرين الاول ٢٠٠١ رسالة اعلن فيها الحرب الطويلة الواسعة على ما أسماه بالارهاب الدولي من خلال عمليات عسكرية ضد تنظيمات ارهابية ودول تؤوي الارهاب أو تقصر في مكافحتها، ولم يعلق مجلس الأمن أو الأمين العام للأمم المتحدة على هذه الرسالة^(٣).

هذا التوافق الدولي الذي ساد مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، و ترجم تفعيلًا لمجلس الأمن من حيث استصدار القرارات و اتخاذ خطوات عملية في قضايا العلاقات الدولية و كانت مفاعيلها السياسية تصب في مصلحة الأحادية القطبية و السياسة الأمريكية التي أخذت هذا الدور بعد غياب قوة عظمى كالاتحاد السوفياتي كانت تشكل توازنا في وجه الإرادة الامريكية.

لم تدم مرحلة التوافق الدولي في مجلس الأمن طويلا فبعد اعتداءات ١١ أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠١ بدأ مرحله جديده من الشرعية الدولية الانتقائية المتمثلة بقرارات الولايات المتحدة بعد اعلانها الحرب على الارهاب والتي تبعتها احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وقد تميز أداء مجلس الأمن في هذه الفترة باصدار القرارات الخاصة بالازمة العراقية، وقرارات أخرى أثناء حرب اسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦ أو بعدها، بينما حال الفيتو الأمريكي دون صدور قرار من

(١) جمال علي زهران، أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، كانون الثاني / يناير ١٩٩١، ص ٨٢.

(٢) الجاسور، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٣) شفيق المصري، الارهاب في ميزان القانون الدولي، شؤون الأوساط، العدد ١٠٥، ٢٠٠٢، ص ٤٩.

مجلس الامن يدين بناء اسرائيل للجدار العازل فرق الأراضي الفلسطينية، أو حتى في حروبها على غزه عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ (١).

بالتالي، الدور السياسي لمجلس الأمن يتأثر بالتوازنات الدولية و موازين القوى ويصبح الميثاق و الآليات المنصوص عنها في الميثاق خاضعة لمعطيات القوة والضعف و لارادة الفاعلين الدوليين. هنالك مرحلة تعددية القيادة الدولية وما اصطلح عنها بالثنائية القطبية كان للمجلس دوراً مختلفاً عما آل اليه أبان مرحلة الاحادية القطبية التي ولدت لحظة تداعي قوة الاتحاد السوفياتي و تفككه. فهذا التفكك الذي تعرضت له دولة عظمى كالالاتحاد السوفياتي نجد جلياً مدى تأثيره على احدى أهم الهيئات الدولية التي تعمل على حفظ السلم والامن الدوليين. فهل سيبقى تأثير موازين القوى والسياسة الواقعية هي المتحكمة بالقرار الدولي أم أن للنصوص قيمة في ميدان العلاقات الدولية؟.

المبحث الثالث

آلية اتخاذ القرار في مجلس الأمن

تكتسب عملية اتخاذ القرارات على طاولة مجلس الأمن، أهمية كبرى نظراً للصلاحيات المناطة بهذه الهيئة الدولية التي أنيط بها اجراء كل ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدوليين نيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة، مصرح له استخدام كافة الوسائل من السلمية الى حدود استخدام القوة العسكرية لتحقيق غاياتها أو بشكل أدق ما يقرره أعضاء المجلس، و بالطبع هنا تبرز مسألة التمييز بين الأعضاء تبعاً للصلاحيات المناطة بكل منهم و الدور المؤثر للدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة و حق الاعتراض الذي منحها اياه الميثاق الدولي للأمم المتحدة.

ان أهمية آلية اتخاذ القرار في مجلس الأمن تتمثل في مسألتين، الأولى تكمن في حق النقض الذي أنيط بموجب الميثاق بالدول دائمة العضوية، و الثانية تكمن في جمود العضوية الدائمة واقتصرها على الدول الخمسة. شكلت هاتين المسألتين آلية حماية لدور الدول الخمسة مزدوجة التأثير، حيث منعت أي دخول لدوله أخرى الى نادي اللاعبين الكبار في المنظمة بغض النظر عن الوزن السياسي والتأثير على المستوى الدولي، وعالجت المشاكل القانونية الناتجة عن متغيرات جذرية كانت قد تعرضت لها دولتين من الدول الخمسة (الصين و الاتحاد السوفياتي) ومنعت حصول أي اختراق لهذه القاعده.

(١) سيد أبو ضيف أحمد، امبراطورية تتداعي: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠٧.

لذلك سنتطرق في هذا المبحث لنظام التصويت و حق الفيتو موضحين الآليات المنصوص عنها و نتائج تطبيقها، و تصنيف المواضيع المطروحة بحسب موثيق الأمم المتحدة و ما لذلك من تأثير على اتخاذ القرار و تحديد المسؤولية اتجاه ذلك . اضافة الى سلوك الأعضاء أو موقفهم حيال القضايا المطروحة و ان كان يحق لهم الاعتراض و متى أو حقهم بالامتناع عن التصويت أو الغياب عن جلسات المجلس و ما لذلك من تأثير على الية اتخاذ القرار و فعالية المجلس.

الفقرة الأولى: نظام التصويت و حق الفيتو

يعد نظام التصويت و إتخاذ القرارات في مجلس الأمن مرحلة حاسمة في عملية صنع القرار لدى أجهزة الأمم المتحدة ، ويعتبر مجلس الأمن من الأجهزة التنفيذية المهمة في الهيئة نظرا للأمور الملقة على عاتقه لإصدار القرارات التي تهتم بالمحافظة على السلم و الأمن الدوليين^(١)

و في هذا السياق تعرضت المادة (٢٧) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لبيان قواعد التصويت في مجلس الأمن . فنصت في فقرتها الأولى على أن " لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد " ، أما الفقرة الثانية و الثالثة من نفس المادة فقد فرقت بين المسائل الإجرائية و المسائل الأخرى كافة من حيث الأغلبية المشترطة لصدور القرار في كل من هذين النوعين من المسائل . وقد نصت المادة (٢/٢٧) على أن " تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه " كما نصت المادة (٣/٢٧) على أن " تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة^(٢) "، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس، والفقرة ٣ من المادة ٥٢، يتمتع من كان طرفاً في نزاع عن التصويت^(٣)

و نظام التصويت على النحو السابق يعتبر من أدق المشاكل التي واجهتها الأمم المتحدة منذ قيامها وحتى الوقت الحاضر^(٤).

جرت محاولات في مؤتمري دومبارتون أوكس لحل المشاكل المتعلقة بالتصويت غير أنها لم تصل إلي اتفاق وقام الخلاف على إجراءات التصويت في المسائل الأخرى عدا اتخاذ قرار في أعمال القسر، فبقيت المسألة مفتوحة إلى أن عقد مؤتمر يالطا، حيث عرض الرئيس روزفلت

(١) نايف حامد العليمات ، قرارات الأمم المتحدة في الميزان ، دار الفلاح للنشر و التوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧ .

(٢) رشاد عارف السيد ، الوسيط في المنظمات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧ ، ص ١١٢ .

(٣) المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٤) خضير عبد الكريم علوان، المرجع السابق، ص ١٠٨ .

اقتراحا اقره المارشال ستالين و تشرشل ثم قبلته الصين فيما بعد. وعندما عرضت أحكام التصويت على اللجنة المختصة في سان فرانسيسكو احتدم الخلاف في شأنها و هوجمت امتيازات الدول الكبرى في التصويت من جانب الدول الأخرى ، وتمسكت الدول العظمى بالصيغة التي أقرتها في مؤتمر يالطا ، لأن عند استعمالها لحقوقها في التصويت سيحدوها دائما الإحساس بتبعاتها نحو الدول الصغرى وإنما لن تستعمل حق الاعتراض إلا في ضيق حدوده^(١).

الحديث عن طريقة التصويت داخل المجلس ، يفقدنا حتماً إلى الحديث عن "الفيتو" ، الذي هو التصويت السلبي ب "لا" من قبل دولة واحدة أو أكثر ضد مشروع قرار حاز تسعة أصوات أو أكثر لصالحه من الدول الدائمة . وهذه قد أعطت الحق لدولة واحدة من هذه الدول الخمس - إذا ما شاءت ذلك - أن تعطل صدور قرار ما يحظى بالأصوات اللازمة لتمريره^(٢).

وفي الواقع ، إن ميثاق الأمم المتحدة لم يشر صراحة إلى حق الفيتو ، ولا توجد أية مادة أو إشارة صريحة تتضمن كلمة "فيتو" أو نقض في الميثاق، ولكن هذا الحق أو الميزة كانت نتاجاً لاتفاق الخمسة الكبار ، وحُبكت صياغتها في فقرات المادة الرقم (٢٧) ، حيث تنص الفقرة الثانية : "تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة". إذاً ، تمت صياغة هذه الميزة بكلمات بسيطة وغير استفزازية بدون التفكير في ما تحمله كلمة "متفقة" ، التي تعنى أن صدور أي قرار من مجلس الأمن مرهون بموافقة جميع الأعضاء الدائمين في المجلس وعدم صدوره مرهون بمعارضة دولة واحدة^(٣).

لقد شكل حق الفيتو الذي جاء مغلفاً بكلمة "متفقة" ركيزة أساسية للنظام الدولي والحفاظ عليه، ثم كان إحدى الأدوات الاستراتيجية للحرب الباردة في ما بعد، ولقد كان أمراً مقبولاً، وله ما يبرره في ذلك الوقت، رغم تناقضه مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول، ورغم عدم ديمقراطيته، إذ جاء استجابة لظروف وطبيعة النظام الدولي آنذاك، ولتحقيق التوازن السياسي بين الدول الكبرى العالمية، وتجنب العالم قرار حرب عالمية ثالثة^(٤).

(١) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص ٦١٩ . يعني حق الاعتراض عدم موافقة إحدى الدول الخمسة دائمة العضوية على مسألة موضوعية ستعرض على مجلس الأمن ، مما يترتب معه عدم التعرض لهذه المسألة فإذا اعترضت إحدى الدول الخمس دائمة العضوية بعد البدء في الاقتراع ، هذا يؤدي إلى انعدام القانوني لوجود القرار .

(٢) فتية ليتيم، نحو اصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ١٢٣.

(٣) فؤاد بطاينة، الأمم المتحدة: منظمه تبقى و نظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٩١.

(٤) نفس المرجع، ص ٩٢-٩٣.

الفقرة الثانية: التفرقة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية

رغم أن تحديد طبيعة مسألة ما، وما إذا كانت مسألة إجرائية أم موضوعية هي مسألة خلافية نظرا لما تثيره من صعوبة، خاصة أن ميثاق الأمم المتحدة لم يضع معيار للتمييز بين الطائفتين^(١)، إذ يعتبر هذا من أهم العوائق التي تعترض تفسير الأحكام المتعلقة بنظام التصويت^(٢)، فضلا على أنه لم يوكل هذه المهمة لسلطة معينة تتولى تصنيف الأمر الذي حمل مجلس الأمن على القيام بهذه المهمة، لان التصنيف في هذه الحالة يعد مسألة موضوعية، لا يستساغ صدور القرار فيها إذا ما^(٣) اعترضت عليها إحدى الدول الخمسة التي لها عضوية دائمة في مجلس الأمن هو ما اصطلح عليه بتسمية بحق الاعتراض.

بالرغم من أهمية ذلك إلا إن الميثاق في نصوصه لم يتضمن معيار يمكن من خلاله التمييز بين المسائل الموضوعية والإجرائية غير أن التصريح المشترك الذي أصدرته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو حدد صراحة أن المسائل الواردة في المواد (٢٨-٣٢) في الميثاق تعد مسائل إجرائية وهي تمثيل أعضاء مجلس الأمن تمثيلا دائما في مقر المنظمة ووجوب عقد اجتماعات دورية لمجلس الأمن^(٤).

والجدير بالذكر أن مجلس الأمن فيما يخص المسائل الإجرائية يُصدر قراراته بموافقة تسعة من أعضائه من بين الخمسة عشر عضوا، ونرى ذلك من خلال نص المادة(٢٧) فقرة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن هذه الفقرة لا تفرق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء الغير الدائمين، وتقصد المادة بالمسائل الإجرائية تلك الأمور التي تتعلق بالإجراءات بصفة عامة، فلم يحدد الميثاق المعنى الحقيقي للمسائل الإجرائية، معنى ذلك: إنه يستحيل صدور قرار من مجلس الأمن في مسألة موضوعية بدون توفر إجماع الدول الخمس العظمى دائمة العضوية حول مشروع القرار المقترح.

أما المسائل الموضوعية فإن كل ما يتعلق بها تناولته الفقرة الثالثة من المادة (٢٧) من الميثاق حيث يتم التصويت عليها بموافقة تسعة أعضاء على الأقل، مع اقتران شرط وجود أصوات الأعضاء الدائمين متفقة حيث أن في هذه الفقرة تناقض صارخ لمبدأ المساواة في عملية التصويت بين الدول الأعضاء في نصوص ميثاق الأمم المتحدة خاصة الفقرة الأولى والثانية من نص المادة (27)، يعمل هذا التمييز في التصويت على تعطيل عمل مجلس الأمن فإذا كانت

(١) حسام أحمد محمد هندواوي، حدود وسلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص ٩٩.

(٢) ناييف حامد العليمات، المرجع السابق، ص ٢٨.

(٣) جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي، دار العلوم للتوزيع والنشر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢١٠.

(٤) محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، الدار الجامعية للطبع والنشر، مصر، ١٩٩٤، ص ٤٧٣.

إحدى الدول الأعضاء دائمة العضوية لا ترغب في صدور قرار عن مجلس الأمن حتى إذا كان الأعضاء الآخريين يرغبون في صدوره، فإن هذه الدولة تستطيع معارضة هذا القرار^(١)، وهذا كان محل خلاف عند مقترحات دومبارتون أوكس وتمسكت الدول الكبرى بحق الاعتراض استناداً إلى أنه بالنظر إلى المسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتقهم فإنه لا يمكن أن يتوقع منهم في الظروف الدولية الحاضرة أن يتحملوا الالتزام بالتصرف في مسائل خطيرة كمسائل السلم والأمن الدوليين تنفيذاً لقرار لم يوافقوا عليه^(٢).

وفي تقدير هذه الحقيقة فإن مجلس الأمن ليس محكمة وإنما هو جهاز ذو طبيعة سياسية غالبية. وقد دلت سابقة عصبة الأمم على أن المساواة المطلقة بين الدول لم تفلح في حماية المجتمع الدولي ضد مخاطر الحرب، وإن الأمان الحقيقي للمجتمع الدولي يستلزم تضامن الدول الكبرى، كما أن العيب الجوهرى الذي يتعلق بحق الاعتراض لا يرجع إلى الحق في ذاته إنما يعود إلى إساءة استعماله، وتلك الإساءة متوقعة في مجال السياسة الدولية^(٣).

الفقرة الثالثة: امتناع العضو الدائم عن التصويت أو غيابه عن جلسات المجلس

فيما يخص الامتناع عن التصويت، فقد تقرر في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي عقد عام ١٩٤٥ لغرض مناقشة مشروع الميثاق في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة، أن الامتناع عن التصويت على مشروع قرار في أي مسألة موضوعية لا يعتبر عدم اعتراض صريح على صدور القرار، لأن الدولة الدائمة العضوية إذا كانت ترغب في عدم صدوره لصوتت ضده صراحة. حيث كانت أوائل حالات الامتناع عن التصويت في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٤٦ من قبل الاتحاد السوفياتي، أثناء النظر في المسألة الأسبانية، ثم في نيسان/أبريل ١٩٤٧ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أثناء المسألة الأندونيسية^(٤). بالإضافة إلى العديد من الحالات الأخرى التي تضمنت الامتناع عن التصويت من قبل إحدى الدول دائمة العضوية.

وفي مسألة غياب العضو الدائم عن جلسات المجلس، أثبتت هذه المشكلة عندما امتنع الاتحاد السوفياتي عن حضور الجلسات في فترة ما بين ١٣ كانون الثاني/يناير و آب/أغسطس عام ١٩٥٠، احتجاجاً على عدم إحلال مندوب الصين الشعبية محل مندوب الصين الوطنية في مجلس الأمن، وبالرغم من ذلك أصدر المجلس في هذه الفترة عدة قرارات مهمة تتعلق بعدوان كوريا الشمالية على الجنوبية عام ١٩٥٠، حيث اعتبرت أنذاك قرارات صحيحة ونافذة فقد اتجه

(١) نايف حامد العليمات، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) عبد الكريم عوض خليفة، قانون المنظمات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ١٠١.

(٣) محمد طلعت الغنيمي، المرجع السابق، ص ٦٢٥.

(٤) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١، ص ٣١٩.

الرأي داخل المنظمة الى تفسير غياب العضو بأنه امتناع عن التصويت، وبالتالي لا يؤثر في صحة القرارات الصادرة من المجلس، لأن اشتراك العضو الدائم في الجلسات هو التزام يرتبه الميثاق على عاتق الدول الكبرى تحقيقا للسلم والتعاون المشترك بين الدول (الفقرة الاولى في المادة (٢٨) من الميثاق). وعليه، فان غياب العضو الدائم عن جلسات المجلس يعتبر بمثابة تنازل عن حقه في الحضور، لذلك وجب عدم غياب الأعضاء وتهربهم من تحمل التزاماتهم، والعمل على تحقيق أهداف المنظمة التي قامت من أجلها^(١).

وبذلك يتضح أن امتناع أي عضو دائم في المجلس عن استخدام حق الاعتراض (الفيتو) في التصويت على مسألة موضوعية مع توافر امكان استخدامه يعتبر بمثابة موافقة ضمنية على القرار، وكذلك الشأن بالنسبة لغياب العضو الدائم عن جلسات المجلس. وعليه، فان حق الاعتراض الممنوح للدول دائمة العضوية يقصد به قيام احدى هذه الدول بالاعتراض صراحة على مشروع القرار حتى يتم ابطاله، ولا يكفي امتناعها عن التصويت أو غيابها عن الجلسة التي يتم فيها التصويت حتى تحول دون صدوره^(٢).

ومن الجدير بالذكر، أن مسألة حق النقض (الفيتو) من المسائل التي أثير حولها الكثير من الجدل من قبل الدول الأعضاء، حيث تراها الدول دائمة العضوية تعبيراً عن مسؤوليتها التي تتحملها لضمان حفظ السلم والأمن الدولي، في حين تعتبرها دول غير دائمة العضوية أنها ضد مبدأ العدالة والمساواة، لأنه يعطي الحق للدول الدائمة بحرية التصرف لابطال مشروع قرار يقف ضد مصالحها وأهدافها السياسية^(٣).

(١) محمد المجذوب، المرجع السابق، ص ٢٧٠.

(٢) محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، المرجع السابق، ص ٣٢٢.

(٣) علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصة، القاهرة، ابتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣١٦.

الفصل الثاني

الاتحاد السوفياتي من النشأة الى الانهيار و مصير مقعد مجلس الأمن

لقد توقعت الكاتبة الفرنسية هيلين كارير دانكوس^(١) انهيار الاتحاد السوفياتي قبل حصول ذلك بعشر سنوات في كتابها الصادر عام ١٩٧٨ تحت عنوان "الامبراطوريه المفككة" (L'empire eclate) كما ان جورج كينان^(٢) واضع استراتيجية التطويق والاحتواء التي اعتمدها الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب كان يتوقع ذلك ولهذا حاول احكام الطوق حول هذا النظام لاسقاطه. ان ما استند اليه من توقع انهيار الاتحاد السوفياتي فقد كان على علم بطبيعة الشعوب المنضوية تحت لوائه والاختلافات فيما بينهم (خلافات قومية، وعرقية أثنية).

بنيت هذه التوقعات على دراسة لنشأة الاتحاد السوفياتي و مكوناته الاجتماعية و تناقضاتها التي خضعت لاستخدام القوة في الحكم و ادارة الدولة و اخضاع الاختلافات بين هذه المكونات للقرار المركزي للدولة.

تبقى هذه الخلافات محدودة التأثير طالما أن النظام القائم ينتعج بكل مقومات الدعم والسيطرة. لكن أي خلل يصيب هذا النظام فالانقسامات الحادة والمتسارعة لا بد وأن تقضي على هذا النظام وهذا ما حصل فعلا عام ١٩٩١^(٣).

وهنا لا بد من الاشارة الى مسأله أساسية غاية في الأهمية وهي تشكل معيار صمود النظام وبفائه ألا وهي "القوة" فكما يقول ميكيافلي ان النصر كان حليف الأنبياء المسلحين أما غير المسلحين فموتوا دائما بالهزائم^(٤).

(١) هيلين كارير دانكوس، أمينة الأكاديمية الفرنسية طيلة الحياة عندما جرى انتخابها لهذا المنصب عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت قد أصبحت أحد الخالدات، حسب التسمية المعروفة عن أعضاء هذه الأكاديمية، في عام ١٩٩١. السيدة دانكوس هي مؤرخة مختصة بالتاريخ الروسي. وكانت من أوائل، ان لم تكن أول المتقنين الغربيين الذين تنبأوا بنهاية الاتحاد السوفياتي، وذلك عندما أصدرت كتابين كرستهما لهذا الموضوع تحت عنوان «الامبراطورية المتفجرة» و «السلطة المصادرة». لها أيضاً عدة مؤلفات أخرى من بينها «مجد الأمم» و «روسيا الظاهرة» و «البؤس الروسي» و «نيكولا الثاني» و «كاترين الثانية» و «لينين»... الخ.

(٢) جورج كينان، دبلوماسي أميركي كان ولسنوات عضواً في قسم الشؤون الخارجية للولايات المتحدة. وخطط للسياسات الخارجية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات، ولقد أعتبر "مهندس" الحرب الباردة بدعوته لاحتواء الاتحاد السوفياتي. عام ١٩٤٧ تولى جورج مارشل كينان مهمة التخطيط لسياسات وزارة الخارجية حيث خرج بسياسة الاحتواء تحت اسم مجهول في مقال بمجلة الشؤون الخارجية تحت عنوان "مصادر التحكم بالاتحاد السوفياتي"، واشتهرت باسم مقال المجهول (أو مقال سين) في يوليو من عام ١٩٤٧. ثم عين سفيراً للولايات المتحدة في الاتحاد السوفياتي في ١٩٥٢، ولكن تم استعداءه في أكتوبر بشأن تعليقات أطلقها في برلين تسببت بأزمة دبلوماسية. تحديداً حينما قارن الاتحاد السوفياتي بألمانيا النازية، حيث اعتبر شخصاً لا يحضى بالترحاب.

وتقاعد كينان من الشؤون الخارجية في ١٩٥٣، حيث اشترك في مؤسسة الدراسات المتقدمة في برينستون حتى فترة التقاعد، ولقد مُنح جائزة بولنزر لكتابه "روسيا تترك الحرب" و "الذكريات".

(٣) علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن، دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠٠٦، ص ٢٠١.

(٤) أرسطو طاليس، السياسة، ترجمه الى العربية: أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧، ص ٦٧.

مع تزايد الازمات الداخليه و في ظل الصراع الدولي القائم بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحده الامريكية تحولت نقاط الضعف الداخليه الى بذور للتفكك وضعف التماسك الداخلي للدوله اجتماعيا و سياسيا. الاتحاد السوفياتي من حيث تكوينه حمل بذور تفككه المتمثلة بالعنصر الاجتماعي، فتحوّلت القوميات المتعدده التي انضوت في كنف دوله الاتحاد السوفياتي دون أن تتخلى عن هويتها القومية ، وبعد انقضاء سنوات حكم العقيدة الشيوعيه تبين فشل الاتحاد في ان يلغي تأثيرات الفروق الاجتماعيه و القوميه بين ابناء شعبه، فظهرت على شكل الدعوه للاستقلال عن الدوله المركزيه.

لقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي رسميا في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، عقب اجتماع أستانا عاصمة كازاخستان وإعلان ميخائيل غورباتشوف رسميا، إنهاء وعود الاتحاد السوفيتي في الدوله الفيدراليه، وقيام كومنولث من جمهوريات مستقلة محل الدوله السوفيتيه، ولم يعد أمام الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، إلا إعلان انتهاء مهمته. ولقد حاول تجديد نفسه داخل إطار الاشتراكية الجديدة، لكنه لم ينجح في تحقيق ذلك.

دولياً، لاقى إعلان غورباتشوف صدى واسعاً و بعد نهاية الحرب الباردة الثانية سنة ١٩٨٩ وتفكك المعسكر الاشتراكي، انتهى نظام القطبية الثنائية، وصار العالم يعيش تحت هيمنة نظام القطبية الواحدة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

لفهم الأسباب التي ساهمت في انهيار دولة عظمى كالاتحاد السوفياتي وعضو مؤسس في الأمم المتحدة و أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن، وجدنا أنه من المفيد الاضاءة على بعض المحطات التاريخية التي سبقت ولادة الاتحاد السوفياتي وساهمت في نشأته، ولمزيد من الاضاءة على دور المكون الاجتماعي و السياسي في نشأة الاتحاد و انحلاله على حد سواء. لذلك سنعرض في المبحث الأول لبعض المحطات التاريخية التي سبقت تكوين الاتحاد، و خاصة الثورة الروسية المؤسسة للاتحاد و ظروفها، اضافة الى اسباب الانهيار الداخليه والخارجية والتركيبة الاجتماعية والسياسية للاتحاد مركزين على دور روسيا المتميز في الحكم. وفي المبحث الثاني سنعرض للأسباب الداخليه والخارجية لانحلال الاتحاد السوفياتي وفي المبحث الثالث نبحث في مسألة وراثه روسيا للمقعد السوفياتي الدائم في مجلس الأمن انطلاقاً من الاحداث والوقائع التاريخية قبيل الانحلال ونقاش مسألة الوراثة قانونيا و سياسيا.

المبحث الأول

الاتحاد السوفياتي بين التكوين و الانهيار

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي حالة عرضية أو نتيجة حرب أو أزمة طارئة، بقدر ما كان نتيجة العديد من الأزمات الداخلية والخارجية التي واجهها، وأدت بالنهاية إلى الانهيار، ومن ثم إلى فشل التجربة الشيوعية. من هذه الأزمات، على سبيل المثال لا الحصر، ازدياد حدة المواجهة في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت بدورها إلى زيادة الإنفاق على التسلح الذي دمّر الاقتصاد بحلول العام ١٩٨٦، كما كان الثقل الاقتصادي من جراء الحرب على أفغانستان قد تفاقم بفعل هبوط أسعار النفط، إذ أن حصول الاتحاد السوفيتي السابق على العملات الصعبة، اعتمد إلى حد كبير على أسعار النفط. وهو ما أثر بنحو مباشر في رفاه المواطن، ليؤدي إلى خلق مشكلة جديدة أثارت ضغطا داخل المجتمع السوفيتي، تجلت في إهمال السلطة العليا لباقي دول الاتحاد البعيد عن موسكو، مما ساعد على عدم تماسك جسد الدولة.

لذلك كان لا بد من الاطلالة على النشأة و التكوين الداخلي للاتحاد السوفياتي الذي ساهم في انهياره من خلال المطالبات العديدة بالاستقلال للقوميات المختلفة التي انضوت تحت لواء الاتحاد وحكم الحزب الشيوعي.

الفقرة الأولى: تكوين الاتحاد السوفيتي

تُعرّف رسمياً باسم جمهوريّة روسيا الاتحادية، حيث إنّ نظام الحكم فيها هو نظام جمهوريّ اتحادي، وعاصمتها هي مدينة موسكو، وتمتدُّ روسيا على مساحات كبيرة من شمال آسيا وشرق أوروبا، وتبلغ مساحة روسيا ١٧،٠٩٨،٢٤٢ كم^٢، ولها حدود برية يبلغ طولها ٢٢،٤٠٨ كم.

يشتق اسم الاتحاد السوفيتي من الكلمة الروسية "سافيت" التي تعني النصيحة، حيث تم إنشاؤه من قبل دولة روسيا عقب الثورة التي حصلت فيها في عام ١٩١٧م، والتي استمرت لغاية عام ١٩٢١م، وقد كان جوزيف ستالين هو الرئيس الأول لهذا الاتحاد، والذي كان بمثابة المرجعية الأساسية لجميع الدول المشتركة فيه، ومن الجدير بالذكر

بأنّ الرئيس الأخير للاتحاد كان ميخائيل غورباتشوف، والذي استمر حكمه لعام ١٩٩١م، وهو تاريخ التفكك^(١).

البند الأول: سيطرة المغول على روسيا وحكم اسرة رومانوف

غزا المغول أو جيوش التتار روسيا، ودمّروا العديد من المُدن فيها، وبذلك يكون المغول قد أنهوا سُلطة كييف الروسيّة، حيث استمرّت سيطرة المغول على روسيا منذ عام ١٢٣٧ وحتى عام ١٢٤٠م، ومن الجدير بالذّكر أنّ التتار أسّسوا الإمبراطوريّة الروسيّة القبليّة في جنوب روسيا، وفي القرن الرابع عشر الميلاديّ تغلّب إيفان الأوّل على التتار في إمارة تفير، وفي القرن الخامس عشر الميلاديّ بدأت حملة جمّع الأراضي، حيث أتبع أمراء موسكو فيتش سياسة تجميع الأراضي الروسيّة، وهي الأراضي السلافيّة الشرقيّة^(٢)، وفي عام ١٤٨٠م انتهت سيطرة المغول على روسيا بانتصار إيفان الثالث عليهم، أمّا في عام ١٥٤٧م فقد اعتلى إيفان الرابع العرش ليصبح بذلك أوّل قيصر لروسيا^(٣)، وفرض الإدارة المركزيّة، والانضباط العسكريّ، وأعلن انقلابه على النبلاء^(٤).

تعرّضت روسيا للعديد من الاضطرابات خلال الفترة ما بين عامي ١٦٠٤ و١٦١٣م، حيث حدثت فيها العديد من الاضطرابات السياسيّة، وتمزّقت أركانها بسبب الغزو الأجنبيّ لها، والحروب الأهليّة التي حدثت فيها، الأمر الذي مهّد الطريق لميخائيل رومانوف ليصبح قيصرًا لروسيا آنذاك، وقد أسّس ميخائيل الأسرة الرومانوفيّة الحاكمة، والتي حكمت حتى عام ١٩١٧م.^(٥) وخلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٦٨٩ و١٧٢٥م، عمّد بطرس الأكبر إلى تنفيذ العديد من الإصلاحات على نطاق واسع، بحيث شملت الكنائس، والحكومة، والجيش^(٦). والجدير بالذّكر أنّه بنى

(1) Robert Conquest Richard E. Pipes Martin McCauley and others, "Soviet Union HISTORICAL STATE, EURASIA", www.britannica.com, Edited.

(2) Russia profile - Timeline", www.bbc.com.2018-5-8-23, Retrieved 2018-6-23. Edited
(3) هيئة من المؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ٣٦٧، جزء ١١، بتصرف.

(4) Ibid

(٥) نفس المرجع

(6) Ibid

العاصمة في عام ١٧٠٣م، إذ وَضَعَ الأساسات الأولى لمدينة سانت بطرسبرغ، وبدأ في بناء العاصمة (١).

وخلال الفترة ما بين عامي ١٧٩٨-١٨١٥م، شاركت روسيا في تحالفات أوروبا ضدّ فرنسا أثناء حُكْم نابليون لها، حيث تَمَّت هزيمته في عام ١٨١٢م، وعاد الجيش بعد الانتصار إلى روسيا وهو يحمل أفكاراً ليبراليّة، ليحاولَ الوقوف في وجه رومانوف، وليقيمَ حكومةً دستوريّة، ممّا أدّى إلى اندلاع ثورة عُرِقت باسم (ثورة الديسمبريين) في عام ١٨٢٥م، على يد أفراد الجيش، إلّا أنّهم قُتِلوا، وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٥٣ و١٨٥٧م، خاضت روسيا حرب القرم، في محاولة للسيطرة على بعض الأراضي من الدولة العثمانيّة، إلّا أنّها قُتِلت وهُزمت، ومع استمرار حُكْم أسرة رومانوف لروسيا، توسّعت روسيا على حساب الدولة العثمانيّة، كما ضمّت بعضاً من دُول آسيا الإسلاميّة، وتوسّعت في اليابان أيضاً، وتأسّست فيها الأحزاب الديمقراطيّة، وفي عام ١٩١٧م انتهى حُكْم رومانوف بتنازل نيقولا الثاني عن العرش، وسيطرة الشيوعيين أو البلاشفة عليها (٢)، كما أنّ من أبرز ما حدث في هذه الفترة هو انسحاب روسيا من الحرب العالميّة الأولى (٣).

البند الثاني: الثورة الروسية و خلفيتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية

في ١٧ تشرين الأول أكتوبر ١٩١٧ انهارت الأمبراطورية القيصرية الروسية تحت ضربات البلاشفة الشيوعيين الذين بنوا على أنقاضها امبراطورية من نوع آخر سيطرت على نصف الكرة الأرضية على مدى نصف قرن (٤).

شهدت روسيا في عام ١٩١٧م سلسلة من الاضطرابات الشعبية التي أدت إلى تغيير مجرى التاريخ بشكل جذري، وكانت هذه الثورة بمثابة الضربة القاضية على الحكم القيصري، ويشار إلى أنه قد ترتب على هذه الثورة قيام الاتحاد السوفياتي بعد تعيين حكومة مؤقتة مكان الحكم القيصري، وانقسمت الثورة الروسية إلى عدة مراحل وهي الأولى التي اندلعت في مارس سنة ١٩١٧ والثانية وهي الثورة البلشفية في أكتوبر من

(١) نفس المرجع

(٢) Russia profile - Timeline, www.bbc.com,2018-5-8, Edited

(٣) هيئة من المؤلفين، المرجع السابق، ص ٣٦٧، بتصرف.

(٤) غسان العزي، المرجع السابق، ص ١٨٩.

ذلك العام، والمرحلة الثالثة أيضاً، ومن الجدير بالذكر أن الثورة الروسية قد اتخذت مكانة بين سطور تاريخ القرن العشرين أثارت عاصفة من الجدل^(١).

لم تأت الحرب الروسية «حرب فبراير» بمحض الصدفة، بل كانت نتاج تراكمات تكسّنت على كاهل الشعب الروسي الجائع، في صبيحة اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩١٧م بدأت حشود الروسيين بالتدفق إلى الشوارع بعد أن ساد الإحباط والفقر والجوع صفوفهم، فجاءت هذه الثورة بشكل عشوائي دون أي تخطيط مسبق، وكانت تعبيراً صريحاً بأن الشعب الروسي لم يعد يقوى على الاستمرار في ظل النظام القائم، وجابت الحشود شوارع العاصمة سانت بطرسبرغ، وبدأت الأعداد بالازدياد شيئاً فشيئاً حتى تجاوزت الأعداد الآلاف من الناس في الشوارع من نساء ورجال، وعمّت الإضرابات المصانع والمحلات التجارية في مختلف أنحاء البلاد، ومع حلول ٢٥ من ذلك الشهر اندلعت أحداث الثورة رسمياً، وفقدت الأجهزة الأمنية الروسية في ذلك اليوم السيطرة الكاملة على البلاد، وبدأت الجيوش بالانشقاق وعدم الطاعة للدولة، فتفاقم التمرد بين أرجاء البلاد.

يقول لينين في أحد خطبه: "أيها الرفاق، يمثل هذا اليوم نقطة تحول في تاريخ القوة السوفيتية. إنها تضع علامة فارقة بين الفترة القديمة، الآن، عندما كانت الجمهوريات السوفيتية تعمل بشكل مشترك، ولكن كل منها اتبعت طريقها الخاص وكانت مهتمة في المقام الأول بحفظها، والفترة الجديدة، التي بدأت بالفعل، عندما تكون النهاية وضعت على وجود معزولة للجمهوريات السوفيتية، عندما تكون الجمهوريات يجري متحدون في دولة اتحاد واحدة من أجل صراع ناجح ضد الخراب الاقتصادي، وعندما تهتم القوة السوفيتية ليس فقط بالحفاظ عليها، ولكن بالتطور إلى قوة دولية مهمة، قادرة على التأثير على الوضع الدولي وتعديله لصالح الشعب العامل... يجب تجميع كل الجمهوريات السوفيتية، يجب أن تركز جميع الإمكانيات المالية والاقتصادية للجمهوريات على مهمة استعادة صناعاتنا الأساسية. وبالتالي، ضرورة توحيد الجمهوريات السوفيتية في دولة وحدة واحدة. اليوم هو يوم اتحاد جمهورياتنا في دولة واحدة لغرض تجميع كل قواتنا لاستعادة اقتصادنا".

مع الخطاب أعلاه الذي ألقاه فلاديمير لينين أمام الكونغرس الأول للسوفييت في الاتحاد السوفيتي في موسكو في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢، تم تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

(١) إيمان الحباري، الثورة الروسية أسبابها ومراحلها، موقع مجلة محطات الإلكترونية: <https://www.mah6at.net/الثورة-الروسية>.

السوفيتية. جذبت الظروف القاسية والمتفجرة التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية الروسية وسلالة رومانوف التي حكمت روسيا لأكثر من ثلاثة قرون اهتماما علميا مكثفا^(١). يكفي أن نذكر أن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، ولا سيما انتشار عدم الرضا والإحباط على نطاق واسع مع الاستبداد^(٢) والجوع في الداخل ، فضلاً عن سلسلة من الإخفاقات الكارثية في الخارج ، وخاصة الضعف والإذلال لروسيا في الحرب العالمية الأولى (التي كانت مستمرة آنذاك) - أدت إلى المطالبة بـ "السلام والأرض والخبز" والتي أدت في النهاية إلى تنازل نيكولاس الثاني الذي وصف بأنه "رجل وحاكم معقد ومتناقض ... سيئ السمعة لقول شيء ما وعمل شيء آخر"^(٣). يتبع ثورات واسعة النطاق وفوضى واسعة النطاق ، حل مجلس الدوما ، الجمعية التمثيلية لروسيا ، "في ضوء الوضع الخطير للاضطراب الداخلي ، الناجم عن التدابير التي اتخذتها الحكومة القديمة ، اللجنة المؤقتة المؤلفة من أعضاء مجلس الدوما وجدت نفسها ملزمة بأن تأخذ في أيديها استعادة الدولة والنظام العام"^(٤). نتيجة فقدانه من الدعم الشعبي والدعم العسكري ، اضطر نيكولاس إلى التنازل وفي مذكرة تنازله ، كتب ما يلي: "في هذه اللحظة ، وهي لحظة حاسمة بالنسبة لوجود روسيا ، فإن ضميرنا يدفعنا إلى تسهيل أقرب اتحاد لمواطنينا وتنظيم جميع قواتهم من أجل تحقيق النصر بسرعة. لهذا السبب ، نعتقد أنه من الصواب - ويشارك مجلس الدوما الإمبراطوري رأينا - في التنازل عن تاج الدولة الروسية واستقالة القوة العليا"^(٥). تنازل نيكولاس عن روسيا لأول مرة منذ ٣٠٠ عام سجل نهاية آخر

(1) See, for example, Robert Service, *The Last of the Tsars: Nicolas II and the Russian Revolution*, London: Macmillan, 2017; Dominic Lieven, *Towards the Flame: Empire, War, and the End of Tsarist Russia*, New York: Penguin Books, 2016; Alexander Robinowitch, *The Bolsheviks Come To Power* New York: Haymarket Books, 2009; Bernadotte Schmitt, *The Russian Revolution*, Oxford: Oxford University Press, 2008; Leon Trotsky, *History of the Russian Revolution*, Chicago: Haymarket Books, 2008; Jane Burbank et. al. (eds), *Russian Empire: Space, People, Power, 1700-1930*, Indiana University Press: 2007 and Franco Venturi, *Roots of Revolution*, New York: Alfred A. Knopf, 1960.

(2) Part of the autocracy of the tsarism was probably the rather long titles of the Emperors. For example, Nicholas bore proud and sonorous titles: 'Nicholas II, by God's grace, Emperor and Autocrat of all the Russias, King of Poland, Grand Duke of Finland, Tsar of Moscow, Kiev, Vladimir, Novgorod, Kazan, Astrakhan, Siberia, the Tauric Chersonese, Georgia, Lord of Pskov, Grand Duke of Smolensk, Lithuania, Volhynia, Podolia, Prince of Esthonia, Livonia, Courland, and Semigallia, Samogitia, Bielostok, Karelia, Tver, Yougoria, Perm, Viatka... Lord and Grand Duke of Lower Novgorod, Chernigov, Riazan, Polotsk, Rostov, Yaroslav... Lord and Sovereign of the lands of Iberia . . . and the Provinces of Armenia. Sovereign of the Circassian and Mountaineer Princes... Lord of Turkestan, Heir of Norway, Duke of Schleswig-Holstein Oldenburg, etc. etc.' See: Edmund Walsh, "The Fall of the Russian Empire: The End of the Monarchy", *The Atlantic*, February 1928 Issue, p. 10.

(3) Robert Service, *The Last of the Tsars: Nicolas II and the Russian Revolution*, 2017, p. 1.

(4) Carolyn Harris, "The Abdication of Nicholas II Left Russia Without a Czar for the First Time in 300 Years", *Smithsonian Magazine*, 13 March, 2017 retrieved from <http://www.smithsonianmag.com/history-abdication-nicolas-ii-left-russiawithout-tsar-first-time-300-years> on 28 September 2017.

(5) Edmund Walsh, *Op. Cit.* pp. 5, 7 and 11.

القيصره. كان ظهور الحكومة المؤقتة لاحقاً والاعتراف الفوري بها من قبل الولايات المتحدة وبعد ذلك بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا بمثابة نهاية للإمبراطورية الروسية وسلالة رومانوف. شكل التزام الحكومة المؤقتة بمواصلة القتال في الحرب العالمية الأولى ، والخسائر التي لا هواده فيها على جميع الجبهات تقريباً، وتنامي الخوف من تقدم ألمانيا على موسكو، اسباباً كافية لتجعل الحكومة المؤقتة أكثر شعبية. وقعت سلسلة من الأحداث المميتة في تتابع سريع وأدت في النهاية إلى ثورة ٧ نوفمبر ١٩١٧ البلشفية حيث أطاحت القوات الموالية لفلاديمير إيلينش لينين بالحكومة المؤقتة. حاول تحالف من قوات الجيش الأبيض المناهض للبلاشفة الرد ولكن الجيش البلشفي الأحمر هزمهم في الحرب الأهلية الروسية. وهكذا ، في عام ١٩٢٢ ، شكل الحزب الشيوعي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهي جمهورية ذات حزب واحد ، وأربعة أعضاء ، والتي نمت فيما بعد لتصبح قوة جمهورية عظمى مؤلفة من ١٥ عضواً حتى تم حلها في عام ١٩٩١.

يقول لينين في أحد خطبه: "أيها الرفاق ، يمثل هذا اليوم نقطة تحول في تاريخ القوة السوفيتية. إنها تضع علامة فارقة بين الفترة القديمة ، الآن ، عندما كانت الجمهوريات السوفيتية تعمل بشكل مشترك ، ولكن كل منها اتبعت طريقها الخاص وكانت مهتمة في المقام الأول بحفظها ، والفترة الجديدة ، التي بدأت بالفعل ، عندما تكون النهاية وضعت على وجود معزولة للجمهوريات السوفيتية ، عندما تكون الجمهوريات يجري متحدون في دولة اتحاد واحدة من أجل صراع ناجح ضد الخراب الاقتصادي ، وعندما تهتم القوة السوفيتية ليس فقط بالحفاظ عليها ، ولكن بالتطور إلى قوة دولية مهمة ، قادرة على التأثير على الوضع الدولي وتعديله لصالح الشعب العامل ... يجب تجميع كل الجمهوريات السوفيتية ، يجب أن تركز جميع الإمكانيات المالية والاقتصادية للجمهوريات على مهمة استعادة صناعاتنا الأساسية. وبالتالي ، ضرورة توحيد الجمهوريات السوفيتية في دولة وحدة واحدة. اليوم هو يوم اتحاد جمهورياتنا في دولة واحدة لغرض تجميع كل قواتنا لاستعادة اقتصادنا".

مع الخطاب أعلاه الذي ألقاه فلاديمير لينين أمام الكونغرس الأول للسوفييت في الاتحاد السوفيتي في موسكو في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ ، تم تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

الفقرة الثانية: التركيبية الاثنية – العرقية في المجتمع السوفيتي

الاتحاد السوفيتي دولة متعددة القوميات، فهو يضم أكثر من ١٠٠ قومية وتسعة وثمانين لغة رسمية، وقد أخذت مسألة تعدد القوميات جانباً من اهتمام الدولة السوفيتية بهدف التوصل إلى الوحدة، ونبذ الخلاف، خاصة وأن التنوع والاختلاف كبير جداً^(١)، وذلك ما جاءت به المادة ٧٠ من الدستور السوفيتي: "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية هو دولة متعددة القوميات، فدرالية متحدة، مؤلفة بموجب المبدأ الفدرالي الاشتراكي على أثر التقرير الذاتي الحر للقوميات والمشاركة الحرة التي وافقت عليها الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في الحقوق"^(٢).

أما اللغات الروسية، فأهمها اللغة الروسية الرسمية التي ينطق بها حوالي ١٠٤ ملايين نسمة أغلبهم من الروس، وباقي القوميات تؤخذ لغاتها على أنها لغات ثانوية بعد الروسية، وهي: اللغة الأوكرانية والبييلروسية... وتنحدر جميعها من الأصول الآتية:

- الهندوأوروبية: وهي أهم المجموعات وتضم حوالي ٧٣٪ من السكان، وتتفرع إلى الروسية، الأوكرانية، البييلروسية، ثم تأتي اللتوانية والمولندافية، وهما عنصران قريبان من السلافية لغة وثقافة^(٣).
- الكارنالية: وتتفرع إلى مجموعتين لغويتين، تتمثلان في المجموعة الجورجية المنتشرة جغرافياً في جميع أراضي جورجيا، حيث يطلق على الناطقين بها اسم الجورجيين^(٤) باستثناء بعض المناطق كالأبخاز التي يقطنها ٧٠ ألف أبخازي و ٢٠٠ ألف جورجي، إلا أن العنصر الروسي^(٥) يمثل الأغلبية الساحقة، فهو يضم ١٠٠ ألف روسي، ويوجد أيضاً ٥٠ ألف أرمني، وغيرهم من العرقيات السلافية القاطنة شمال بلاد القوقاز على الحدود الساحلية للبحر الأسود^(٦)، والأوسيت الجنوبيون الذين يقطنون في جزء من منحدرات جبال القوقاز الكبرى، وفي شمال جورجيا وغير مكان من جورجيا كالجنوب الذي تغطي عليه القومية الأذرية والأرمنية، إذ يبلغ عدد

(١) عبد الرحمن حميدة، جغرافية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ٢٥١.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٥٤.

(٣) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة، بيروت-لبنان، ١٩٩٤، ج ١، ص ١٩٤.

(٤) عاطف معتمد عبد الحميد، الصراع الروسي الشيشاني في ضوء الرؤية الجغرافية لصراعات القوقاز، الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٤.

(٥) نذير الجرمان، الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار العراب، ص ٥.

(٦) عاطف معتمد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٢٥٤.

الأذريين في تلك البلاد حوالي ٤ ملايين نسمة^(١). أما المجموعة الثانية فتشمل العرقية اللازمة بالجنوب الغربي لجورجيا وأقصى شمال تركيا المحاذي لساحل البحر الأسود.

● القوقازية الشمالية: وهي أيضاً تنفرع إلى مجموعتين كبيرتين:

المجموعة الأولى: الناخو داغستانية، وهي تضم

- العنصر الشيشاني المنتشر في معظم الجمهورية.

- العنصر الأفاري: في القسم الجنوبي من وسط داغستان وأقصى شمال أذربيجان.

- العنصر أندوتسيز المتواجد في أقصى غرب داغستان المتاخم لشيشان وجورجيا.

- العنصر ليزجيني: يتمركز في جنوب جمهورية داغستان وشمال أذربيجان.

- العنصر الدارجيني: جنوب وسط داغستان.

- العنصر الأنغوشي: يتواجد غرب الشيشان^(٢).

وقد أبعادوا من أراضيهم نحو سيبيريا وإلى آسيا الوسطى أثناء الحرب العالمية الثانية، وعندما استقر الوضع عادوا لمسقط رأسهم، فوجدوا أن القوم الأوسيتي استولى على أراضيهم وبيوتهم في منطقة بريفوردي التي ألحقت إلى أوستيا سنة ١٩٤٤^(٣).

المجموعة الثانية: الأديغة - الأبخاز

- العنصر القبر دني: ببلغاريا في النصف الشمالي من الجمهورية.

- العنصر الأديغي: يتواجدون في النصف الشمالي لجمهورية بلغاريا.

- العنصر الأبخازي: يستقر في أبخازيا الواقعة تحت الحكم الجورجي.

- العنصر الشركسي: يقطن جزءاً من جمهورية كارثشيف شيركيسيا^(٤).

(١) نذير الجرمان، المرجع السابق، ص ٥.

(٢) نذير الجرمان، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) عاطف معتمد عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٦-١٧.

(٤) عاطف معتمد عبد الحميد، نفس المرجع، ص ١٧.

• الألتايبية: تحتل المجموعة التركية الصدارة فيها، والاثنية الأرمنية لها وضع خاص، وتضم كذلك الأوزيك، والقيرغيز، والأذريين، والقازاخ، والتركمان، والنتار، بالإضافة إلى الليتشفافاش والبشكير.

• الأورالية: تضم الشعوب المنحدرة من أصل فيني، وتلك الأقوام لم تقطن الأورال، بل تتمركز في المناطق الغربية باتجاه البلطيق، وحسب إحصاءات ١٩٨٩ يبلغ عددهم حوالي ٢٨٦،٧١٧،٠٠٠ نسمة

كما وضم الاتحاد السوفياتي فسيفساء خاصة من تنوع العقائد والديانات، فضلاً عن اختلافات واضحة في العادات والتقاليد النابعة من ثقافات الشعوب التي انضوت تحت لواء هذا الاتحاد، فتعتبر دولة روسيا دولة مسيحية أرثوذكسية، ويدين سكانها بالديانات التالية:

المسيحية الأرثوذكسية: ويشكل المسيحيون الأرثوذكس الروس نسبة تبلغ ٤١٪ .

الإسلامية: يشكل مسلمو إسبانيا ما نسبته ٦،٥٪ .

اليهودية: شكلوا جزءاً كبيراً من تاريخ الشتات اليهودي، حيث بلغوا ٥،٢٥٠،٠٠٠ نسمة.

بلا ديانة: يشكل الروس الذين لا دين لهم ما نسبته ١٣٪

و ٥،٥٪ من الروس لم يقرروا دياناتهم^(١).

الفقرة الثالثة: دول الاتحاد السوفيتي ودور روسيا

تضم دول الاتحاد السوفيتي خمس عشرة جمهورية، نذكرها في ما يلي^(٢):

• الجمهورية الروسية السوفيتية الاتحادية الاشتراكية: وهي ما تعرف حالياً باسم روسيا، وعاصمتها موسكو، حيث إنها انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٢م.

• الجمهورية الأوكرانية السوفيتية الاشتراكية: وهي ما تعرف باسم أوكرانيا في يومنا هذا، وعاصمتها خاركييف، وقد انضمت إلى الاتحاد في عام ١٩٢٢م، ومن الجدير بالذكر بأنه تم تغيير اسم العاصمة السابقة، وأصبحت تعرف اليوم باسم كييف.

(1) Russia Population 2018, www.worldpopulationreview.com, Retrieved 24-7-2018. Edited

(2) Former Soviet Union (USSR) Countries, www.worldatlas.com, Retrieved 17-8-2018. Edited.

- الجمهورية الأوزبكية السوفيتية الاشتراكية: وعاصمتها سمرقند، أما حالياً فهي أوزباكستان وعاصمتها طشقند، ويشار إلى أنها انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٤م.
- الجمهورية الكازاخية السوفيتية الاشتراكية: وعاصمتها ألماتي، وهي معروفة باسم كازاخستان من بعد تفكك الاتحاد، حيث انضمت إليه في عام ١٩٣٦م.
- جمهورية بيلاروسيا السوفيتية الاشتراكية: أو بيلاروسيا حالياً، وعاصمتها مينسك، والتي انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٢م.
- الجمهورية الأذرية السوفيتية الاشتراكية: أو ما تعرف باسم أذربيجان في يومنا هذا، وعاصمتها باكو، ومن الجدير بالذكر بأنها انضمت إلى الاتحاد السوفيتي منذ بدايته في عام ١٩٢٢م.
- الجمهورية الجورجية السوفيتية الاشتراكية: والتي يطلق عليها اسم جورجيا وعاصمتها تبليسي، ومن الجدير بالذكر بأنها ليست جورجيا الأمريكية، حيث إنها انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٢م.
- الجمهورية الطاجيكية السوفيتية الاشتراكية: وعاصمتها الأساسية السابقة والحالية هي دوشنبه، أما اسمها فقد تغير من بعد تفكك الاتحاد، وهي معروفة اليوم باسم طاجاكستان، والتي انضمت إلى الاتحاد في عام ١٩٢٩م.
- الجمهورية المولدوفية السوفيتية الاشتراكية: يطلق عليها اسم مولدافيا من بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث إنها انضمت إليه في عام ١٩٤٠م، ومن الجدير بالذكر بأن العاصمة لم تتغير وهي كيشيناو.
- الجمهورية القيرغيزية السوفيتية الاشتراكية: حيث إنها انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٦م، وكانت وما زالت عاصمتها الحالية بيشك، أما اسم الجمهورية فقد أصبح معروفاً في هذا اليوم باسم قيرغيزستان.
- الجمهورية الليتوانية السوفيتية الاشتراكية: وعاصمتها فيلنيوس، والتي انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٠م، وهي معروفة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي باسم ليتوانيا.
- الجمهورية التركمانية السوفيتية الاشتراكية: والمعروفة اليوم باسم تركمانستان، وعاصمتها عشق أباد، والتي ما زالت العاصمة الأساسية للدولة الحالية، ويشار إلى أن تركمانستان انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٤م.

- الجمهورية الأرمينية السوفييتية الاشتراكية: وهي أرمينيا وعاصمتها يريفان، حيث إنها انضمت إلى الاتحاد في عام ١٩٢٢م.
 - الجمهورية اللاتفية السوفييتية الاشتراكية: أو لاتفيا كما يطلق عليها اليوم، والتي انضمت إلى قائمة الدول الاشتراكية والسوفييتية في عام ١٩٤٠م، ويشار إلى أن عاصمتها لم تتغير، وهي ريغا.
 - الجمهورية الإستونية السوفييتية الاشتراكية: والتي انضمت إلى الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٠م، وعاصمتها تالين، وهي معروفة اليوم باسم دولة إستونيا. وهناك دول أخرى مثل:
 - الجمهورية الاشتراكية السوفييتية الأبخازية: والمعروفة اليوم باسم أبخازيا وهي دولة غير معترف بها من قبل غالبية الدول، حيث كانت جزءاً من الجمهورية الجورجية الاشتراكية، والتي استقلت عنها في عام ١٩٣٧م.
 - جمهورية خراسان الشعبية السوفييتية: والتي كانت مقسمة ما بين كل من تركمانستان وأوزباكستان في السابق.
 - جمهورية بخارى الشعبية السوفييتية: والتي تنتمي إلى طاجكستان، وأوزباكستان وتركمانستان في السابق.
 - الجمهورية الكريلية - الفنلندية السوفييتية الاشتراكية: تعرف حالياً باسم كاريليا والتابعة لدولة روسيا^(١).
- قبل وقت طويل من تفككه في عام ١٩٩١، كان الاتحاد السوفييتي متماهيا مع "روسيا" أكثر مما كان الحال عليه مع بقية الجمهوريات. العديد من المظاهر التي كانت تشير إلى "إضفاء الطابع الروسي" على الاتحاد السوفيتي، فعلى مستوى قياده اثنان فقط من قادة الاتحاد الثمانية كانوا من غير الروس، وكان تسعة من المندوبين الدائمين للاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة من الروس باستثناء أندري جروميكو (١٩٤٦ - ٤٨٨).

خلال حكم الاتحاد السوفياتي تم اتباع سياسة "الروسنة"، والذي تشير في خلاصتها إلى نوع من الاستيعاب الثقافي لغير الروس - أي السياسات والاتجاهات الرسمية وغير الرسمية لروسيا الإمبراطورية والاتحاد السوفيتي. (فيما يتعلق بالناخبين الوطنيين والأقليات القومية) التي تهدف

(1) WORKERS OF THE WORLD, UNITE! THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS USSR COUNTRIES, www.ribttes.com, Retrieved 17-8-2018. Edited.

إلى إدامة الهيمنة الروسية على القطاعات كافة^(١). ببساطة ، "تعميم اللغة الروسية" (جانبا من جوانب "الروسنة") ، يعني جعل روسيا السيد أو صاحبة الدور المحوري المكونة للاتحاد السوفيتي. إن بعض الخطب التي ألقاها قادة الاتحاد السوفيتي وأصولهم تدعم وجهة النظر هذه. في الواقع ، يبدو ذلك من البداية ، تم تشكيل الاتحاد السوفيتي لاحتواء روسيا واستيعاب الجمهوريات الأخرى المزعومة. ربما كان هذا هو السبب الذي جعل ستالين ، وهو نفسه غير روسي ، وضع روسيا في موقع محوري في الاتحاد السوفيتي المنشأ حديثاً عندما قال ، في جملة أمور:

"لكن ، أيها الرفاق ، اليوم ليس مجرد يوم للخلاص ، بل هو في نفس الوقت يوم انتصار روسيا الجديدة على روسيا القديمة ، وروسيا التي كانت الشرطي لأوروبا ، وروسيا التي كانت الجراد لآسيا. اليوم هو يوم انتصار روسيا الجديدة، التي حطمت سلاسل القمع الوطني، الانتصار المنظم على العاصمة، خلقت دكتاتورية البروليتاريا، أيقظت شعوب الشرق، الهمت عمال الغرب ، حولت العلم الأحمر من راية الحزب إلى راية الدولة، وتجمع حول ذلك راية شعوب السوفيت الجمهوريات من أجل توحيدهم في دولة واحدة، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، النموذج الأول للجمهورية الاشتراكية السوفيتية العالمية في المستقبل"^(٢).

كان تكوين المندوبين إلى أول مؤتمر للسوفييت في الاتحاد السوفياتي الذي انعقد في موسكو في ٣٠ ديسمبر ١٩٢٢ مؤشراً لا لبس فيه على حقيقة أن الاتحاد السوفياتي كان سيتم إنشاؤه لروسيا ولكن سيستوعب الجمهوريات الأخرى. من بين ٢٢١٥ مندوباً ، كان ١٧٢٧ (٧٨ %) من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية ، و ٣٦٤ (١٦ %) من جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، و ٩١ من اتحاد القوقاز ، و ٣٣ من جمهورية روسيا البيضاء الاشتراكية السوفيتية^(٣). وذلك كان مؤشر بأن العنصر الروسي كان العمود الفقري الديموغرافي للاتحاد السوفياتي.

في ضوء التفوق الديموغرافي والجغرافي لروسيا في الاتحاد كانت روسيا هي الأكبر والأكثر اكتظاظاً بالسكان حيث تبلغ مساحة أراضيها حوالي ١٧,٠٧٥ مليون كيلومتر مربع ، وتشكل ما

(1) For a detailed examination of this, see Theodore R. Weeks, "Russification/Sovietization", European History Online, 2010 retrieved from <http://leg-ego.eu/en/threads/models-and-stereotypes/russification-sovietization> on 10 October 2017 and Petr Dostál and Hans Knippenberg, The "Russification" of Ethnic Minorities in the USSR, Eurasian Geography and Economics, May 2013, pp. 197–219.

(2) "The Formation of the Union of the Soviet Republics", Speech Delivered at the First Congress of Soviets of the U.S.S.R, 30 December 1922, p. 1.

(3) See Pravda, No. 298, 31 December 1922, p. 2.

يقرب من ٧٦٪ من إجمالي مساحة الاتحاد البالغ ٢٢,٤ مليون كيلومتر مربع ، في حين أن عدد سكانها البالغ ١٤٨ مليون نسمة شكّل ٥١٪ تقريباً من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي الذي بلغ ٢٨٨,٧ مليون.

إذا أخذنا في الاعتبار أن خمسة من الجمهوريات الخمسة عشرة في الاتحاد السوفياتي السابق (أوكرانيا ، وبيلاروسيا وجمهوريات البلطيق الثلاث) كانت أعضاء في الأمم المتحدة في الوقت الذي حلّ فيه الاتحاد وبالتالي ان تم استثناء عدد سكان (٧٠,١ مليون نسمة) ومساحة (٩٨٦٠٠٠ كلم^٢) هذه الجمهوريات الخمسة، تصبح حصة روسيا من سكان الجمهوريات العشرة المتبقية ٦٨% ، تليها أوكرانيا إحدى الجمهوريات الخمسة التي تحوز على عضوية الأمم المتحدة وهي في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان ولم تتجاوز ما يقارب ثلث سكان روسيا.

لعبت روسيا دوراً قيادياً في تكوين الاتحاد و من بعده في ادارة الحكم و من خلال سيطرة القاده الروس على كافة المستويات وخاصة ما ارتبط بالقرار المركزي، هذا ما كان سينعكس حكماً على اي صيغة سيرسي عليها الانهيار وما بعده، خاصة مسألة وراثه الاتحاد السوفياتي.

المبحث الثاني

الاسباب الداخلية والدولية لانهيار و مظاهره

شكّل انهيار الاتحاد السوفياتي نتيجة للعديد من الأسباب الداخلية و الخارجية، ولعبت السياسات الداخلية التي اتبعتها غورباتشيف دوراً أساسياً في اضعاف القرار المركزي وخاصة عندما مضى في تطبيق سياسة البيريسترويكا، الى جانب العامل الاجتماعي وظهور النزعات القومية نحو الاستقلال في ظل أوضاع اقتصادية متردية. سننتعرض في هذا المبحث لكافة هذه الاسباب الى جانب مظاهر النفكك .

الفقرة الأولى: أسباب الداخلية لانهيار الاتحاد السوفياتي

في الثمانينات بانّت علامات الهرم واضحة على جسد هذه الامبراطورية، ما حدا بميخائيل غورباتشيف، الذي اعتلى السلطة عام ١٩٨٥ الى المسارعة في صياغة الاصلاحات وتطبيقها. وهكذا أرادت البريسترويكا (اعادة البناء) القيام باصلاح متعدد

الأشكال والأوجه، يشمل دوائر الاقتصاد والديبلوماسية والعلاقات مع الغرب والولايات المتحدة.^(١)

وساهم الاتساع الجغرافي للاتحاد السوفياتي، وتنوع البيئات والأقاليم الجغرافية، وطول الحدود البرية والبحرية، بفرض أعباء جد ثقيلة على ميزانيته وكانت على حساب رفاهية الشعب السوفياتي.

تعدّ تغييرات غورباتشوف «القائد الأخير للاتحاد السوفياتي» من أكثر العوامل التي أدت إلى تسريع سقوط الاتحاد، حيث غيرت هذه الإصلاحات الأنظمة والقوانين التي اعتاد عليها الشعب، وأثرت التغييرات أيضاً على النخب الاقتصادية والسياسية، وبالتالي أصبحت الحكومة ضعيفة، وبدأت الانتقادات توجّه ضدها، وبهذا تمّ إنهاء الحكم السوفياتي عام ١٩٩١.^(٢)

البند الأول: سياسياً - البريسترويكا ومصرع الاتحاد السوفياتي

شكّلت حركة غورباتشوف باتجاه الشيوعية الأوروبية الخطوة الأولى على طريق تدمير الاتحاد السوفياتي. لكن كانت حركة القيادة الحزبية السوفياتية هذه قبل عام ١٩٨٥ سرية، ولم تحصل حينما جرت، تحت غطاء سلطة السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي، تصفية كبرى للكوادر وتغيير وجهة كل الماكينة الأيديولوجية.

بهذا الخصوص أجريت استطلاعات الرأي العام بشكل منتظم منذ عام ١٩٨٩، وبدأ من عام ٢٠٠٠ جرى قياس الرأي العام عبر استفتاءات كبيرة كل خمسة أعوام بمناسبة الذكرى الدورية للبريسترويكا. وعلى هذا الأساس توفرت مادة بحثية تجريبية ضخمة.

لكن يجب أن نضع في الحسبان أنه، مع أن معاداة السوفييت تمثل أيديولوجية رسمية للفريق المنتصر في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والذي يشكل اليوم قلة مسيطرة، لكن لم يجر علناً قياس مدى تأييد المجتمع للقيم الجديدة المناهضة للمشروع السوفياتي. ونظراً لأن وسائل الإعلام الجماهيري تعمل على خدمة القلة الحاكمة وتحرف الواقع،

(١) غسان العزي، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(2) Exploring 5 Reasons for the Collapse of the Soviet Union", www.graduate.norwich.edu, Retrieved 12-12-2017. Edited.

يترتب علينا الاستناد على نتائج استطلاعات مختلفة متناقضة منشورة في أدبيات خاصة بهذا الشأن^(١).

عبر منظروا البريسترويكا أنفسهم عن هذا الأمر بصورة مبهمّة، فجاء في التقرير الكبير "صندوق غورباتشوف" بعنوان «بريسترويكا- عشرون سنة خلت» التالي:

«٧٠ إلى ٨٠ ٪ من الروس يؤيدون إلى هذه الدرجة أو تلك، القيم الديمقراطية الأساسية التي حملتها البريسترويكا إلى حياتنا».

إن تسمية البريسترويكا "ثورة ملايين" شيء شبيه ببدع جورج أورويل. وجاء في تقرير "صندوق غورباتشوف" في الذكرى الدورية لإعلان البريسترويكا (٢٠٠٥) حول "مجموعة دعم" البريسترويكا:

"تعول القيادة الجديدة على الدعم الثابت من قبل مجموعتين من البيروقراطية الوطنية. أولهما المفكرون الحزبيون الذين تشكلت آراؤهم تحت تأثير قوي لمرحلة ذوبان الجليد الخروشوفية. فهم، على صعيد الأيديولوجية، سعوا إلى اشتراكية بوجه إنساني - المقولة الموحية بأفكار الجمع بين الرأسمالية والاشتراكية. عنت البريسترويكا لهم فرصة لمتابعة التغيرات الإيجابية المبدوءة خلال سني حكم نيكيتا خروشوف والمنقطعة بتكرار الستالينية في مرحلة الركود البريجنيفية. المجموعة الثانية وهي التكنوقراطيون الذين يديرون الاقتصاد السوفييتي ويقومون بتبصر واع وضعه الفعلي".

"بالنسبة للجماهير الشعبية، يبدو أنه لم يعطى غورباتشوف الفرصة لغرس اشتراكية بوجه إنساني. يشتكى واضعي التقرير من أن "مخططي الإصلاح والنخبة المفكرة في الاتحاد السوفييتي لم يحسبوا حساباً لبروز ظواهر التعصب القومي وما يتلو ذلك من انشقاق وعداوة. كما هو معلوم، كانت الفوضوية الشعبية الروسية دائماً الوجه الآخر للدولتية الشعبية. فأجبت الحماس التمردية ضد الدولة عن سابق قصد بعض المجموعات النخبوية". قالوا الفوضوية الشعبية أوصلت الأمر إلى حالة حرجة! ليس

(١) سيرغي قره-مورزا، الاتحاد السوفييتي من النشأة إلى السقوط، ترجمة د. شوكت يوسف، الهيئة السورية العامة للكتاب- وزارة الثقافة، ٢٠١٩، ص ٣٠٥.

لدى أي جماعة فوضوية في العالم موقف أكثر مناهضة للدولة من خطب غورباتشوف (١).

ثم جاء الغلاسنوست لتبجح الشفافية التي سمحت بإعادة النظر في المحرمات عبر مناقشة تاريخ الممارسات السياسية منذ لينين مروراً بستالين وصولاً إلى بريجنيف. حتى الأيديولوجية نفسها صارت محل نقاش وتساؤلات بعدما كانت فوق كل اعتبار. ثم فجرت البريسترويكا كل الأقفال وفتحت الأبواب على مصاريعها، فدخلت الرياح العاتية لتحطيم كل شيء، بما في ذلك حكم غورباتشيف نفسه. لقد سقط هذا الأخير تحت عبئ طموحه الاصلاحى المفرط الذي أراد بسرعة فائقة أن يحول المجتمع ويقطع مع الدوغمانية ويقطب الاقتصاد وينهي الحرب الباردة. (٢)

البند الثاني: الاسباب الاجتماعية لانهايار الاتحاد السوفياتي - النزعات القومية

يمكن ربط سقوط الاتحاد السوفيتي ببنية الاتحاد وقوميته، حيث كان الاتحاد السوفيتي يتألف من ١٥ جمهوريّة اشتراكية سوفيتية كان من الممكن أن تكون عنصر غنى ثقافي وحضاري للاتحاد، إلا أن عدة عوامل حالت دون ذلك، سنحاول الإشارة إليها.

تعددت القوميات البشرية، حيث بلغ عدد القوميات ٣٢ قومية، وهذا ما يدفعنا للقول أن هذا التركيب البشري الشديد التنافر لا يمكن دمجها أو صهره في بوتقة ايديولوجية مفروضة، تحت حكم مركزي مستبد، بالإضافة الى السلطة المركزية التي مارست ضغوطات شديدة على الحريات الدينية.

اشتمل الاتحاد على العشرات من اللغات والثقافات المختلفة كما سبقت الإشارة، ورغم الجهود التي بُذلت لصهر هذه الثقافات في بيئة حضارية واحدة، لم تنفق الكثير منها مع بعضها البعض، مما جعل هذا الاختلاف يقود إلى تشكل الأقليات العرقية من قبل الأغلبية الروسية، الأمر الذي نتج عنه توتر في مختلف المقاطعات وخاصة في القارة الأوروبية، وفي عام ١٩٨٩م تغيّر النظام البولندي بفعل الحركات القومية في أوروبا الشرقية، وانتشرت الحركات القومية بسرعة رهيبه إلى تشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا، وبدأ العديد من الحلفاء السوفياتيين بالانقسام على أساس أصولهم العرقية، مما أدى إلى تكوين الحركات الانفصالية في أوكرانيا، وبيلاروسيا، ودول البلطيق. وهكذا بدأ

(١) سيرغي قره- مورزا، المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٢) غسان العزي، المرجع السابق، ص ١٨٩.

الانسحاب والاستقلال عن الاتحاد السوفيتي، وبالتالي ضعفت القوة المركزية للاتحاد السوفيتي. وبحلول عام ١٩٩١م كانت نهاية الاتحاد السوفيتي^(١).

أما من الناحية العرقية، فيتميز الاتحاد السوفياتي عرقياً ما بين قسمه الأوروبي الذي تتفوق فيه المجموعة السلافية، وفي مقدمها الروسية، وباقي القوميات التي عانت من المطاردات نحو السفح الغربي لجبال الأورال أو باتجاه وادي الفولغا الأوسط، وقد أدى ذلك لاضطراب الوضع نتيجة تجاور المسلمين مع المسيحيين من الجهتين الاثنية والعرقية ما بين الروس المزارعين والتتار الرعويين. وقد مثل الروس الأغلبية الساكنة في جمهوريات الاتحاد مثل كازاخستان، الأمر الذي جعل السلافية الروسية تتفوق على باقي القوميات وتسيطر على مراكز صنع القرار فيها، وبخاصة تحديد مصير باقي القوميات، بالرغم مما يقوم به مجلس القوميات في الدفاع عن مصالح وانشغالات المجموعات العرقية. كما أدت هيمنة الروس على مقاليد الحكم بالحزب الشيوعي المركزي والأحزاب الشيوعية الحاكمة في الجمهوريات الاتحادية الاشتراكية إلى إقصاء العناصر الوطنية، وبالتالي ظهور مشكلة القوميات^(٢).

البند الثالث: الأسباب الاقتصادية لانهايار الاتحاد السوفياتي

كانت طبيعة النظام الاقتصادي مركزيا موجهها لا مجال فيه للمبادرات، أنه نظام مفروض على المجتمع باعتباره جزء لا يتجزأ من الأيديولوجية السياسية، وقد أدى الى اتساع الهوة وتباعد بين السلطة والشعب، وفي بداية الثمانينيات تدنى الاقتصاد الى درجة الركود، ففي الميدان الزراعي وبالرغم من الامكانيات الكبيرة، الا أن الاتحاد السوفياتي يضطر الى استيراد كميات ضخمة من القمح. أما في الميدان الصناعي كان الاهتمام منصبا على الصناعات الثقيلة والفضائية، إهمال الصناعات التحويلية التي تلبى حاجيات المجتمع. وفي الميدان التجاري كانت العلاقات التجارية للاتحاد السوفياتي تدرج في اطار خدمة الاهداف السياسية وتصدير الشيوعية^(٣).

(1) Exploring 5 Reasons for the Collapse of the Soviet Union", www.graduate.norwich.edu, Retrieved 12-12-2017. Edited.

(2) عبد الرحمن حميدة، المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(3) غضبان ميروك، المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٢٩١.

فعلى الصعيد الداخلي وأكثر دقة حول الأوضاع الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي فان تقديرات وكالة المخابرات المركزية لم تشر الى أن الاقتصاد السوفياتي كان مليئاً بالثقوب^(١).

قبل استلام غورباتشوف السلطة كان معدل النمو ٣,٣% عام ١٩٨٥ و زاد في بداية حكمه حتى وصل الى ٤,٣% عام ١٩٨٦، بينما لم يتجاوز ٢,١% في الفتره الواقعه بين ١٩٤٥ و ١٩٨٥ مما يعني أنه بالرغم من حالة اللاقرار التي طبعت الحياة السياسية بعد بريجنيف فان النمو الاقتصادي لم يكن سيئاً بالمقارنه مع الولايات المتحدة ٢,٩%. ولم تكن هناك اي علامات على الانهيار. والمشكلات الاقتصادية برزت فعلا في عهد غورباتشوف تحديداً. لكن الانهيار الاقتصادي قي الاتحاد السوفياتي تعود الى عوامل اقتصادية منها:

أولاً: التباطؤ في النمو الاقتصادي السوفياتي منذ نهاية السبعينات الناتج عن:

- الانخفاض المتزايد في القوة العاملة والمواد الاولية خاصة النفط ومحدودية اتساع رقعة الانتاج الزراعي.
- ارتفاع نسبة الاستهلاك للناتج المحلي وارتفاع الموارد المخصصه للمشاريع السكنية.
- المركزية الشديدة في التخطيط والتوسع الكبير في البيروقراطية.

ثانياً: المركزية المتشددة تفرض آلية كابحة على تطور الاقتصاد السوفياتي مما يعني استفحال البيروقراطية وانعدام الحوافز لزيادة الانتاج وتوسعه. وفي اطار الاصلاحات التي حاول غورباتشوف انعاش الاقتصاد بها قانون منشآت الدولة الاقتصادية عام ١٩٨٨ المتضمن التخفيف الكبير من شمولية التخطيط المركزي ومن عدد المراكز الادارية البيروقراطية واعطاء المنشآت الاقتصادية درجة من الاستقلال الذاتي وفتح الأسواق أمامها^(٢). يحدوه في ذلك اتاحة الفرصه أمام اقتصاد السوق في تطوير معدل النمو وتحريك الاقتصاد.

(١) لستر ثارو، الصراع على القمة، ترجمه أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ١٩٩٥، عدد ٢٠٤، ص ٩.
(٢) محمد الاطرش، البيروسترويكا والاشتراكية والرأسمالية، المستقبل العربي ١٢٩، تشرين الثاني ١٩٨٩، ص ١٧.

لكن الامور أفلتت بهذا التغيير "فعندما أضعف غورباتشوف سلطة الجهاز القديم للتخطيط المركزي خلق أوضاعا استحال معها العوده الى الماضي. ذلك أن ما حدث كان أكثر عمقا من فتح الباب أمام التغيير. فما أن فتح الباب مجرد فرجه حتى تمزق النظام لا على يد غورباتشوف، بل على أيدي آلاف المواطنين السوفييات الذين أصبحوا ببساطه غير مستعدين للتعاون معه. وعندما تلاشى تعاونهم الطوعي مع النظام القديم تلاشى النظام نفسه^(١).

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية تنامت الحركات المناوئة للاتحاد السوفياتي مطالبة بالاستقلال (جمهوريات البلطيق) التي احتضنها الغرب واشترط استقلالها مقابل الدعم الاقتصادي لموسكو. الأمر الذي أدى الى مزيد من التوتر السياسي الداخلي فكان انقلاب المحافظين نتيجة حتمية له (١٩٩١/٨/١٩)^(٢). وقد أدرك الجميع في الاتحاد السوفياتي من أقصى اليمين الى أقصى اليسار أن النظام القديم قد وصل الى نهايته^(٣).

الفقرة الثانية: الاسباب الدولية لانهاية الاتحاد السوفياتي

ساهمت التدخلات العسكرية سواء المباشرة وغير المباشرة بواسطة حلفائه و عملائه كما حدث في كمبوديا عندما زحف عليها الجيش الفيتنامي أو في أنغولا عندما تدخلت القوات الكوبية. وكان البعض مباشرا مثل غزوه لأفغانستان في ديسمبر ١٩٨٩، ولا شك أن هذه العمليات العسكرية أرهقت الخزينة و ضاعفت من الأعباء المالية، وقللت الاستثمارات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

وتسببت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتي، حيث كانت هذه الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكانت مصدر قلق كبير على الصعيد الدولي، وبدأت استعدادات الولايات المتحدة لحرب من خلال تطوير أسلحة للانتقام، وكانت تُسمى هذه الأسلحة بالثالوث الاستراتيجي Strategic Triad ، والتي شملت قاذفات قنابل بعيدة المدى، وغواصات حربية، وصواريخ أرضية، وأدى هذا إلى نشوء ما يُدعى بـ "سباق التسلح النووي"، وذلك لأنّ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قامتا بتخزين أكبر عدد ممكن من الأسلحة النووية^(٤).

(١) لسترو ثارو، المرجع السابق، ص ٩.

(٢) محمود عزمي، الاتحاد السوفياتي تحت قيادة غورباتشوف، الفكر العربي الاستراتيجي رقم ٣٨، تشرين الثاني ١٩٩١، ص ٩.

(٣) لسترو ثارو، المصدر السابق، ص ١٠.

(٤) ALIA HOYT, "How Communism Works" ·www.people.howstuffworks.com, Retrieved 12-12-2017. Edited.

منذ الستينيات، زادت الولايات المتحدة وتيرة الحرب الباردة إلى أعلى مستوياتها، ودخل رونالد ريغان البيت الأبيض كمعارض للاتحاد السوفيتي عام ١٩٨١م، ووصف الاتحاد بالإمبراطورية الشريرة، وأدت قيادة ريغان إلى زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي، حيث دعم مبادرة الدفاع الأمريكي «سدي» Strategic Defense Initiative (SDI)، التي قامت بتدمير القوة النووية السوفيتية من خلال تدمير الصواريخ السوفيتية، كما دمر ريغان الاقتصاد السوفيتي من خلال عزل الاتحاد السوفيتي عن بقية الاقتصاد العالمي، وخفض أسعار النفط إلى أدنى مستوى، وهذه الأعمال كانت سبباً في انهيار الاتحاد السوفيتي (١).

اتسمت سياسات غورباتشوف بالتراجعية في ظل الواقع الداخلي المأزوم مما زاد الأمر تعقيداً خاصة عندما قام ومن جانب واحد على إيقاف التجارب النووية في صيف ١٩٨٥ لفترة زمنية محددة تحت عنوان "الموراتوريوم" وأوقف أيضاً تجارب الأسلحة المضادة للأقمار الاصطناعية لتوفير مناخ جيد لقمة جينيف المزمع عقدها في خريف ١٩٨٥ التي لم ينتج عنها سوى التعارف وتبادل وجهات النظر.

أطال غورباتشوف فترة "الموراتوريوم" لكن الولايات المتحدة استمرت في تطوير برنامجها الدفاعي الاستراتيجي (حرب النجوم) واستمرت في سياسة ابتزاز نووي بالحديث عن الغاء سالت ٢، وعرض عضلات بارسال سفنها الحربية تجاه المياه الإقليمية السوفياتية.

مع تخلي غورباتشوف عن مبدأ المساواة في تخفيض الأسلحة النووية والتخلي عن تخفيض متبادل بين الشرق والغرب في الأسلحة البالسيتية والغواصات النووية، ازدادت أزمته ولم تنجده هذه التنازلات في ثني الأمريكيين عن برنامج حرب النجوم "لان الغرب كان يعتقد بأن الروس يخافون حرب النجوم ولذلك سيقدمون كل التنازلات، ولهم مصلحة في نزع السلاح أكثر مما في الولايات المتحدة الأميركية" (٢).

أضاع غورباتشوف مع الأمريكيين الكثير من الوقت ومضى في نشاطاته الانفراجيه فوق عام ١٩٨٨ اتفقيه الغاء الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى وعلن من طرف واحد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تخفيض القوات المسلحة السوفياتية من

(1) Exploring 5 Reasons for the Collapse of the Soviet Union", www.graduate.norwich.edu, Retrieved 12-12-2017. Edited.

(٢) محمود عزمي، المرجع السابق، ص ١٣.

أوروبا الشرقية. و أعلن عن وقف اطلاق النار في أفغانستان مطلع ١٩٨٩ و أعلن عن انتهاء الحرب الباردة.

لاقي إعلان غورباتشوف صدى واسعاً في أوروبا الشرقية فاجتاحتها منذ صيف ١٩٨٩ حركة تغيير مهمة أدت الى انهيار النظم الاشتراكية فيها الواحد تلو الآخر وبنسب متفاوتة بين الاصلاحات والتغييرات الجذرية. ثم كانت قمة بوخارست في تموز ١٩٨٩ بين دول حلف وارسو حيث أكد الزعيم السوفياتي على حرية كل طرف في ادارة شؤونه مع التأكيد على احترام الآخرين وبهذا تعتبر قمة بوخارست بداية نهاية حلف وارسو وتكتل دول أوروبا الشرقية.

وفي ضوء هذه التطورات في اوروبا الشرقية عقدت قمة مالطا في كانون الأول ١٩٨٩ بين بوش و غورباتشوف لتؤكد على أهمية ما يجري في أوروبا الشرقية. أكد غورباتشوف على متابعة سياسته بمعنى آخر ترسيخ نتائج هذه التطورات التي هي بمثابة انهاء لنتائج مؤتمر يالطا الذي انعقد في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ في شبه جزيرة القرم بين ستالين وروزفلت وتشرشل والذي أسفر عن تقسيم أوروبا بين شرقية تحت النفوذ السوفياتي و غربية تحت النفوذ الأمريكي وكان من نتائجه أيضاً تقسيم ألمانيا. فكانت هذه القمة بداية نهاية الثنائية القطبية في العلاقات الدولية^(١).

الفقرة الثالثة: مظاهر تفكك المعسكر الشرقي في ألمانيا والاتحاد السوفياتي

يعود تفكك الكتلة الشرقية وانهيارها أساساً الى تفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره ، ويعني ذلك اختفاء الأيديولوجية الشيوعية، وانتهاء الحرب الباردة، وتوقف السباق نحو التسليح الاستراتيجي والنووي، وانتهاء المواجهة المسلحة والمدمرة غير المباشرة بين المعسكرين على أرض الدول المتخلفة، وتم كل ذلك لصالح سيادة النظام الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً و ثقافياً^(٢).

نصت اتفاقية توحيد الألمانيتين الموقعة في ٥ أيار ١٩٩٠ على توحيد ألمانيا الديمقراطية الشرقية و ألمانيا الاتحادية الغربية في دولة واحدة عاصمتها برلين بعد تحطيم الجدار الفاصل بينهما. ثم ترسيم الحدود مع بولونيا، و التزام ألمانيا الموحدة باحترام سيادة الدول المجاورة ، والتزام الاتحاد السوفياتي بسحب قواته العسكرية ،وتعهد فرنسا وانجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية

(١) صبح علي، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢) غضبان ميروك، المرجع السابق، ص ٥٨٨.

بانسحابهما من كل التراب الألماني. وقد ساهم توحيد ألمانيا في دفع باقي الدول المكونة للاتحاد السوفياتي إلى الاستقلال.

الإعلان عن نهاية الاتحاد السوفياتي: أعلن ميخائيل غورباتشوف آخر رئيس للاتحاد السوفياتي في خطابه في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١ عن نهاية الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة واحترامه للاختيارات الجديدة للدول التي كونت الاتحاد السوفياتي سابقا، وتعهد به بعدم استعمال القوة العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للشعوب والقوميات التي أسست رابطة الدول المستقلة: أرمينيا ، أذربيجان، روسيا البيضاء، استونيا، جورجيا، كازخستان، قرغيزستان، لاتفيا ، لتوانيا، مولدافيا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، اوكرانيا، أوزبكستان. قيام رابطة الدول المستقلة وبداية تفكك الاتحاد السوفياتي: أعلنت جمهوريات بيلاروسيا وروسيا وأوكرانيا -بصفتهم الدول الأساسية التي أسست الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٢٢- في منسك في ٨ كانون الأول ١٩٩١ مايلي:

- عدم الاعتراف بالاتحاد السوفياتي في القانون الدولي ولا في الواقع السياسي.
- إقرار توقيع اتفاقيات ثنائية بين دول الرابطة للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والصحي وغيرها.
- التزام دول الرابطة بالتعايش السلمي وحسن الجوار واحترام السيادة والاستقلال.
- التزام دول الرابطة باحترام مبادئ الأمم المتحدة واتفاقية هلسينكي المؤكدة على احترام حقوق الأقليات والقوميات.

استقلت هنغاريا من المعسكر الاشتراكي وألغت نظام الجمهورية الشعبية، واعتمدت النظام السياسي الليبرالي التعددي القائم على الدستور والتداول السلمي للسلطة عبر تنظيم الانتخابات والفصل بين السلطات، كما أعلنت تشيكوسلوفاكيا عن استقلالها من المعسكر الاشتراكي خلال ثورة سياسية هادئة ألغت نظام الجمهوريات الشعبية وأسست النظام الحر التعددي ونظمت الانتخابات التشريعية الحرة، وانقسمت في ١ كانون الثاني ١٩٩٣ بشكل سلمي إلى دولتين، جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا. وقد حصلت نفس التحولات في كل من رومانيا وبولونيا وبلغاريا. وبذلك انتهى المعسكر الاشتراكي.

و ساهمت النفقات الاقتصادية والمالية الهائلة للاتحاد السوفياتي على الترسانة العسكرية وعلى دعم الحركات والتنظيمات الشيوعية وعلى الحروب الإقليمية بدول العالم الثالث وكذا

الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الليبرالية التي قام بها غورباتشوف بعد وصوله إلى الحكم سنة ١٩٨٥. في تفكك المعسكر الاشتراكي، واستقلال الدول المكونة له، ونهاية نظام القطبية الثنائية وظهور النظام العالمي الجديد القائم على القطبية الواحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث

وراثه روسيا لمقعد مجلس الأمن

يُشار إلى روسيا دائماً على أنها الدولة الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المنهارة ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تماماً كما كان الاتحاد السوفياتي خلفاً لروسيا القيصرية. بعد ثورة فبراير وتنازل الإمبراطور نيكولاس الثاني في ١٥ مارس ١٩١٧ ، تم تنحية سلالة رومانوف التي تعود إلى القرن الثالث عن العرش. وبنفس الطريقة أيضاً ، بعد ثورة أكتوبر والإطاحة بالحكومة المؤقتة بقيادة ألكساندر كيرنسكي ، تم تأسيس أربع جمهوريات اشتراكية على أراضي الإمبراطورية الروسية المنهارة. وكانت هذه هي الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الاتحادية الروسية عبر القوقاز ، والجمهوريات الأوكرانية الاشتراكية و الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية البيلاروسية. في ٢٨ ديسمبر ١٩٢٢ ، أنشأت هذه الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفياتي وجمهوريات إضافية في وقت لاحق. استمر الاتحاد السوفياتي سبعة عقود وانهار في عام ١٩٩١ مما أدى إلى تقطيع ١٥ من أعضاء النظام السوفياتي الجغرافي. بالنسبة لبعض العوامل التاريخية والديموغرافية التي قد تكون واضحة إلى حد ما - ولكن في كثير من الأحيان "الافتراض التقليدي" - كان الاتحاد الروسي ، الذي أنشئ في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ ، يعتبر الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي.

على وجه التأكيد، فرض تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانشقاؤه إلى أكثر من اثنتي عشرة دولة مستقلة على المجتمع الدولي مجموعة من المشاكل القانونية. ومن بين هذه المسائل وراثه روسيا لمقعد الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة ، بما في ذلك المقعد السوفياتي الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المعضله المركزيه في هذه المسأله تتمثل باعلان انتهاء الاتحاد السوفياتي كشخصية قانونية، وفي الأمم المتحدة تم التعامل مع مقعد مجلس الأمن المخصص للاتحاد السوفياتي بأن الاتحاد الروسي هو استمرار للاتحاد السوفياتي و بالتالي لخصت المسأله بتطبيق حالة تغيير اسم الدولة، وبالتالي تطبق النصوص القانونية الخاصة بهذه الحالة. فهل تغيير اسم الدولة يؤثر على عضوية الدولة المعنية؟ و كيف تعاملت الامم المتحدة مع حالات مشابهة ؟ كيف يصبح الاتحاد

الروسي استمرارا للاتحاد السوفياتي بعد اعلان انهائه القانوني؟ ولماذا في النهاية كانت روسيا هي الوريث لمقعد مجلس الأمن وليس احدى الدول الأخرى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي؟ .

الفقرة الأولى: احداث عشيه الانهيار

قبل حدوث الاضطرابات في عام ١٩٩١ ، كان الاتحاد السوفياتي يتألف من خمس عشرة جمهورية ، كان اثنان منها - أوكرانيا وبيلاروسيا - أعضاء أصليين في الأمم المتحدة (١) . أصبحت دولة الاتحاد السوفياتي عضواً دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باعتبارها إحدى الدول الراحية لمؤتمر سان فرانسيسكو (نيسان ١٩٤٥) التي أنشأت الأمم المتحدة (٢) . و كانت روسيا الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان ، من بين الجمهوريات الخمس عشرة .

وفي أعقاب الانقلاب الفاشل في موسكو آب ١٩٩١ ، اعترف عدد كبير من الدول باستقلال ثلاث من جمهوريات البلطيق في الاتحاد السوفياتي (ليتوانيا ولاتفيا وإستونيا) ، بما في ذلك معظم بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة. في ٦ أيلول ١٩٩١ ، اصدر الاتحاد السوفياتي قراراً أخرج الجمهوريات الثلاثة من صفوفه معترفاً باستقلالها (٣) . في ١٧ سبتمبر ١٩٩١ تم قبولهم في الأمم المتحدة (٤) . كان انقلاب آب أغسطس ١٩٩١ الصحوه الأخيرة قبل موت الاتحاد السوفياتي بعدما انتقلت كل الدول الدائرة في فلكه (المعسكر الشرقي السابق) الى المعسكر الآخر مع نهاية الثمانينات. هذا الانقلاب وضع الخاتمة الفعلية لسنوات حكم غورباتشيف الذي استقال في كانون الأول/ديسمبر ليخلفه قيصر من نوع جديد: بوريس يلتسين، من رجال النظام السابقين، الذي انتخب على رأس البرلمان الروسي في حزيران/يونيو ١٩٩١ ، ثم على رأس الفيدرالية الروسية بعد ذلك بسنة واحدة تماماً (٥) .

(١) كانت عضويتهم في الأمم المتحدة غير منطقية قبل عام ١٩٩١ من الناحية القانونية. منذ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية نفسها (دمج كما فعلت أيضاً أوكرانيا وبيلاروسيا) كان موضوع القانون الدولي وكان عضواً في الأمم المتحدة ، لم يكن هناك أي ميرر قانوني لعضوية الأمم المتحدة في أي من جمهورياتها التأسيسية ، تماماً كما من ولايات الولايات المتحدة سعت أو حصلت على عضوية الأمم المتحدة. من ناحية أخرى ، إذا كانت أوكرانيا وبيلاروسيا تعتبران دولتين مستقلتين لغرض العضوية في الأمم المتحدة ، فإن كل الجمهوريات الأخرى المكونة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية - ولكن ليس الاتحاد السوفياتي نفسه - كان ينبغي اعتبارها خاضعة للقانون الدولي و كان ينبغي قبول هذا في الأمم المتحدة. ومع ذلك ، فإن الاعتبارات السياسية وليس القانونية هي التي حملت اليوم: الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل ، في محاولة لتهدئة شكوك رئيس الوزراء السوفياتي ستالين بأن القوى الغربية ستهيمن على المنظمة الدولية في المستقبل ، والتي وافق عليها في قمة يالطا مؤتمر فبراير ١٩٤٥ لعضوية الأمم المتحدة في أوكرانيا وبيلاروسيا ، مما أكد للاتحاد السوفياتي ثلاثة أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. للاطلاع على انتقاد للوضع الذي تم إنشاؤه على هذا النحو ، انظر Hazard ، "الجمهوريات السوفياتية في القانون الدولي" ، في R. Bernhardt (ed.) موسوعة القانون الدولي العام ، التثبيت ١٠ (١٩٨٧) ٤١٨ ، ٤٢٠-٣ (بما في ذلك المراجع). (١) انظر المادة ٢٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة

(3) The New York Times, 7 September 1991, A4, col. 1.

(4) 28 UN Chronicle, No. 4 (December 1991) 49.

(٥) غسان العزي، المرجع السابق، ص ١٩٠.

خشي مراقبون كثيرون من انفجار الاتحاد السوفياتي على الطريقة اليوغوسلافية، لكنهم فوجئوا بأن الرؤساء السلافيين الثلاثة قرروا منع ذلك. ان اعلان الثامن من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (اعلان مينسك) الصادر عن الرؤساء، الروسي بورييس يلتسين والبيلا روسي ستانيسلاس شوشكفيتش والأوكراني ليونيد كرافتشوك والقائل بحل الاتحاد السوفياتي وتأسيس "مجموعة الدول المستقلة" هو صيغة مبتكرة لاعلان موت امبراطورية كانت قوة عظمى تغطي سدس اليابسة^(١). وفي ٢١ من الشهر نفسه، التحقت ثماني دول بهذه الدول السلافية الثلاث التي كانت قد أسست الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٢. وبذلك صارت "مجموعة الدول المستقلة" تضم اثني عشرة دولة. هذا القرار في نظر بعض المراقبين، كان مرتجلا ومستوحى من ظروف سياسية ملتبسة أو قائماً على تقدير خاص للانقلابات الاستراتيجية بعد انهيار جدار برلين في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩.

وبعد ذلك، عقد اجتماع ضم إحدى عشرة جمهورية ، عقدت في ألما آتا (عاصمة كازاخستان) في ٢١ كانون الأول ١٩٩١ ، وأصدر اعلانا بانتهاء الاتحاد السوفياتي وانتهائه كموضوع للقانون الدولي وأنه سيشكل من الآن فصاعدا "رابطة الدول المستقلة" . في ديباجة التصريحين اللذين تم تبنيهما في (مينسك) من قبل زعماء روسيا البيضاء وروسيا وأوكرانيا ، ذكر الموقعون الثلاثة أن "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بناء على القانون الدولي والواقع الجيوسياسي ، لم يعد موجودا"^(٢).

و ذكرت إحدى عشرة جمهورية مشاركة في مؤتمر ألما-آتا في الفقرة الخامسة من المنطوق في أول خمسة إعلانات صدرت عنهم أنهم "مع تشكيل رابطة الدول المستقلة ، فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتوقف عن الوجود".

خلال قيامنا بالبحث عن النص الاساسي لاعلان ألما آتا لاحظنا ان النص الاساسي لم يتضمن اي اشاره لاتفاق الدول الموقعه على الاعلان أن تحل روسيا محل الاتحاد السوفياتي في مقعد مجلس الامن^(٣).

تجدد الاشارة الى أن الدراسات التي عالجت هذه المساله بأغلبها تستند الى صحيفة التايمز الامريكية في عددها الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الأول عام ١٩٩١ حيث تضمنت مقالا حول

(١) نفس المرجع، ص ١٩٠.

(2) The New York Times, 9 December 1991, A8, col. 4.

(٣) الموقع الالكتروني لمكتبة الكونجرس الأمريكي ،
http://web.archive.org/web/20150614003632/http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/belarus/by_appnc.html

مقررات اعلان الما آتا و تضمنت بندا ينص على اتفاق الدول الموقعه على الاعلان بتولي روسيا مقعد مجلس الامن الذي كان مخصصا للاتحاد السوفياتي (1) خلافا للنص الأصلي لاعلان ألما آتا.

وأخيراً ، أغلق مصير الاتحاد السوفياتي في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١ باستقالة رئيسه ميخائيل غورباتشوف قبل يوم واحد ، أي في ٢٤ كانون الأول ١٩٩١ ، أحال الممثل الدائم للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة ، السفير ي. فورونتسوف ، إلى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من رئيس الاتحاد الروسي ، بوريس ن. يلتسين ، تفيد بأن:

يواصل الاتحاد الروسي (RSFSR) دعم عضوية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الأمن وجميع الهيئات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بدعم من بلدان رابطة الدول المستقلة. وفي هذا الصدد ، أطلب استخدام اسم "الاتحاد الروسي" في الأمم المتحدة بدلاً من اسم "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية". ويحافظ الاتحاد الروسي على كامل المسؤولية عن جميع حقوق والتزامات الاتحاد السوفياتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الالتزامات المالية. أطلب منكم النظر في هذه الرسالة كتأكيد لوثائق التفويض لتمثيل الاتحاد الروسي في أجهزة الأمم المتحدة لجميع الأشخاص الذين يحملون وثائق تفويض ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الأمم المتحدة (2) .

وبناء على ذلك ، قام الأمين العام بتعميم طلب السيد يلتسين برسالة توضيحية للسفير فورونتسوف من بين أعضاء الأمم المتحدة ، وأضاف أنه "أبلغ رئيس الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذه الرسائل ، لأنها تتعلق بمسائل تهم الجميع". أجهزة ومنظمات منظومة الأمم المتحدة (3) .

في غياب أي اعتراض ، استلم وفد الاتحاد الروسي المقعد السوفياتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي مجلس الأمن وفي الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، مع إجراء التغييرات المناسبة على لوحات الأسماء والعلم من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولم يقدم السفير فورونتسوف أي وثائق تفويض جديدة بصفته الممثل الدائم للاتحاد الروسي. في ٣١ كانون

(1) [NYT](#) and for the entire protocol see 31 I.L.M 1992, page 147-155

(2) See Appendix to UN Doc. 1991/RUSSIA of 24 December 1991

(3) UN Doc. 1991/RUSSIA, 1.

الثاني ١٩٩٢ ، كان الرئيس الروسي يلتسين حاضرا في مقعد الاتحاد الروسي في مجلس الأمن خلال "اجتماع القمة" للمجلس الذي حضره رؤساء الدول والحكومات (١)

وبالإضافة إلى روسيا ، حضر عضوان آخران من أعضاء رابطة الدول المستقلة (أوكرانيا وبيلاروس) ، بصفتهم أعضاء في الأمم المتحدة (٢). أما الأعضاء الثمانية المتبقون في رابطة الدول المستقلة ، فقد انضموا إلى الأمم المتحدة. في ٢ آذار ١٩٩٢ انضمت جورجيا إلى الأمم المتحدة في ٣١ تموز ١٩٩٢ ، بموجب قرار الجمعية العامة (٣) A / 46/241.

الفقرة الثانية: الاتحاد الروسي هو استمرار للاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة

خلال العقود الماضية كانت هناك حالات عديدة شهدت تغييرا في أسماء الدول الأعضاء أو شكل الحكومة فيها ،نتيجة لمتغيرات دستورية (أو غير دستورية) ،في أي من تلك المناسبات هذا التغيير في الاسم في حد ذاته لم يؤثر على مركز العضوية للدولة المعنية.

وهكذا فتغيير اسم الدولة يمكن أن ينتج عن تغيير على مستوى نظام الحكم أو تغييره بإرادة الدولة، فعندما أصبحت بعض الملكيات جمهوريات (مثل مصر في عام ١٩٥٢، العراق عام ١٩٥٨ وليبيا عام ١٩٦٨)، أي التغيير من النظام الملكي إلى الجمهوري، ومع التغييرات الناجمة عن ذلك الاسم، لم يستتبع أي تغييرات في حالة العضوية لتلك البلدان. وبالمثل، عندما قررت بعض الدول الأعضاء تغيير أسمائهم، دون تغيير شكل الحكومة (مثلاً، الكونغو-فالي زائير في ١٩٧١، سيلان في سري لانكا في عام ١٩٧٢، داهومي إلى بنين في عام ١٩٧٥، مملكة كمبوديا إلى جمهورية الخمير في عام ١٩٧٠، ثم إلى كمبوتشيا الديمقراطية في عام ١٩٧٩، ومرة أخرى إلى كمبوديا في عام ١٩٩٠، فولتا العليا إلى بوركينا فاسو في عام ١٩٨٤، وتغيير بورما إلى ميانمار في عام ١٩٨٩)، رتب ذلك فقط بعض التدابير الإدارية، بما يقتضيه الترتيب الأبجدي في اللغة الانجليزية (مثل تغيير اللوحة التي تحمل اسم وعلم الدولة المعنية ونقل مقرها في الجمعية العامة، وفي أي من الأجهزة الأخرى التي ربما كانت عضوا فيها).

(1) See UN Doc. S/PV.3046 of 31 January 1992, with President Yeltsin's statement on pp. 42-8 there.

(2) Under the fifth Alma-Ata declaration of 21 December 1991, the eleven participants, having expressed 'satisfaction that the Republic of Byelorussia and Ukraine continue to be UN members as sovereign independent states', agreed, in Article 2 of the said declaration, that 'the Republic of Byelorussia, the Russian Federation and Ukraine will help other member states of the Commonwealth settle problems connected with their full membership in the UN and other international organizations'. (The New York Times, 23 December 1991, A10, col.1).

(3) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A / 46/241.

ونتيجة لذلك، تغيير الاسم في حد ذاته من "الاتحاد السوفياتي" إلى "الاتحاد الروسي" لا يؤثر في مسألة عضوية الأمم المتحدة بوجود استمرارية الهوية، بين الاتحاد الروسي والاتحاد السوفياتي السابق، تطبيقاً لقواعد القانون الدولي.

أشار عدد من العلماء والمعلقين إلى الاتحاد الروسي باعتباره الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي. على سبيل المثال كوزيسكي كاردينال وصف روسيا بأنها "خليفة ... الاتحاد السوفياتي"^(١). بينما أشار باتريك دومبيري إلى روسيا على أنها "استمرار قانوني" للاتحاد السوفياتي^(٢). كما وصف المنشق السابق ورئيس ليتوانيا ، أويتوتا لاندسبيرج ، الاتحاد الروسي باعتباره "الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي"^(٣).

في تاريخ الأمم المتحدة ، كان هناك عدد من الحالات التي فقدت فيها الدول الأعضاء في المنظمة جزءاً من مجالها الإقليمي نتيجة لانفصال جزء من سكانها. تتمثل الممارسة العامة للأمم المتحدة في هذه الحالات في اعتبار عضوية الدولة "الأم" في المنظمة غير متأثرة بخسارة جزء من أراضيها ، بينما تتطلب المقاطعة أو المقاطعات الانفصالية التقدم بطلب للحصول على عضوية الأمم المتحدة.

قد نشأ التساؤل أولاً في عام ١٩٤٧ نتيجة لتقسيم الهند إلى دولتين - الهند وباكستان^(٤). وقد أدى هذا التطور إلى مذكرة من الأمانة العامة للأمم المتحدة تنص في جزء منها على ما يلي:

"من وجهة نظر القانون الدولي ، فإن الوضعية واحدة في الحالة التي ينفصل فيه جزء من الدولة الحالية ويصبح دولة جديدة. في هذا الوضع ، لا يوجد تغيير في الوضع الدولي للهند، فهي تواصل كدولة تتمتع بجميع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة ، وبالتالي ، بجميع حقوق والتزامات العضوية في الأمم المتحدة".

الإقليم الذي ينفصل ، باكستان ، سيكون دولة جديدة ، لن يكون لها الحقوق والالتزامات التعاهدية للدولة القديمة ، ولن يكون لها بالطبع عضوية في الأمم المتحدة^(١).

(1) Koziński B. Cardinal, "Historical Determinants of the Contemporary Polish–Russian Relations: Geographical and Nationalistic (Ethnic) Dimension", Young Scientist, No. 9(12), September 2014, pp. 191 and 193.

(2) Patrick Dumberry, State Succession to International Responsibility, Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2007, p. 324.

(3) Uytatas Landsbergis, Speech at the Conference on "Crimes of the Communist Regimes", delivered on 25 February 2010. The Conference held on 24 and 25 February 2010 in the Senate Building, Prague, Czech Republic Prague. Conference Proceedings, p. 347.

(4) Under the Indian Independence Act, (10 and 11 Geo. 6, c. 30), the 'Independent Dominion's of India and Pakistan were' set up in India on 15 Aug 1947.

وعندما اعترض ممثل الأرجنتين في اللجنة الأولى (السياسية) التابعة للجمعية العامة على هذا الإجراء على أساس أنه يشكل تمييزاً لا أساس له من الصحة ، حيث كان ينبغي اعتبار كلا الطرفين أعضاء أصليين ، أو بدلاً من ذلك ، كان ينبغي النظر في كليهما أعضاء جدد^(٢)، أحالت اللجنة الأولى المسألة إلى اللجنة السادسة (القانونية). وافق الأخير على الرد التالي على اللجنة الأولى:

١. كقاعدة عامة ، وفقاً للمبدأ ، نفترض أن الدولة العضو في الأمم المتحدة لا تتوقف عن أن تكون عضواً بمجرد تعديل دستورها أو حدودها ، والنظر في الحقوق والالتزامات التي تمتلكها تلك الدولة كعضو في الأمم المتحدة باعتبارها تتوقف عن الوجود فقط مع انقراضها كشخص اعتباري معترف به دولياً على هذا النحو.

٢. عندما يتم إنشاء دولة جديدة ، أياً كان الإقليم والسكان الذين تتكون منهما ، وما إذا كانت هذه الدول أو لم تكن جزءاً من دولة عضو في الأمم المتحدة ، لا يمكن لهذه الدولة الجديدة ، بموجب النظام الذي ينص عليه الميثاق المطالبة بمركز العضو في الأمم المتحدة ما لم يتم قبولها رسمياً وفقاً لأحكام الميثاق.

٣. ومع ذلك ، يجب الحكم على كل قضية بناءً على أسسها الموضوعية^(٣).

وفي هذه الحالة ، قبلت الجمعية العامة موقف الأمانة العامة ، على النحو الذي أيدته اللجنة السادسة أساساً. وبالتالي ، فإن عضوية الهند في الأمم المتحدة لم تتأثر بالتغييرات الدستورية والإقليمية لعام ١٩٤٧ (وهي لا تزال مدرجة كعضو أصلي في المنظمة) ، في حين اعترفت باكستان كعضو جديد في الأمم المتحدة في ٣٠ أيلول ١٩٤٧.

وبعد مرور أربعة عشر عاماً ، ظهرت مشكلة مشابهة إلى حد ما فيما يتعلق بانفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة التي تشكلت في عام ١٩٥٨ نتيجة لاندماج مصر وسوريا. عندما توحد هذان البلدان في شباط ١٩٥٨ ليصبحا دولة واحدة ، صرح وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة بأن "الاتحاد من الآن فصاعداً هو عضو واحد في الأمم المتحدة"^(٤). انفصال سوريا في أيلول ١٩٦١ لم يؤثر على عضوية الجمهورية العربية المتحدة ، "حيث أن

(1) Reproduced in 2 Yearbook of the international law commission 1962 (1964) 101. See also M. M. Whiteman, 13 Digest of international law (1968) 201.

(2) UN GAOR, 2nd session, 1st Comm., 59th meet., 24 September 1947, 5.

(3) UN GAOR, 2nd session, 6th Comm., 43rd meet. 7 October 1947, 38 ff.

(4) UN Doc. S/3976 of 1 March 1958.

سوريا القديمة كانت عضوا ، "كان التشديد في الحالة السورية على الاستمرارية بدلا من التعطيل"^(١).

كذلك، عندما انفصلت بنغلاديش في عام ١٩٧١ عن باكستان ، بقيت عضوية الأخير في الأمم المتحدة غير متأثرة بخسارة إقليمها الشرقي ، بينما تقدمت بنغلاديش في وقت لاحق بطلب العضوية من الأمم المتحدة وحصلت عليها في عام ١٩٧٤ .

للوهلة الأولى ، يبدو أن تولي روسيا لمقعد الأمم المتحدة للاتحاد السوفيتي السابق يتوافق تماما مع الممارسات السابقة. على سبيل المثال ، كانت كل من الهند والجمهورية العربية المتحدة وباكستان متطابقة مع الدولة الأصلية "الأم" ومن ثم يحق لها مواصلة عضويتها في الأمم المتحدة دون أن تتأثر بفقدان جزء من أراضيها وسكانها. يعتمد البناء القانوني الواجب التطبيق على افتراض الحفاظ على الشخصية القانونية الدولية للدولة المعنية ، على الرغم من فقدانها للأراضي والسكان. على النقيض من ذلك ، إذا كان يُنظر إلى الدولة الجديدة على أنها تفتقر إلى هذه الهوية والاستمرارية مع سابقتها ، وتمثل شخصية دولية جديدة ، فإن القواعد السارية ستكون قواعد الوراثة. فيما يتعلق بعضوية المنظمات الدولية (بما في ذلك الأمم المتحدة) ، فإن المعنى العملي لكل هذا هو أن الدولة الجديدة المتصورة يجب قبولها في عضوية الأمم المتحدة وفقا لمتطلبات المادة ٤ من الميثاق^(٢) ، وكذلك باكستان في عام ١٩٤٧ وبنغلاديش في عام ١٩٧٤ .

ومع ذلك ، فإن الفحص الدقيق للأحداث التي وقعت في كانون الأول ١٩٩١ ، والتي أدت إلى حل الاتحاد السوفياتي ، يبدو أنه يكشف عن اختلافات هامة بين باكستان ، من جهة ، والوضع السوفياتي الروسي في عام ١٩٩١ ، من جهة أخرى. في الحالة الأخيرة ، أكدت جميع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بشدة وبصورة لا لبس فيها أن الشخصية القانونية الدولية للاتحاد السوفياتي تم إنهاؤها. وفي الواقع ، فإن تأكيدهم التام على استقلالهم استند إلى المطالبة ، التي تم توضيحها أولاً في إعلان مينسك في ٨ كانون الأول ١٩٩١ ، وتكررت فيما بعد في إعلان ألما-آتا الأول الصادر في ٢١ كانون الأول ١٩٩١ ، وبموجبه أصبح الاتحاد السوفييتي غير موجود بالنسبة للقانون الدولي.

قد يرى المرء أن المشاركين الثلاثة في مؤتمر مينسك ليس لديهم الحق في حل الاتحاد السوفياتي (ولكن على الأكثر حق الانفصال لأنفسهم) ، وبالتالي ، على الأقل ، الجمهوريات

(1) D.P. O'Connell, 2 State succession in municipal law and international law (1967) 197.

(2) D.P. O'Connell, 2 State succession in municipal law and international law (1967) 187.

السوفياتية التسعة التي لم تشارك في هذا المؤتمر، وبالتالي لا تزال موجوده في اطار "الاتحاد السوفييتي". ومع ذلك ، تبقى الحقيقة البسيطة أنه في ٢١ كانون الأول ١٩٩١ ، أعلن إحدى عشرة جمهورية في ألما آتا (مع جمهورية الثانية عشرة - جورجيا - التي تحضر كمراقب) أنه "مع تشكيل كومنولث الدول المستقلة، فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتوقف عن الوجود. وبعبارة أخرى ، فإن الشرط المسبق لنشوء مختلف الدول المستقلة ، على الصعيد الدولي ، المرتبط بشكل وثيق في إطار الكومنولث الجديد ، هو اختفاء الاتحاد السوفياتي السابق كشخصية قانونية دولية وانقراضه كموضوع القانون الدولي.

وهكذا يبدو الاستنتاج القانوني المنطقي الذي كان ينبغي استخلاصه من هذه الحقائق واضحاً، فمع انهيار الاتحاد السوفييتي كان ينبغي أن تتضمن عضويته في الأمم المتحدة تلقائياً ويجب أن يتم قبول روسيا كعضو بنفس طريقة العضوية غيرها من الجمهوريات المستقلة حديثاً (باستثناء بيلاروسيا وأوكرانيا). وكما سبق أن ذكرت اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ، فإن حقوق والتزامات عضوية الدولة لم تعد موجودة "مع انقراضها كشخصية اعتبارية معترف بها دولياً".

وفي مقابله صحفيه مع نائب وزير الخارجية الروسي سابقاً ونائب سابق للأمم العام للأمم المتحدة السيد سيرغي أوردجونيكيدزه على قناة RT المنشورة بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢ تحدث عن ان الروس لم يفرقوا بين الوراثة و الخلافه وهذا المفهوم هو توجيه امريكي تم خلال المداولات في اروقه الامم المتحده بين الفريق الامريكي و الفريق الروسي او السوفياتي حينها و بناء على تعهدات قدمها الوفد السوفياتي بالالتزام بشروط و توجيهات الولايات المتحده ستقوم امريكا بتسهيل انتقال مقعد مجلس الامن المخصص للاتحاد السوفياتي الى روسيا الاتحاديه تحت عنوان خلافه روسيا للاتحاد اي انها استمرار للاتحاد السوفياتي وهذا الامر يحتاج الى وثيقه قانونية من الروس للاستناد اليها وبذلك لن يترتب على روسيا تطبيق شروط انتساب الاعضاء الجدد التي نص عليها ميثاق الامم المتحده و بالتالي تستمر روسيا محل الاتحاد السوفياتي و تطبق اجراءات تغيير اسم الدوله^(١).

(١) مقابلة صحفية للقناة الروسية بالعربية، الموقع الإلكتروني الرسمي لقناة RT،
<https://arabic.rt.com/prg/telecast/795707-%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9>

في استعادته للتسلسل الزمني لوقائع مفصلية، تبدأ بتاريخ ٢١ كانون الأول من العام ١٩٩١ وقع ١١ جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفياتي اعلان الما آتا الذي اتفق فيه المجتمعون على تكوين الكومنولث و اعلان انحلال الاتحاد السوفياتي و بذلك اصبح بالنسبة للقانون الدولي غير موجود وانتهت الشخصية القانونية لهذه الدولة.

و بتاريخ ٢٤ كانون الاول من العام ١٩٩١ سلم مندوب الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن السفير اي فورونستوف رسالة موجهة من بوريس يلتسين بصفته رئيس روسيا الى رئيس مجلس الامن تتضمن الاشاره الى ان روسيا ستحل محل الاتحاد السوفياتي في مقعد مجلس الامن و الامم المتحدة و كافة الهيئات التابعة للامم المتحدة بموافقه الدول الاعضاء للكومنولث و طلب استخدام اسم روسيا محل اسم الاتحاد السوفياتي.

ومن ثم ، بتاريخ ٣١ كانون الثاني من العام ١٩٩٢ عقد مجلس الامن جلسه حضر فيها بوريس يلتسين وجلس في المقعد المخصص للاتحاد السوفياتي و تم تغيير اللوحات التي كتب عليها اسم روسيا بدلا من الاتحاد السوفياتي^(١).

على ما يبدو ، في فترة ما بين ٢١ و ٢٤ كانون الأول ١٩٩١ ، هناك اعتراف بهذه المشكلة وما يترتب عليها من آثار على عضوية الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة بشكل عام ، وفي مجلس الأمن بشكل خاص. يبدو أن هذا الإنجاز المتأخر قد دفع أيضاً إلى إرسال الرسالة في ٢٤ كانون الأول ١٩٩١ (حوالي ٢٤ ساعة قبل استقالة الرئيس السوفيتي غورباتشوف) من رسالة السفير السوفياتي فورونستوف التي أكدت ، نيابة عن الرئيس الروسي يلتسين ، أن روسيا "تواصل" عضوية الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة. هذا الادعاء من الاتحاد الروسي - جعل من ثلاثة أيام (وربما ستة عشر يوماً) بعد حل الاتحاد السوفياتي - جعل وجوده القانوني مستمر و كذلك عضويته في الامم المتحدة، بغض النظر عن مزاياها السياسية الواضحة، وبالرغم من ما يشوبها من عيوب خطيرة من الناحية القانونية.

الفقرة الثالثة: وراثه روسيا المقعد السوفياتي الدائم في مجلس الأمن سياسياً وليس قانونياً

الاستنتاج الذي تم التوصل إليه في القسم السابق - إذا تم الالتزام به - ربما كان قد أدى أيضاً إلى القضاء على العضوية الدائمة للاتحاد السوفياتي (وبالتالي روسيا) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن شأن مثل هذه النتيجة أن تسفر بوضوح عن أزمة دستورية خطيرة للأمم المتحدة:

(١) محضر جلسة رقم ٣٠٤٦ لمجلس الأمن، ٣١ كانون الثاني ١٩٩٢،
<https://digitallibrary.un.org/record/348623?ln=ar>

فالوضع الناتج سينتهك الأحكام الصريحة الواردة في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، بصيغتها المعدلة ، التي ينبغي أن يتكون المجلس بموجبها من خمسة أعضاء دائمين. يصبح بديهيًا الافتراض بأن هذه المعطيات تلعب دورًا رئيسيًا في حث الأمين العام والأعضاء في الأمم المتحدة على قبول مطالبة روسيا، مهما كانت معيبة من الناحية القانونية، بأنها "استمرار" للاتحاد السوفيتي .

وبمجرد قبول هذا المسار ، كان من المنطقي أن يكون المقعد السوفيتي الدائم في مجلس الأمن من حق روسيا. وصحيح أن المادة ٢٣ من الميثاق تسمي الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس (بما في ذلك "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية") بالاسم. ولكن سيكون من السخف الافتراض أن مجرد تغيير اسم عضو دائم يمكن أن يؤدي إلى إنهاء مقعده في المجلس. وبالتالي ، يجب قراءة هذا الحكم الوارد في المادة ٢٣ (١) على أنه يشير إلى أسماء الأعضاء الدائمين وقت اعتماد الميثاق ويخضع لتغييرات لاحقة في الأسماء. وهذا ، في الواقع ، هو الممارسة التي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ١٩٧١ عندما حلت "جمهورية الصين الشعبية" محل "جمهورية الصين" (عضو دائم آخر في مجلس الأمن). اعتبر تعديل قائمة الأسماء الواردة في المادة ٢٣ (١) غير ضروري.

في مقال صحفي كتبه البروفيسور ريتشارد إن. غاردنر من كلية الحقوق في كولومبيا وتوبي تريستر جاتي ، نائب الرئيس الأول لجمعية الأمم المتحدة في الأمم المتحدة ، بعنوان "روسيا تستحق المقعد السوفياتي" ^(١) ، أشار بشكل واضح إلى أنه "من المنطقي أن تنتقل إلى روسيا حقوق الاتحاد السوفياتي والتزاماته في الأمم المتحدة ، حيث أن روسيا تمارس السلطة على أكثر من ١٥٠ مليون شخص وتسيطر على حوالي ٧٥ في المائة من الأراضي والموارد القيمة للاتحاد السوفيتي، لذلك كان من الصواب منح روسيا المقعد السوفيتي في الأمم المتحدة، و أيضاً تجنباً لأزمة دستورية قد تشلّ الأمم المتحدة إذا ترك مقعد مجلس الأمن شاغراً أو إذا طالب أعضاء آخرون بتغييرات أخرى في المجلس" ^(٢).

نُشر المقال في ١٩ كانون الأول ١٩٩١ ، أي قبل يومين من انعقاد مؤتمر ألما-آتا حيث كان الاتحاد السوفياتي لا يزال قائماً ككيان قانوني. ورغم أن المنطق السياسي لصاحب المقال صحيحاً، فإن التطورات التي حدثت بين ٢١ و ٢٤ كانون الأول ١٩٩١ ، يبدو أنها قد انتقلت إلى حد ما من الحجة القانونية حيث تضمنت مقررات مؤتمر ألما-آتا إنهاء الاتحاد السوفياتي

(1) The New York Times, 19 December 1991, A31, 2.

(2) المصدر السابق.

قانونيا. ومع ذلك ، لا يمكن أن يكون هناك شك كبير في أن روسيا كانت ، لأسباب سياسية وعملية على حد سواء ، المرشح الطبيعي للمقعد السوفياتي في الأمم المتحدة (بما في ذلك المقعد الدائم في مجلس الأمن). كان المسار القانوني الصحيح لتحقيق هذه الغاية هو أن تعتبر، جميع جمهوريات الاتحاد السوفياتي باستثناء روسيا، أنها انفصلت عن الاتحاد ، وبالتالي الحفاظ على الاستمرارية بين الاتحاد السوفياتي وروسيا لأغراض عضوية الأمم المتحدة. وهكذا نتج الحل السياسي العملي الذي يبقى موضع شك قانوني.

خاتمه

انطلاقاً من مبدأ أن الدولة هي وحدة القياس للعلاقات الدولية، ركزنا في دراستنا على الجوانب المرتبطة بنشأة الدولة وشكلها وعضويتها في الأمم المتحدة انطلاقاً من القواعد القانونية الناظمة. ينشأ التوارث الدولي بعد حصول انحلال للدولة، فتنشأ دوله أو أكثر على أنقاض الدولة السلف. فكان لا بد أن ننطلق من الاحاطه النظرية لنشأة الدول، وأشكال هذه الدول التي يمكن أن تتعرض للانحلال في ظل التحولات الدولية ومهددات وحدة الدولة.

من خلال بحثنا وجدنا أنه هنالك رابطاً بين نشأة الدولة وانحلالها، فدراسة الظروف المحيطة بمرحلة نشوء الدولة، و شكل الدولة اكانت بسيطة أم مركبة سيقودنا الى تلك العلاقة. من المرجح أن الدولة المركبة لديها قابلية أكثر للانحلال كونها تحمل مكونات اجتماعية وسياسية متعددة، التي يمكن أن تخرج عن طاعة السلطة المركزية، أو تقودها نحو الانفصال تلك الأصوات المنادية بالاستقلال لاسباب عديدة منها طلبا لمزيد من الحرية أو طمعا باستثمار ثرواتها المحلية دون أن يشاركها بذلك آخرون، وغيرها من الأسباب التي تعزز امكانية التفكك و خاصة في ظل تطورات دولية تشوبها تصاعد النزعات القومية وطلب الاستقلال، وتزايد السياسات التدخلية في الشأن الداخلي للدول الامر الذي يساهم في الانتفاص من سيادة الدولة.

فخلال ثلاثة قرون تطور النظام الدولي بهدف محدد وهو ضمان سيادة الدول. فالسيادة هي احدى الشروط المؤسسه للدولة و أحد معايير أهلية الدولة لتصبح عضوا في المجتمع الدولي والمنظمة الدولية الأم.

تتزايد مخاطر الانحلال مع تصاعد التوجهات الانفصالية وبوجود سياسات دولية تدخلية تحت عناوين حفظ السلم والأمن الدوليين وغالبا من خارج الارادة الدولية المتمثلة بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة كما حصل في العراق و أفغانستان و غيرها من حالات التفرد في استخدام القوة العسكرية.

كل ذلك شكل عائق وتهديد جدي للسيادة وسيؤدي الى ضعف قدرة الدولة القومية على مباشرة مظاهر سيادتها على اقليمها بسبب تفككها الى عشرات الدول القومية الصغيرة تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها ، وتارة أخرى بدعوى توطيد علاقة المواطنين بالسلطة وربما احتجاجا على تحيز النظام الدولي الجديد لجماعات دون أخرى.

ان التمييز بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن المنصوص عنه في ميثاق الامم المتحدة جاء مناقض لمبدأ المساواة بين الدول الذي تضمنه الميثاق نفس. وهذا ما كان انعكاسا للممارسة السياسية الخاضعة لموازن القوى المؤثر على اداء المنظمة الدولية. مما يُخضع اي حالة توارث تحدث على مستوى المجتمع الدولي لتأثيرات موازين القوى و الصراع بينها ومن هذه الحالات حالة تفكك اي دولة من الدول الأعضاء. بطبيعة الحال هذا الاحتمال يطال الدول الكبرى كما حصل مع الاتحاد السوفياتي السابق. ولقد أثبتنا ذلك من خلال دراسة حالة تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي كان له تداعياته على النظام الدولي وتعرض لتغييرات جذرية في ادارة العلاقات الدولية واعيد تعريف مفهوم التهديد للسلم والأمن الدوليين، و لا شك أن احتمال حصول انحلال لاحد الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن هو احتمال وارد، وبالتالي سيكون المجتمع الدولي و الأمم المتحدة أمام حالة جديدة من التوارث الدولي.

تم التعامل مع حالة الوراثة لمقعد مجلس الأمن بشكل سياسي و ليس قانوني، اصف الى ذلك التأثير المنطلق من التمييز بين الأعضاء الذين ساوى بينهم نفس الميثاق الدولي و بالتالي هنالك ممارسة عملية يشوبها التمييز بين أعضاء الأمم المتحدة انطلاقا من تصنيف عضويتها المنصوص عنه في الميثاق الدولي للأمم المتحدة، ولا ينتهي قوة تأثير الدول على العلاقات الدولية و كثرة الفاعلين الدوليين. فعلى مستوى الأعضاء الدائمون تم التعاطي مع قضية الصين و الاتحاد السوفياتي بشكل سياسي خضع لموازن القوى و بالتالي استخدم القانون خدمة لاهداف سياسية. فتم تطبيق قاعدة العمل بتبديل اسم الدولة من دولة الاتحاد السوفياتي الى دولة روسيا الاتحادية و اعتبر مصير الدول الاخرى التي كانت تحت حكم الاتحاد السوفياتي السابق، بأنها دول منفصلة جديده توجب عليها تقديم أوراق انتسابها للأمم المتحدة طبقا لما نص عليه القانون الدولي في حالات انتساب الأعضاء الجدد.

ان غياب النص القانوني الواضح في معالجاته لحالات وراثة الدول على مستوى المنظمة الدولية و خاصة عضوية مجلس الأمن الدائمة والمؤقتة سيسمح للحلول السياسية أن تتجاوز اطراف المشكلة و يُعرض الحل لتأثير موازين القوى. ومما لا شك فيه أن وجود النص لا يشكل مانعا حاسما للتدخلات السياسية الا أن النص القانوني يشكل مرجعية دولية تكشف الخروقات و التجاوزات للقانون بالرغم من أن ذلك وان حصل لن يشكل رادعا حاسما بالقدر الذي سيشكل عاملا مقنن للتجاوزات.

اقتصر الارث القانوني للأمم المتحدة حول التوارث الدولي على اتفاقيتا فيينا اللتين لم تشملا كافة جوانب الوراثة الدولية و لم تحضى باجماع دولي حولها، فالاتفاقية المعنية بالمعاهدات صدرت كمشروع في العام ١٩٧٨ و بدأ العمل بها عام ١٩٩٦ بعد انضمام ٢٢ عضوا اليها، والاتفاقية الثانية كانت حول وراثة ممتلكات الدولة صدرت عام ١٩٨٣ و لم تدخل حيز التنفيذ حتى يومنا هذا.

ان القصور القانوني في مجال التوارث الدولي يقودنا للحديث عن مشاريع الاصلاح للأمم المتحدة، وسيطرة سياسة موازين القوى على المنظمة الدولية الأهم في العالم و التي تتأثر قراراتها بارادات بعض الدول التي تمتلك القوة والقدرة للتأثير على بقية الأعضاء و تطويع القرارات الصادرة لتحمي مصالحها و تنفذ ارادتها، الامر الذي يشكل خرقا للشرعة الدولية و ممارسة للهيمنة على القرار الدولي.

انطلقنا في بحثنا حول التوارث الدولي من نشأة الدولة و اسس تكوينها، واقترضنا ان اي تهديد لعنصر من عناصر التكوين للدولة (الشعب، الأرض، السلطة، السيادة) سيؤدي لتهديد وجودي لهذه الدولة. كان النموذج السوفياتي غنيا للدلالة على هذا الأمر فمن خلال استعراضنا لمحطات أساسية في نشأته حتى انحلاله، نسجل النتائج التالية:

ان الاستبداد الذي كان سببا في نشوب الثورة التي ولد منها الاتحاد السوفياتي، والحكم الذي استخدم القبضة الحديدية والاستبداد للسيطرة على هذه الدولة الذي عاد ليشكل سببا من اسباب انحلال دولة الاتحاد السوفياتي .

التركيبية الاجتماعية الغنية بالقوميات المختلفة والتي كانت تعد ميزة وعنصر قوه للنظام الذي حكم كل تلك القوميات، وتحولت هذه الميزه الى عنصر فعال في تعزيز امكانيات الانحلال مع ظهور علاقه بين ضعف الدوله المركزية و تصاعد النزعات القومية الاستقلالية.

خلال مسار حكم الاتحاد السوفياتي لم يتمكن الحكم من اذابة القوميات و لا صهرها في بوتقة عقائدية تعتنق العقيدة الشيوعية، ولم ينسى غالبية الشعب السوفياتي هوياته القومية المتعددة، وعندما ضعفت الدولة المركزية للاسباب التي عرضنا لها من داخلية و خارجية، استيقضت تلك الهويات القومية لتطالب بالانفصال.

أن الحالات السابقة في مجال وراثة الدول لم تكن بخطوره الحالة الخاصة بالاتحاد السوفياتي كونه عضواً من الاعضاء الخمسه الدائمين، ويسجل في تاريخ الامم المتحدة حصول حالتين فقط

من نوع وراثه مقعد مجلس الأمن لآحد أعضائه الدائمين حيث كانت الأولى مع الصين في العام ١٩٧٨ والثانية مع الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١ . ومن الواضح التأثيرات السياسيه التي لعبت دورا في تغطيه الشبهات القانونيه التي رافقت عملية وراثه روسيا لمقعد مجلس الأمن المخصص للاتحاد السوفياتي، والتي كانت تعبر عن التوازنات السياسيه في حينه، وانتجت هذا الاخراج الذي وقّر على المجتمع الدولي أزمة دستورية وقانونيه كبرى، وكانت وراثه سياسييه لمقعد مجلس الأمن السوفياتي وانتقل الى روسيا بالرغم من الاشكاليه القانونيه التي شابته هذه الحاله.

من خلال دراستنا لحاله انحلال الاتحاد السوفياتي ثبت لنا بالوقائع التاريخيه الخلل القانوني الذي شاب وراثه روسيا لمقعد مجلي الأمن السوفياتي. ففي إعلان مينسك ٨ كانون الأول ١٩٩١، وفي إعلان ألما-آتا الأول الصادر في ٢١ كانون الأول ١٩٩١، أعلن عن انتهاء الاتحاد السوفييتي وأصبح غير موجود بالنسبه للقانون الدولي. وبعد ثلاثة أيام، بتاريخ ٢٤ كانون الاول من العام ١٩٩١ سلم مندوب الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن السفير اي فورونستوف رساله موجهة من بوريس يلتسين بصفته رئيس روسيا الى رئيس مجلس الامن تتضمن الاشاره الى ان روسيا ستحل محل الاتحاد السوفياتي.

بتاريخ ٣١ كانون الثاني من العام ١٩٩٢ عقد مجلس الامن جلسه حضر فيها بوريس يلتسين وجلس في المقعد المخصص للاتحاد السوفياتي و تم تغيير اللوحات التي كتب عليها اسم روسيا بدلا من الاتحاد السوفياتي. بالتالي فقد تم حل الاتحاد ولم تأخذ الامم المتحده بهذه الوقائع وتعاملت مع حاله وراثه المقعد الدائم في مجلس الامن المخصص للاتحاد السوفياتي خلافا للوقائع و نقلته لروسيا التي اعتبرتها استمرارا للاتحاد السوفياتي، بينما الوقائع تشير الى وجوب اعتبار روسيا دولة جديده وعليها تقديم اوراقها القانونيه طبقا للقانون الدولي.

تعتبر حاله انحلال الاتحاد السوفياتي فريده من نوعها لعدة أسباب. فهي الحاله الوحيدو لانحلال دولة عظمى تشغل أحد المقاعد الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وينشأ من بعد انحلالها ١٥ دوله أضيفوا للائحة الأعضاء في الأمم المتحده، و هي العضو المؤسس للأمم المتحده حيث ذكر اسم الدوله في نص الميثاق، وهي الحاله الثانيه بعد الصين التي تتعرض لتغييرات في وجودها القانوني في مجلس الأمن. ونظرا لأهميه دور الاتحاد السوفياتي في تاريخ العلاقات الدولييه، حصل تحول في النظام الدولي ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتقال العلاقات الدولييه من عهد الثنائيه القطبيه الى الأحاديه.

طال هذا التحول العلاقات الدولية الذي كان "مجتمع الدول" وأصبح "مجتمعاً دولياً" حيث أصبحت المسؤولية أكبر على عاتق الأمم المتحدة و خاصة مجلس الأمن بصفته الموكل بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ففي ظل تنامي النزعات الانفصالية أصبح استقرار الدول المكونة للمجتمع الدولي يواجه تهديداً جدياً. بالتالي من الضروري النظر في مسألة التفكك على أنها حالة ممكنة الحدوث و تتزايد نسب امكانية حدوثها في اي دولة و خاصة المركبة منها.

من خلال دراستنا لحالة التوارث الدولي الناشئ عن الانحلال، وخاصة تجربة الاتحاد السوفياتي السابق يمكننا أن نرى الدور الذي لعبته نشأة الدولة والظروف المحيطة بها، بانحلالها عندما يكون عامل استخدام القوة الجبرية والاستبداد مؤثراً في مسار نشأة الدولة فيتم استخدام القوة لتكوين أسس الدولة وأركانها (الشعب، الأرض، السلطة والسيادة) ، الا أن تجربته العملية تفقدنا الى انهيار هذه المنظومة التي تستخلص أن ما كان بدايته بالاستبداد سيكون سببا في نهايته. وهذا ما حصل في الاتحاد السوفياتي الذي بدأ نشأته انطلاقاً من رفض حكم الاستبداد (آل رومانوف) وما تخلل تلك المرحلة من معاناة للشعب و قامت الثورة التي أنتجت حكم ديكتاتورية البروليتاريا بحسب تعبير ستالين في أحد خطاباته عام ١٩٢٢.

كما أن شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم يمكن أن يشكل سببا من أسباب انحلال الدولة أو حصول احد أشكاله (تفكك، انفصال)، فالنظام المستبد سيدفع مكوناته الى المزيد من السعي نحو الاستقلال والانفصال أما سلمياً واما عن طريق استخدام العنف، طلباً للاستقلال والحرية أو لاسباب تتعلق بتقاسم الثروات، حدث ذلك مع حالة الاتحاد السوفياتي السابق الذي اعتمد النظام الفيدرالي و ضم ١٥ جمهورية و العديد من القوميات التي ما أن بدأ الضعف يتمكن من الدولة المركزية حتى بدأت تتصاعد الدعوات للاستقلال والانفصال عن الاتحاد.

أما في ما ارتبط بانحلال الدول، من خلال الانفصال أو الاندماج، فقد شكل جزء من لعبة الأمم. خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و مع مرحلة انتهاء الاستعمار و توسع حركات التحرر الوطني والتي تزامنت مع مرحلة الثنائية القطبية و الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية حيث فاقمت من الأزمات الدولية والتوترات والحروب.

من تداعيات الحرب الباردة والثنائية القطبية، التأثير على قرارات الأمم المتحدة ومواقف الدول الاعضاء، خاصة على طاولة مجلس الأمن. في ظل سياسة موازين القوى تأثرت الأمم المتحدة من حيث الأداء و القرارات و آليات العمل القانونية حيث أصبحت هذه الممارسات منطلقاً للدعوات لإصلاح الأمم المتحدة.

ان قصور القانون الدولي عن معالجة قضايا التوارث الدولي وخاصة ما ارتبط منها بالدول دائمة العضوية في مجلس الأمن يشكل مدخلا لمزيد من الأزمات و تعريض القضايا الدولية لمزيد من التأثيرات السياسية التي من شأنها أن تعمل على اخضاع الارادة الدولية لصالح الأقوى.

قائمة الملاحق:

ملحق رقم - ١ : Note verbal dated on 7 March 1958 from the secretary general to the president of the security council.

ملحق رقم - ٢: نص اتفاق ألما-آتا كما نشر في صحيفة نيويورك تايمز في العدد الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٩١.

ملحق رقم - ٣: نص اعلان ألما-آتا باللغة الروسية. <http://gaidar-arc.ru/databasedocuments/theme/details/2880>

ملحق رقم - ٤: رسالة مؤرخه ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من رئيس روسيا الاتحادية بوريس يلتسين لابلأغه أن روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي.

ملحق رقم - ٥: محضر جلسة مجلس الأمن المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٩٢ بحضور بوريس يلتسين وجلس في المقعد المخصص للاتحاد السوفياتي و تم تغيير اللوحات التي كتب عليها اسم روسيا بدلا من الاتحاد السوفياتي.

ملحق رقم ١ -

**Note verbale dated on 7 March 1958 from the secretary
general to the president of the Security Council.**

F'
UNITED NATIONS
SECURITY
COUNCIL



Distr.
GENERAL

S/3976
7 March 1958

ORIGINAL: ENGLISH

NOTE VERBALE DATED 7 MARCH 1958 FROM THE SECRETARY-GENERAL
TO THE PRESIDENT OF THE SECURITY COUNCIL

The Secretary-General of the United Nations presents his compliments to the President of the Security Council and has the honour to inform him of the following, with the request that this information be made available to the Members of the Council:

At the request of the Government of the United Arab Republic a Note from the Government dated 24 February 1958 regarding the formation of the United Arab Republic and the election of President Gamal Abdel Nasser as President of the new Republic, together with a Note dated 1 March 1958, are hereby communicated to all the States Members of the United Nations, to principal organs of the United Nations and to subsidiary organs of the United Nations.

The Secretary-General has now received credentials for Mr. Omar Loutfi as Permanent Representative of the United Arab Republic to the United Nations, signed by the Minister for Foreign Affairs of the Republic. In accepting this letter of credentials the Secretary-General has noted that this is an action within the limits of his authority, undertaken without prejudice to and pending such action as other Organs of the United Nations may take on the basis of the notification of the constitution of the United Arab Republic and the Note of 1 March 1958.

ANNEX A

PERMANENT MISSION OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS

New York, 24 February 1958

The plebiscite held in Egypt and Syria on 21 February 1958 having made clear the will of the Egyptian and the Syrian people to unite their two countries in a single State, the Minister for Foreign Affairs of the United Arab Republic has the honour to notify the Secretary-General of the United Nations of the establishment of the United Arab Republic, having Cairo as its capital, and of the election, in the same plebiscite, of President Gamal Abdel Nasser as President of the new Republic.

The Minister for Foreign Affairs of the United Arab Republic has the honour to be, etc.

/...

ANNEX B

PERMANENT MISSION OF THE UNITED ARAB REPUBLIC
TO THE UNITED NATIONS

New York, 1 March 1958

The Ministry of Foreign Affairs presents its compliments to H.E. the Secretary-General of the United Nations and, in pursuance of its Note dated 24 February 1958, regarding the formation of the United Arab Republic and the election of President Gamal Abdel Nasser, has the honour to request the Secretary-General to communicate the content of the above-mentioned note to the following:

1. All the States Members of the United Nations.
2. Other principal organs of the United Nations.
3. Subsidiary organs of the United Nations, particularly those on which Egypt or Syria, or both, are represented.

It is to be noted that the Government of the United Arab Republic declares that the Union henceforth is a single Member of the United Nations, bound by the provisions of the Charter and that all international treaties and agreements concluded by Egypt or Syria with other countries will remain valid within the regional limits prescribed on their conclusion and in accordance with the principles of international law.

H.E. Mr. Dag Hammarskjöld
Secretary-General of the United Nations

نص اتفاق ألما-آتا كما نشر في صحيفة نيويورك تايمز في العدد الصادر بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٩١.

A10 L*

THE NEW YORK TIMES INTERNATIONAL EDITION, SATURDAY, DECEMBER 22, 1991

End of the Soviet Union: Death in the Caucasus, Life in the Commonwealth

At Least 7 Killed as Clashes Flare in Georgian Republic

At least seven people were killed and 100 wounded in clashes between separatist forces and government troops in the Georgian Republic on Saturday, according to the Georgian government.

The clashes broke out in the town of Zugdidi, about 100 miles from the capital, Tbilisi. Government troops were sent to quell the fighting, but were met with resistance from separatist forces.

Separatist forces in the town of Zugdidi, Georgia, clashed with government troops on Saturday.



Separatist forces in the town of Zugdidi, Georgia, clashed with government troops on Saturday.

Yeltsin's Roots Planted Firmly Down to Earth

Mr. Yeltsin's victory in the presidential election on Saturday was a triumph for the Russian people, who have longed for a leader who would bring about a new era of democracy and reform.

The election results showed that the Russian people have chosen a leader who is committed to the principles of democracy and the rule of law. This is a significant step towards the establishment of a new political system in Russia.

Mr. Yeltsin's victory was a triumph for the Russian people, who have longed for a leader who would bring about a new era of democracy and reform. The election results showed that the Russian people have chosen a leader who is committed to the principles of democracy and the rule of law.

Text of Accords by Former Soviet Republics Setting Up a Commonwealth

Following are the texts of accords signed by the former Soviet Republics on Saturday, setting up a Commonwealth of Independent States. The accords cover a wide range of issues, including economic cooperation, security, and international relations.

PROTOCOL TO COMMERCIAL TRAFFIC
The Republics of Armenia, Azerbaijan, Belarus, Georgia, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Moldova, Russia, Tajikistan, Turkmenistan, Ukraine, Uzbekistan, and the Republic of Chechnya have agreed to facilitate trade and economic cooperation.

ALMA-ATTA DECLARATION
The independent states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the fields of science, technology, and culture. They have also agreed to work together to address common challenges.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.



Boris N. Yeltsin, the President of the Russian Republic, signing the agreement on Saturday that established the Commonwealth of Independent States, consisting of 11 former Soviet republics.

CONSTITUTIONS
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to recognize each other's constitutions. They have also agreed to work together to promote democratic governance.

ON U.S. MEMBERSHIP
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to work together to address the issue of U.S. membership in the Commonwealth. They have also agreed to work together to promote regional cooperation.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

ON THE MILITARY
The member states of the Commonwealth of Independent States have agreed to cooperate in the field of military and security. They have also agreed to work together to maintain regional stability.

THE ALMA-ATA DECLARATION

Signed by eleven heads of state on December 21, 1991.

PREAMBLE

The independent states:

The Republic of Armenia, the Republic of Azerbaijan, the Republic of Belarus, the Republic of Kazakhstan, the Republic of Kyrgyzstan, the Republic of Moldova, the Russian Federation, the Republic of Tajikistan, the Republic of Turkmenistan, the Republic of Ukraine and the Republic of Uzbekistan;

seeking to build democratic law-governed states, the relations between which will develop on the basis of mutual recognition and respect for state sovereignty and sovereign equality, the inalienable right to self-determination, principles of equality and noninterference in the internal affairs, the rejection of the use of force, the threat of force and economic and any other methods of pressure, a peaceful settlement of disputes, respect for human rights and freedoms, including the rights of national minorities, a conscientious fulfillment of commitments and other generally recognized principles and standards of international law;

recognizing and respecting each other's territorial integrity and the inviolability of the existing borders;

believing that the strengthening of the relations of friendship, good neighborliness and mutually advantageous co-operation, which has deep historic roots, meets the basic interests of nations and promotes the cause of peace and security;

being aware of their responsibility for the preservation of civilian peace and inter-ethnic accord;

being loyal to the objectives and principles of the agreement on the creation of the Commonwealth of Independent States;

are making the following statement:

THE DECLARATION

Co-operation between members of the Commonwealth will be carried out in accordance with the principle of equality through coordinating institutions formed on a parity basis and operating in the way established by the

agreements between members of the Commonwealth, which is neither a state, nor a super-state structure.

In order to ensure international strategic stability and security, allied command of the military-strategic forces and a single control over nuclear weapons will be preserved, the sides will respect each other's desire to attain the status of a non- nuclear and (or) neutral state.

The Commonwealth of Independent States is open, with the agreement of all its participants, to the states--members of the former USSR, as well as other states--sharing the goals and principles of the Commonwealth.

The allegiance to co-operation in the formation and development of the common economic space, and all-European and Eurasian markets, is being confirmed.

With the formation of the Commonwealth of Independent States the USSR ceases to exist. Member states of the Commonwealth guarantee, in accordance with their constitutional procedures, the fulfillment of international obligations, stemming from the treaties and agreements of the former USSR.

Member states of the Commonwealth pledge to observe strictly the principles of this declaration.

Agreement on Councils of Heads of State and Government

A provisional agreement on the membership and conduct of Councils of Heads of State and Government was concluded between the members of the Commonwealth of Independent States on December 30, 1991.

PREAMBLE

The member states of this agreement, guided by the aims and principles of the agreement on the creation of a Commonwealth of Independent States of 8 December 1991 and the protocol to the agreement of 21 December 1991, taking into consideration the desire of the Commonwealth states to pursue joint activity through the Commonwealth's common coordinating institutions, and deeming it essential to establish, for the consistent implementation of the provisions of the said agreement, the appropriate inter-state and inter-governmental institutions capable of ensuring effective co- ordination, and of promoting the development of equal and mutually advantageous co-operation, have agreed on the following:

ARTICLE 1

The Council of Heads of State is the supreme body, on which all the member-states of the Commonwealth are represented at the level of head of state, for discussion of fundamental issues connected with coordinating the activity of the Commonwealth states in the sphere of their common interests.

The Council of Heads of State is empowered to discuss issues provided for by the Minsk Agreement on the creation of a Commonwealth of Independent States and other documents for the development of the said Agreement, including the problems of legal succession, which have arisen as a result of ending the existence of the USSR and the abolition of Union structures.

The activities of the Council of Heads of State and of the Council of Heads of Government are pursued on the basis of mutual recognition of and respect for the state sovereignty and sovereign equality of the member-states of the Agreement, their inalienable right to self-determination, the principles of equality and non- interference in internal affairs, the renunciation of the use of force and the threat of force, territorial integrity and the inviolability of existing borders, and the peaceful settlement of disputes, respect for human rights and liberties, including the rights of national minorities, conscientious fulfillment of obligations and other commonly accepted principles and norms of international law.

ARTICLE 2

The activities of the activities of the Council of Heads of State and of the Council of Heads of Government are regulated by the Minsk Agreement on setting up the Commonwealth of Independent States, the present agreement and agreements adopted in development of them, and also by the rules of procedure of these institutes.

Each state in the council has one vote. The decisions of the council are taken by common consent.

The official languages of the Councils are the state languages of the Commonwealth states.

The working language is the Russian language.

ARTICLE 3

The Council of Heads of State and of the Council of Heads of Government discuss and where necessary take decisions on the more important domestic and external issues.

Any state may declare its having no interest in a particular issue or issues.

ARTICLE 4

The Council of Heads of State convenes for meetings no less than twice a year. The decision on the time for holding and the provisional agenda of each successive meeting of the Council is taken at the routine meeting of the Council, unless the Council agrees otherwise. Extraordinary meetings of the Council of Heads of State are convened on the initiative of the majority of Commonwealth heads of state.

The heads of state chair the meetings of the Council in turn, according to the Russian alphabetical order of the names of the Commonwealth states.

Sittings of the Council of Heads of State are generally to be held in Minsk. A sitting of the Council may be held in another of the Commonwealth states by agreement among those taking part.

ARTICLE 5

The Council of Heads of Government convenes for meetings no less frequently than once every three months. The decision concerning the scheduling of and preliminary agenda for each subsequent sitting is to be made at a routine session of the Council, unless the Council arranges otherwise.

Extraordinary sittings of the Council of Heads of Government may be convened at the initiative of a majority of heads of government of the commonwealth states.

The heads of government chair meetings of the Council in turn, according to the Russian alphabetical order of the names of the Commonwealth states.

Sittings of the Council of Heads of Government are generally to be held in Minsk. A sitting of the Council may be held in another of the Commonwealth states by agreement among the heads of government.

ARTICLE 6

The Council of Heads of State and of the Council of Heads of Government of the Commonwealth of Independent States may hold joint sittings.

ARTICLE 7

Working and auxiliary bodies may be set up on both a permanent and interim basis on the decision of the Council of Heads of State and of the Council of Heads of Government of the Commonwealth states.

These are composed of authorized representatives of the participating states. Experts and consultants may be invited to take part in their sittings.

Agreement on Strategic Forces

Concluded between the 11 members of the Commonwealth of Independent States on December 30, 1991.

PREAMBLE

Guided by the necessity for a coordinated and organized solution to issues in the sphere of the control of the strategic forces and the single control over nuclear weapons, the Republic of Armenia, the Republic of Azerbaijan, the Republic of Belarus, the Republic of Kazakhstan, the Republic of Kyrgyzstan, the Republic of Moldova, the Russian Federation, the Republic of Tajikistan, the Republic of Turkmenistan, the Republic of Ukraine and the Republic of Uzbekistan, subsequently referred to as 'the member-states of the Commonwealth,' have agreed on the following:

ARTICLE 1

The term 'strategic forces' means: groupings, formations, units, institutions, the military training institutes for the strategic missile troops, for the air force, for the navy and for the air defenses; the directorates of the Space Command and of the airborne troops, and of strategic and operational intelligence, and the nuclear technical units and also the forces, equipment and other military facilities designed for the control and maintenance of the strategic forces of the former USSR (the schedule is to be determined for each state participating in the Commonwealth in a separate protocol).

ARTICLE 2

The member-states of the Commonwealth undertake to observe the international treaties of the former USSR, to pursue a coordinated policy in the area of international security, disarmament and arms control, and to participate in the preparation and implementation of programs for reductions in arms and armed forces. The member-states of the Commonwealth are immediately entering into negotiations with one another and also with other states which were formerly part of the USSR, but which have not joined the

commonwealth, with the aim of ensuring guarantees and developing mechanisms for implementing the aforementioned treaties.

ARTICLE 3

The member-states of the Commonwealth recognize the need for joint command of strategic forces and for maintaining unified control of nuclear weapons, and other types of weapons of mass destruction, of the armed forces of the former USSR.

ARTICLE 4

Until the complete elimination of nuclear weapons, the decision on the need for their use is taken by the president of the Russian Federation in agreement with the heads of the Republic of Belarus, the Republic of Kazakhstan and the Republic of Ukraine, and in consultation with the heads of the other member-states of the Commonwealth.

Until their destruction in full, nuclear weapons located on the territory of the Republic of Ukraine shall be under the control of the Combined Strategic Forces Command, with the aim that they not be used and be dismantled by the end of 1994, including tactical nuclear weapons by 1 July 1992.

The process of destruction of nuclear weapons located on the territory of the Republic of Belarus and the Republic of Ukraine shall take place with the participation of the Republic of Belarus, the Russian Federation and the Republic of Ukraine under the joint control of the Commonwealth states.

ARTICLE 5

The status of strategic forces and the procedure for service in them shall be defined in a special agreement.

ARTICLE 6

This agreement shall enter into force from the moment of its signing and shall be terminated by decision of the signatory states or the Council of Heads of State of the Commonwealth.

This agreement shall cease to apply to a signatory state from whose territory strategic forces or nuclear weapons are withdrawn.

Agreement on Armed Forces and Border Troops

Concluded between the members of the Commonwealth of Independent States on December 30, 1991.

PREAMBLE

Proceeding from the need for a mutually acceptable settlement of matters of defense and security, including guarding the borders of the Commonwealth member-states, the member-states of the Commonwealth of Independent States have agreed the following:

THE AGREEMENT

The commonwealth member-states confirm their legitimate right to set up their own armed forces;

jointly with the Commander-in-Chief of the armed forces, to examine and settle, within two months of the date of this agreement, the issue of the procedure for controlling general purpose forces, taking account of the national legislations of the Commonwealth states and also the issue of the consistent implementation by the Commonwealth states of their right to set up their own armed forces. For the Republic of Ukraine, this will be from 3 January 1991;

to appoint I. Ya. Kalini[n]chenko Commander-in-Chief of Border Troops;

to instruct the Commander-in-Chief of Border Troops to work out, within two months and in conjunction with the leaders of the Commonwealth member-states, a mechanism for the activity of the Border Troops, taking account of the national legislations [sic] of the Commonwealth states, with the exception of states with which a mechanism for the activity of Border Troops has already been agreed.

Note: In addition, Marshal Yevgeny Shaposhnikov was confirmed as acting Commander-in-Chief of the Armed Forces of the Commonwealth of Independent States.

ملحق رقم - ٣

نص اعلان ألما - آتا باللغة الروسية. <http://gaidar-arc.ru/databasedocuments/theme/details/2880>

АЛМА-АТИНСКАЯ ДЕКЛАРАЦИЯ

Независимые Государства

- Азербайджанская Республика, Республика Армения, Республика Беларусь, Республика Казахстан, Республика Кыргызстан, Республика Молдова, Российская Федерация (РСФСР), Республика Таджикистан, Туркменистан, Республика Узбекистан и Украина,

стремясь построить демократические правовые государства, отношения между которыми будут развиваться на основе взаимного признания и уважения государственного суверенитета и суверенного равенства, неотъемлемого права на самоопределение, принципов равноправия и невмешательства во внутренние дела, отказа от применения силы и угрозы силой, экономических и любых других методов давления, мирного урегулирования споров, уважения прав и свобод человека, включая права национальных меньшинств, добросовестного выполнения обязательств и других общепризнанных принципов и норм международного права;

признавая и уважая территориальную целостность друг друга и нерушимость существующих границ;

считая, что укрепление имеющих глубокие исторические корни отношений дружбы, добрососедства и взаимовыгодного сотрудничества отвечает коренным интересам народов и служит делу мира и безопасности;

осознавая свою ответственность за сохранение гражданского мира и межнационального согласия;

будучи приверженными целям и принципам Соглашения о создании Содружества Независимых Государств,

заявляют о нижеследующем:

Взаимодействие участников Содружества будет осуществляться на принципе равноправия через координирующие институты, формируемые на паритетной основе и действующие в порядке, определяемом соглашениями между участниками Содружества, которое не является ни государством, ни надгосударственным образованием.

В целях обеспечения международной стратегической стабильности и безопасности будет сохранено объединенное командование военно-стратегическими силами и единый контроль над ядерным оружием; стороны будут уважать стремление друг друга к достижению статуса безъядерного и (или) нейтрального государства.

Содружество Независимых Государств открыто с согласия всех его участников для присоединения к нему государств - членов бывшего Союза ССР, а также иных государств, разделяющих цели и принципы Содружества.

Подтверждается приверженность сотрудничеству в формировании и развитии общего экономического пространства, общеевропейского и евразийского рынков.

С образованием Содружества Независимых Государств Союз Советских Социалистических Республик прекращает свое существование.

Государства - участники Содружества гарантируют в соответствии со своими конституционными процедурами выполнение международных обязательств, вытекающих из договоров и соглашений бывшего Союза ССР.

Государства - участники Содружества обязуются неукоснительно соблюдать принципы настоящей Декларации.

Президент
Азербайджанской
Республики
А. МУТАЛИБОВ

Президент
Республики
Армения
Л. ТЕР-ПЕТРОСЯН

Председатель
Верховного Совета
Республики Беларусь
С. ШУШКЕВИЧ

Президент
Республики
Казахстан
Н. НАЗАРБАЕВ

Президент
Республики
Кыргызстан
А. АКАЕВ

Президент
Республики
Молдова
М. СНЕГУР

Президент
Российской
Федерации (РСФСР)
Б. ЕЛЬЦИН

Президент
Республики
Таджикистан
Р. НАБИЕВ

Президент
Туркменистана
С. НИЯЗОВ

Президент
Республики Узбекистан
И. КАРИМОВ

Президент Украины
Л. КРАВЧУК

ملحق رقم - ٤

رسالة مؤرخه ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٢ موجهة الى الأمين العام من رئيس
روسيا الاتحادية بوريس يلتسين لابلأغ أن روسيا هي الوريث الشرعي للاتحاد
السوفياتي .



Distr.
GENERAL

A/47/79
S/23494
29 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

11/11/1992

FEB - 3 1992

الأمم المتحدة

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن

السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة

للحظر الشامل للتجارب النووية

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات

التي اعتمدها الجمعية العامة

في دورتها الاستثنائية العاشرة

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢
موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم
لروسيا الاتحادية لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم نص البيان الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عن
رئيس روسيا الاتحادية ، ب. ن. يلتسين ، بشأن "سياسة روسيا في مجال الحد من الاسلحة
وتخفيضها" .

وأتمنى منكم ، سيادة الامين العام ، التكرم بتعميم ذلك البيان كوثيقة رسمية
من وثائق الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة ، في إطار البنود المعنونة
"الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" و "نزع السلاح العام
الكامل" و "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في
دورتها الاستثنائية العاشرة" ، ومن وثائق مجلس الأمن ، في إطار جلسته المقرر عقدها
على مستوى القمة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

(توقيع) ي. فورونتسوف

.../...

92-04154 ٠٢١٦ز(٩٢)

مرفق

البيان الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عن
رئيس روسيا الاتحادية ، ب. ن. يلتسين ، بشأن "سياسة
روسيا في مجال الحد من الأسلحة وتخفيضها"

خطابي اليوم مخصص لقضية على درجة بالغة من الأهمية .

والحديث هنا يدور حول التدابير العملية المتخذة من جانب روسيا في مجال الحد من الأسلحة وتخفيضها .

إن موقفنا المبدئي يتلخص في ضرورة القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في العالم .

وينبغي ، بطبيعة الحال ، أن تنفذ هذه العملية بالتدرج وعلى قدم المساواة .

وقد يتعلّق بهذه القضية الحيوية ، فإننا نرحب بتعاون جميع الدول والمنظمات الدولية ، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة .

والتدابير التي سأحدث عنها اليوم قد وُضعت على أساس التعاون الدائم مع الدول أعضاء كومنولث الدول المستقلة ، كما أنها متمشية والاتفاقات المبرمة في الاجتماعات التي عقدت مع رؤساء الدول المعنية في مينسك وألما - آتا وموسكو .

وروسيا تعتبر نفسها الخليفة الشرعي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في تحمل مسؤولية الوفاء بالالتزامات الدولية .

ونحن نؤكد احترامنا لجميع الالتزامات المقررة بموجب الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، التي وقعها الاتحاد السوفياتي ولا تزال نافذة المفعول .

وقيادة روسيا تؤكد تمسكها بسياسة التخفيض الجذري للأسلحة النووية ، وضمان أقصى درجات الأمن من الأسلحة النووية وجميع المعدات المرتبطة بتصنيعها وإنتاجها واستخدامها .

وروسيا تتقدم بمبادرة تدعو الى إنشاء وكالة دولية لضمان تخفيض الأسلحة النووية .

وفي المراحل اللاحقة ، يمكن لتلك الوكالة ، بالتدرج ، أن تبسط سيطرتها على جميع مراحل الدورة النووية ، بدءا بجلب اليورانيوم وإنتاج الديوتيريوم والتريتيوم ، وانتهاءً بدفن النفايات .

والتدابير التي سوف نتخذها في مجال نزع السلاح لن تقلل ، بأي حال من الأحوال ، من القدرة الدفاعية لروسيا ودول الكومنولث . فالمسألة هنا تتعلق ببلوغ الحد الأدنى المعقول من الاكتفاء من الأسلحة النووية والتقليدية .

وهذا هو مبدأنا الأساسي في بناء القوات المسلحة .

وتطبيق هذا المبدأ سيساعد على توفير قدر ضخم من الموارد لتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المدنية وإدخال الإصلاحات اللازمة .

ولقد تهيأت اليوم الظروف المناسبة لاتخاذ عدد من الخطوات الكبرى الجديدة في مجال تخفيض الأسلحة . وسوف نتخذ جانبا من هذه الخطوات بصورة فردية ، بينما سنتخذ الجانب الآخر منها على أساس تعاوني .

ولقد قمنا ، ونعتمزم القيام ، على سبيل الأولوية ، بما يلي :

أولا ، في مجال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية : أودع في مجلس السوفيات الأعلى لروسيا الاتحادية ، للتصديق ، المعاهدة الخاصة بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وقد بدأت عملية التصديق على المعاهدة في الولايات المتحدة الأمريكية . وفي رأيي أن دخول هذه الوثيقة الهامة حيز النفاذ ، بما في ذلك التصديق عليها من جانب أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان ، يجب أن يتم بأقصى درجة من التطبيق .

ومنذ أن دخلت المعاهدة الخاصة بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية حيز النفاذ ، اتخذت روسيا مجموعة من الخطوات الكبرى الرامية الى تقليص حجم ترسانة الاسلحة الاستراتيجية :

- رفع حالة التأهب الحربي عما يقرب من ٦٠٠ من القذائف التسيارية الاستراتيجية أرض - أرض ، أي ما يعادل حوالي ١ ٢٥٠ من الرؤوس الحربية النووية ؛

- ازالة ، أو التجهيز لإزالة ، ١٣٠ من صوامع اطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات ؛

- تجهيز ست غواصات ذرية لتفكيك منصات اطلاق القذائف من على متنها ؛

- وقف العمل ببرامج تصنيع أو تطوير بعض أنواع الاسلحة الهجومية الاستراتيجية .

وخلال فترة أقصر مما كان مقررا أصلا ، سيجري ابطال مفعول الاسلحة النووية الاستراتيجية المنصوبة في أراضي أوكرانيا . وقد تم ابرام الاتفاقات المتملة بهذا الموضوع .

وأؤكد هنا أن الامر لا يتعلق بجهود نزع السلاح المبذولة ، بصورة فردية ، من جانبنا . إذ أن الولايات المتحدة بصدد اتخاذ خطوات موازية انطلاقا من النوايا الحسنة .

والآن ، يمكن بل وينبغي التحرك قدما ، بخطوات جبارة ، على هذا الطريق .

وفي الآونة الاخيرة ، اتخذنا القرارات التالية :

- وقف انتاج القاذفات الثقيلة من طراز TU-160 و TU-95 MS ؛

- وقف انتاج الأنواع الموجودة من القذائف المجنحة جو - أرض بعميدة المدى . وعلى أساس المعاملة بالمثل مع الولايات المتحدة ، فإننا على استعداد للتوقف عن انتاج أنواع جديدة من تلك القذائف ؛

٠٣١٦ز(٩٣)

.../...

- وقف انتاج الانواع الموجودة من القذائف النووية المجنحة بحر - أرض بعيدة المدى . ولن تُصنَّع أنواع جديدة من تلك القذائف . وعلى أساس المعاملة بالمثل ، فإننا كذلك على استعداد لإزالة جميع الانواع الموجودة من القذائف النووية المجنحة بحر - أرض بعيدة المدى ؛
 - وقف اجراء التدريبات التي يشترك فيها عدد كبير من القاذفات الثقيلة . أي أن التدريب الواحد لا يمكن أن يشترك فيه أكثر من ٣٠ قاذفة ثقيلة ؛
 - تقليل عدد الغواصات النووية المزودة بقذائف تسيارية ، وتقوم بدوريات حربية ، الى النصف ، مع زيادة هذه النسبة في المستقبل . وعلى أساس المعاملة بالمثل ، فإننا على استعداد للتوقف ، عموماً ، عن القيام بدوريات حربية باستخدام تلك الغواصات ؛
 - في غضون ثلاث سنوات ، بدلاً من سبع ، ستقلل روسيا من حجم الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، الموجودة في حالة تاهب حربي ، الى مستوى يُتفق عليه .
- وبذلك ، نكون قد بلغنا المستوى الذي خطط له منذ أربع سنوات في المعاهدة ذات الصلة .
- وإذا تم التوصل الى تفاهم مع الولايات المتحدة ، أمكننا التحرك في هذا الاتجاه في وقت أقرب .
- وفيما يتعلق بالاسلحة الهجومية الاستراتيجية التي تتبقى في روسيا والولايات المتحدة بعد التخفيض ، فإننا ندعو الى عدم تصويبها على الاهداف الروسية والامريكية . وفي الايام القليلة القادمة ، ستجرى مفاوضات هامة مع رؤساء دول الغرب . وقد أعادت مقترحات بشأن إحداث تخفيض كبير جديد في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بعدة أضعاف ، أي الى ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية لدى كل من الجانبين .
- وفي هذا الصدد ، فإننا نأمل أن تنضم الدول النووية الاخرى ، أي الصين وبريطانيا وفرنسا ، الى عملية نزع السلاح النووي .

ثانيا ، في مجال الاسلحة النووية التعبئة : اتخذت بالفعل خطوات كبرى نحو تخفيض تلك الاسلحة بالتنسيق مع الولايات المتحدة .

وفي الآونة الاخيرة ، توقف انتاج الرؤوس الحربية النووية المخصصة للقذائف التعبئة أرض - أرض ، وكذلك إنتاج قذائف المدفعية النووية والالغام النووية . وسيتم إبادة مخزون تلك الذخيرة النووية .

وسوف تقوم روسيا بإزالة ثلث الاسلحة النووية التعبئة بحر - أرض ونصف الرؤوس الحربية النووية المخصصة للقذائف السمتية . وقد اتخذت بالفعل التدابير ذات الصلة .

كما أننا نعتزم تخفيض مخزون الذخيرة النووية الجوية التعبئة الى النصف .

أما الاسلحة النووية الجوية التعبئة المتبقية فيمكن إزالتها ، على أساس المعاملة بالمثل مع الولايات المتحدة ، من الاجزاء الحربية للطائرات الهجومية (التعبوية) ووضعها في مخازن مركزية .

ثالثا ، في مجال الدفاع المضاد للقذائف والغضاء : تؤكد روسيا التزامها بالمعاهدة الخاصة بالدفاع المضاد للقذائف . فهذا النوع من الدفاع يشكل عنصرا هاما من عناصر ترسيخ دعائم الاستقرار الاستراتيجي في العالم .

ونحن على استعداد لمواصلة المناقشة المحايدة للاقتراح الامريكى المتعلق بالحد من المنظومات النووية المضادة للقذائف . ومبدأنا هنا معروف . فإذا كان هذا يعمل على تدعيم الاستقرار الاستراتيجي في العالم وتعزيز أمن روسيا ، فإننا نؤيد ذلك النهج .

كما أنني أعلن استعداد روسيا للقيام ، على أساس المعاملة بالمثل مع الولايات المتحدة ، بالقضاء على منظومات القذائف الموجودة المضادة للتوابع الامطناعية ووضع اتفاق لفرض حظر شامل على الاسلحة التي تُصنع خصيصا لإبادة التوابع الامطناعية .

ونحن على استعداد للعمل سويا على تصميم ، ثم إنشاء واستخدام شبكة عالمية للدفاع ، وذلك بدلا من مبادرة الدفاع الاستراتيجي .

١٦٢٠٣١٦ (٩٢)

.../...

رابعا ، في مجال تجارب الاسلحة النووية وإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية : تؤيد روسيا ، تاييدا تاما ، فكرة حظر جميع تجارب الاسلحة النووية . فنحن ملتزمون بالوقف المؤقت ، لمدة عام واحد ، للتفجيرات النووية ، وهو الوقف الذي أعلن في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وأملنا أن تمتنع سائر الدول النووية عن إجراء تجارب نووية . فمناخ ضبط النفس المتبادل من شأنه أن يساعد على التوصل إلى اتفاق بشأن عدم إجراء مثل هذه التجارب بوجه عام .

وبتخفيضنا لعدد التجارب النووية بالتدريج ، تيسيرا لإنجاز هذه المهمة في نهاية المطاف ، يمكننا أن نقترح على الولايات المتحدة استئناف المفاوضات الثنائية المتعلقة بالحد من تجارب الاسلحة النووية .

وروسيا تعتزم مواصلة تنفيذ برامج وقف إنتاج البلوتونيوم الحربي . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، سيوقف تشغيل المفاعلات الصناعية المخصصة لإنتاج البلوتونيوم الحربي ، بل إن بعض هذه المفاعلات سيعجل بوقف تشغيلها ، وذلك في عام ١٩٩٣ . وفي هذا الصدد ، نكرر ما اقترحناه على الولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية .

خامسا ، في مجال منع انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها : تؤكد روسيا التزاماتها المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وذلك بصفتها وديعة لها . ونحن نعول على انضمام اوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان ، وكذا سائر الدول أعضاء كومنولث الدول المستقلة ، بصفتها دول لا نووية ، إلى هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن .

وتعرب روسيا عن مسانبتها الكاملة لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتدعو إلى زيادة فعالية ضماناتها .

ونحن بصدد اتخاذ خطوات تكميلية تكفل عدم تسبب صادراتنا في انتشار وسائل التدمير الشامل .

وتعمل روسيا حاليا على الاخذ بمبدأ "الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، وتطبيقه على صادراتنا النووية السلمية .

وتعتزم روسيا ، من حيث المبدأ ، الانضمام إلى النظام الدولي لمنع انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف ، وذلك كطرف متساو في الحقوق . ونحن نساند جهود ما يسمى بـ "المجموعة الاستراتيجية" الرامية إلى فرض رقابة على الصادرات الكيميائية .

وتعتزم روسيا الاتحادية من تشريع داخلي ينظم تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا ذات "الاستخدام المزدوج" والتي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، وكذلك في إنتاج القذائف الحربية .

ويجري إقامة نظام للرقابة الحكومية على مثل هذه الصادرات . وسوف نقيم أوشق أشكال التعاون والتنسيق بين جميع الدول أعضاء كومنولث الدول المستقلة في هذه المجالات .

وروسيا تؤيد ما تم التصديق عليه في لندن ، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، من مبادئ توجيهية لتجارة الأسلحة .

سادما ، في مجال الأسلحة التقليدية : أودعت في برلمان روسيا ، للتصديق ، المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا . كذلك ، فإن سائر الدول أعضاء كومنولث الدول المستقلة ، التي تسري هذه المعاهدة على أراضيها ، تعلق أهمية على التصديق عليها .

وتؤكد روسيا التزامها القيام ، بالاشتراك مع سائر دول كومنولث الدول المستقلة ، بتخفيض القوات المسلحة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق بما مجموعه ٧٠٠ ٠٠٠ فرد من قوامها الفعلي .

وتعلق روسيا أهمية كبيرة على المفاوضات الجارية في فيينا بشأن تخفيض عدد العاملين وبشأن تدابير بناء الثقة . كما تعلق روسيا أهمية كبيرة على المفاوضات الجديدة المتعلقة بالأمن والتعاون في أوروبا .

ومن شأن هذه المفاوضات أن تتحول إلى محفل أوروبي فعال للبحث عن النهج الكفيلة بإقامة نظام أوروبي جماعي للأمن .

وبالتعاون مع طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ، ستمكن روسيا من التوصل
لس اتفاق في المفاوضات المعقودة مع الصين بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في
خطوة الحدود .

واتخذنا قرارا يقضي بعدم القيام ، في عام ١٩٩٢ ، بإجراء تجارب كبيرة يشترك
فيها ما يزيد على ١٣ ٠٠٠ فرد ، ليس فقط في الجزء الاوروبي ، وإنما كذلك في الجزء
الآسيوي من أراضي كومنولث الدول المستقلة .

كما أننا نأمل في أن تتوافر الفرصة ، في أقرب وقت ممكن ، لتوقيع معاهدة
بشأن نظام "السماء المفتوحة" .

سابقا ، في مجال الاسلحة الكيميائية : إننا ندعو إلى التعجيل ، في عام
١٩٩٢ ، بإبرام اتفاقية عالمية لحظر الاسلحة الكيميائية . فهذه الاتفاقية لا غنى عنها
لسد الباب تماما أمام حيازة الاسلحة النووية ، دون المساس بالمصالح الاقتصادية
المشروعة لأطرافها .

وروسيا ملتزمة بالاتفاق المبرم مع الولايات المتحدة بشأن إبادة وعدم إنتاج
الاسلحة الكيميائية ، الموقع في عام ١٩٩٠ . بيد أن المهل المحددة فيه لإبادة تلك
الاسلحة تحتاج إلى قدر من التصويب .

وجميع الاسلحة الكيميائية التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السابق تقع في أراضي روسيا ، التي تتحمل مسؤولية إبادتها . ونحن بصدد إعداد
البرنامج الحكومي الخاص بذلك .

وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب بالتعاون مع الولايات المتحدة وممثل الدول
المهتمة بالأمر .

شامنا ، في مجال الاسلحة البيولوجية : تؤيد روسيا التنفيذ التام لاتفاقية
سنة ١٩٧٢ لحظر الاسلحة البيولوجية ، كما تؤيد القيام ، على أساس متعدد الأطراف ،
بإنشاء آلة مناسبة للتحقق وتنفيذ تدابير بناء الثقة والممارسة .

.../...

١٦٣١٦ز(٩٣)

ولاعتقادي بوجود تباطؤ في تنفيذ الاتفاقية ، فإنني أعلن أن روسيا تسقط ذلك الجزء من التحفظات المتعلقة بإمكانية الاستخدام الانتقامي للأسلحة البيولوجية . فهذه التحفظات كان قد أبداه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ بشأن حظر الاستخدام الحربي للوسائل الكيميائية والبكتريولوجية .

تاسعا ، في مجال الميزانية الدفاعية : لن تكف روسيا عن مواصلة إحداث تخفيضات كبيرة في ميزانيتها الدفاعية ، موجهة تلك التخفيضات وجهة اجتماعية .

خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، تم تخفيض النفقات الدفاعية ، بالقيم القابلة للمقارنة ، بنسبة ٢٠ في المائة ، كما خفضت مشتريات الأسلحة والتكنولوجيا بنسبة ٢٠ في المائة .

وفي عام ١٩٩٢ ، نعتزم تخفيض النفقات العسكرية بنسبة إضافية تبلغ ١٠ في المائة (بأسعار عام ١٩٩١) . وفي العام القادم ، سينخفض حجم مشتريات الأسلحة إلى النصف ، بالمقارنة بالعام الماضي .

عاشرا ، في مجال إعادة توجيه الانتاج الحربي : تشيد روسيا بالتعاون الدولي في مجال إعادة توجيه الانتاج الحربي ، وتدعو إلى تشجيع هذا التعاون .

ونحن من جانبنا سنشجع مثل هذا التعاون ، من خلال إقامة "نظام الدولة الأكثر رعاية" وتقديم التسهيلات الضريبية للمشاريع المشتركة المناسبة .

أيها الإخوة المواطنون :

لقد وضعت لتوي برنامج عمل روسيا الاتحادية في مجال تخفيض الأسلحة ونزع السلاح . وأملني أن يحظى البرنامج بتأييدكم ، وأن يُقَابَل بالتفهم من جانب سائر شعوب كومنولث الدول المستقلة .

إنني على اقتناع بأن ذلك البرنامج سيعمل تماما على تحقيق مصالح بلدنا وسائر بلدان العالم . وإذا وُفِّقنا في تحقيق ذلك ، فإن حياتنا لن تُصبح أكثر هدوءا وأمانا فحسب ، وإنما أيسر كذلك .

ومنذ سويغات ، تقدم رئيس الولايات المتحدة ، جورج بوش ، إلى الشعب الأمريكي باقتراح يدعو إلى إحداث تخفيضات جذرية في القدرات النووية ، وتعزيز تدابير الاستقرار في العلاقات بين بلدينا .

ولقد تشاورنا في هذه المسائل ، بصورة تمهيدية ، فيما بيننا ، كما دار بيننا حوار حول التطبيق العملي لهذه السياسة والمبادرات المطروحة . وقد لمست تقارب في وجهات النظر بين البلدين .

وفي هذا ضمان لنجاح مساعيها على طريق تخفيض الاسلحة النووية الهجومية .

أشكركم على انتباهكم .

ملحق رقم - ٥

محضر جلسة مجلس الأمن المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٩٢ بحضور
بوريس يلتسين وجلس في المقعد المخصص للاتحاد السوفياتي و تم تغيير
اللوحات التي كتب عليها اسم روسيا بدلا من الاتحاد السوفياتي

لقد سجل تقدم واضح على الصعيد العالمي في مجال حقوق الإنسان . وإن المغرب لينوه بذلك من على هذا المنبر ، لأن مفهوم حقوق الإنسان من وجهة نظرنا مفهوم عالمي لا خلاف فيه ولا جدال . ونحن نؤمن بأن حقوق الإنسان تعني أولاً وأخيراً الحفاظ على كرامة الإنسان وما يترتب على هذا المبدأ النبيل من صيانة الحقوق الفردية والجماعية ، وهذا ما تقره كل الجماعات المتحضرة . كما يطيب لنا أن نقول إن المبادئ التي أعلن عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعكس المفاهيم والتصورات الإنسانية التي آمن بها منذ أربعة عشر قرناً والتي تشمل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . إن الخليفة الثاني في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعلن عن حقوق الإنسان منطلقاً من سؤاله المشهور "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" .

إن مبادرة رئيس الدورة ، دورة مجلسنا هذا ، وفرت للمرة الأولى لهذا المجلس فرصة اللقاء على مستوى القمة ، وسمحت له بإجراء نقاش عميق ومفيد حول مشاكل الساعة . وإن تبادل وجهات النظر والنقاش في موضوع البيان الرئاسي الذي سيتوج أعمالنا هذا اليوم سيسمح لنا بملاحظة التقدم الذي أنجزناه وجسامة المهام التي سنطلع بها فيما بعد للتغلب على التحديات التي تواجهنا .

وإن كان ليس من حقنا أن ندعي أن اجتماعنا هذا قد كفل تسوية المشاكل ، كل المشاكل ، التي يواجهها عالمنا فإن من حقنا مع ذلك أن نؤكد أن لهذا الاجتماع فضلاً يتميز به هو أنه ساعدنا على التشاور وتبادل الرأي حول المعالم المنتظر إرساؤها لإقامة النظام العالمي الجديد الذي نتطلع إليه .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صاحب الجلالة ، أشكركم على

هذا البيان الشامل والوافي .

أدعو الآن رئيس جمهورية الاتحاد الروسي لإلقاء بيانه أمام المجلس .

الرئيس ييلتسين (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن اجتماع قمة مجلس

الأمن هذا ، وهو الأول من نوعه على الساحة السياسية للعالم المعاصر ، حدث تاريخي لم يسبق له مثيل . إن نهاية القرن العشرين وقت ينطوي على وعد كبير وأوجه قلق جديدة .

ويبدو أن البحث القديم عن الحقيقة ومحاولة تبين ما يخبئه المستقبل للبشرية يكتسيان أهمية جديدة . وربما توجد الآن ولأول مرة فرصة حقيقية لوضع نهاية للاستبداد وإزالة النظام الشمولي أيا كان الشكل الذي يأخذه . وأنا واثق بأنه بعد كل المآسي التي يعجز عنها الوصف والخسائر الفادحة التي مُني بها الجنس البشري ، فإنه سينبذ هذه التركيبة ، ولن يسمح للقرن الحادي والعشرين بأن يجلب من جديد المعاناة والحرمان على أولادنا وأحفادنا .

إن عملية التغير العميق تجري بالفعل في مختلف مجالات الحياة ولاسيما في المجال الاقتصادي . وهذه مشكلة لا تهم أمما أو دولا منفردة فحسب وإنما الجنس البشري كله . وعلى أية حال ، فإن الاقتصاد الذي يشوّهه الاملاء الايديولوجي ويقوم على كل ما يتنافى والحس السليم هو الذي يشكل الأساس المادي الرئيسي للشمولية . وقد حدا ادراك القيادة الروسية الكبير بهذه العلاقة السببية الى البدء باتباع أصعب طرق الإصلاح الاقتصادي . وقد غامرنا بهذا في بلد شنت فيه لعشرات السنين حرب شاملة ضد المصالح الاقتصادية .

وإنني ممتن للمجتمع العالمي لدعمه لجهودنا ولفهمه أنه ليس مستقبل شعب روسيا وحده وإنما مستقبل العالم كله يتوقف إلى حد كبير على نجاح هذه الإصلاحات . وأنا ممتن أيضا لشعب روسيا على ما أبداه من شجاعة وشباب . وبينبغي أن يعزى إليه قدر كبير من الفضل في كون العالم يبتعد الآن باطراد عن الماضي الشمولي .

إن الديمقراطية من المنجزات الرئيسية للحضارة الإنسانية . وقد عرفت كل العصور وكل البلدان أناسا هبوا للدفاع عنها بنكران ذات ، ولقد دافع شعب روسيا عن الديمقراطية أمام جدران بيتنا الأبيض في موسكو . والآن يجب أن ننجز أصعب المهام وهي وضع ضمانات قانونية وسياسية واجتماعية - اقتصادية لجعل التغيرات الديمقراطية عملية لا رجعة فيها .

إننا جميعا يشغلنا كاهلنا عبء ثقيل من عدم الثقة المتبادل . وليس بسرّ أن هوة كبرى فرقت بين الدولتين اللتين كان يشار إليهما حتى وقت قريب بالدولتين

العظميين . وهذه الهوة يجب تخطيها . وهذه هي إرادة امتينا والتزام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الاتحاد الروسي .

إن الحالة السياسية الجديدة في العالم تجعل من الممكن ليس فقط طرح أفكار جديدة وإنما أيضا تحويل أكثرها طموحا الى أفك عملية . ويرد موجز بمقترحاتنا في رسائلنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي ، وإلى رئيس الولايات المتحدة السيد جورج بوش . وروسيا ترى أن الوقت قد حان لإجراء تخفيض كبير في وجود وسائل التدمير على كوكبنا . وأنا مقتنع بأننا قادرون معا على جعل مبدأ الكفاية الدفاعية الدنيا قانونا أساسيا لوجود الدول المعاصرة . واليوم هناك فرص حقيقية لتنفيذ تخفيضات عميقة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة النووية التكتيكية ؛ والتحرك بعزم نحو وضع قيود كبيرة على التجارب النووية بل ونحو وقفها تماما ؛ وجعل النظم الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية أقل تعقدا وتكلفة ؛ وإزالة النظم المضادة للتوابع ؛ وإجراء خفض كبير في الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، وكفالة التنفيذ العملي للاتفاقات الدولية بشأن حظر الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية ؛ وتعزيز موثوقية الحواجز الموضوعة ضد انتشار أسلحة التدمير الشامل .

لقد اكتست مؤخرا مشكلة الخبراء العاكفين على استحداث هذه الأسلحة ، بما في ذلك علماء الطبيعة النووية ، أولوية قصوى ، ليس من حق أي بلد أن يستخدم مواهبه لتحقيق مكاسب سياسية على حساب المجتمع الدولي . وروسيا تدرك إدراكا تاما مسؤوليتها وتتخذ خطوات لاتخاذ الترتيبات بشأن الضمان الاجتماعي لهؤلاء الخبراء . وفي الوقت نفسه ، فإننا نؤيد فكرة إنشاء مراكز دولية يمكنها تنسيق البحوث الضرورية ودعم أكثر مجالات العمل تبشيرا بالخير .

واعتقد أن الوقت قد حان للنظر في إقامة نظام دفاعي شامل للمجتمع العالمي . ويمكن أن يقوم على أساس إعادة توجيه مبادرة الدفاع الاستراتيجي للولايات المتحدة للاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة المطورة في مجمع الدفاع الروسي .

ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في بناء وتنفيذ نظام أمن جماعي أوروبي - وبخاصة خلال محادثات فيينا وفي محادثات ما بعد الجولة الثانية لهلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا .

إن روسيا لا تنظر إلى الولايات المتحدة وإلى الغرب على أنهما مجرد شريكين فحسب وإنما على أنهما حليفان . وهذا هو الشرط المسبق الاساسي لما أرى أنه ثورة في التعاون السلمي بين الدول التقدمية . ونحن نرفض أي اخضاع للسياسة الخارجية لايدولوجية خالصة أو لمذاهب ايدولوجية . ومبادئنا واضحة وبسيطة : سيادة الديمقراطية ، وحقوق الإنسان وحرياته والمعايير القانونية والاخلاقية . وآمل أن يكون هذا شيئاً يتمسك به شركاؤنا في كومنولث الدول المستقلة أيضا . إننا نؤيد قبولهم المبكر في عضوية الأمم المتحدة ونعتقد أن هذا سيكون له أثر حميد على تطور الكومنولث ذاته . لقد تكوّن الكومنولث من الدول المشتركة على أساس المساواة الكاملة وعلى إرادتها الحرة . وهو يقوم على الروابط الإنسانية الطبيعية بين عشرات الملايين من البشر . وروسيا تدرك تمام الادراك مسؤوليتها لجعل كومنولث الدول المستقلة عاملاً هاماً للاستقرار في العالم . وينطبق هذا في المقام الاول على القوات النووية . وتتشاطر الدول المشتركة في الكومنولث الرأي القائل بأن الاسلحة النووية جزء لا يتجزأ من القوات الاستراتيجية للكومنولث تحت قيادة واحدة ومراقبة موحدة .

واليوم تجري محادثات بشأن مستقبل القوات المسلحة للاتحاد السابق . والمهمة الرئيسية هي إجراء عملية تحويلها بطريقة متحضرة وعلى أساس قانوني محدد تحديداً واضحاً .

أولويتنا العليا هي كفالة كل حقوق الإنسان والحريات في مجموعها ، بما فيها الحقوق السياسية والمدنية ، ومستويات المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية الثلاثة .

واعتقد أن هذه القضايا ليست مسألة داخلية للدول ، بل هي بالأحرى التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والعهود والاتفاقيات الدولية . نريد أن نرى ذلك النهج وقد أصبح معيارا عالميا . ومجلس الأمن مدعو الى تأكيد المسؤولية الجماعية للعالم المتحضر عن حماية حقوق الإنسان وحرياته .

وتعتزم روسيا في المستقبل القريب أن تعتمد تشريعا يعكس أعلى المعايير الدولية في ميدان حماية حرية الإنسان وشرفه وكرامته . وهذا ينطبق في المقام الأول على كفالة الأمن الشخصي ، وعلى القانون الجنائي وقانون العمل الإلحاحي ، وحماية المواطنين الروس في الخارج ، والخدمة العسكرية البديلة ، وعلى مسائل أخرى .

ونحن على استعداد للانضمام الى الصكوك الدولية المعنية بالهجرة ، وكذلك الى جهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . واعتقد أن خبرة المجتمع الدولي في هذه المجالات ستكون مفيدة لروسيا ولغيرها من دول الكومنولث .

منذ أيام قليلة ، منح السجناء السياسيون العشرة الباقون عفوا بموجب مرسوم من رئيس الاتحاد الروسي ولم يعد في روسيا الحرة أي سجناء بسبب استنكاف الضمير .

وشمة دور خاص في تهيئة مناخ دولي جديد في العالم يخص الأمم المتحدة . لقد صمدت هذه المنظمة أمام اختبار الزمن ، واستطاعت ، حتى في عصر المواجهة الجليدي ، أن تحافظ على القواعد الوليدة للتعایش الدولي المتحضر الوارد في الميثاق .

ونحن نرحب بجهود الأمم المتحدة المتزايدة لتعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي ، وبناء نظام عالمي ديمقراطي جديد يقوم على أساس المساواة بين جميع الدول كبيرة كانت أم صغيرة .

وروسيا على استعداد لأن تواصل الشراكة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين . والمناخ الراهن السائد في أنشطة هذه الهيئة مؤات للقيام بأعمال تعاونية بناة .

وفيما يخصنا ، نرى أن خبرة الأمم المتحدة في مجال منع السلم قيمة بصفة خاصة .

إن الدبلوماسية الروسية الجديدة ستسهم ، بكل الطرق الممكنة ، في التسوية النهائية للصراعات التي تدور في مختلف مناطق العالم ، والتي ذلت عقباتها بمساعدة الأمم المتحدة . ونحن على استعداد للاشتراك بشكل أكمل في هذه الجهود .

وسنستفيد من الدور الفعال للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وسنشارك في البحث عن حلول دائمة للمشكلتين الأفغانية واليوغوسلافية ، وتطبيع الحالة في الشرق الأدنى والأوسط وكمبوديا وفي مناطق أخرى .

واعتقد أننا في حاجة إلى آلية خاصة للاستجابة السريعة ، كتلك التي أشار إليها الرئيس ميتران رئيس فرنسا ، لكفالة السلم والاستقرار . وبناء على قرار من مجلس الأمن ، يمكن تنشيط هذه الآلية على سبيل الاستعجال في مناطق الأزمات .

ونحن على استعداد للاضطلاع بدور عملي في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، ولأن نسهم في دعمها السوقي .

إن بلادي تؤيد تأييدا راسخا الخطوات الرامية إلى دعم حكم القانون في كل بقاع العالم . لذا ، من الضروري تعزيز هيئة محكمة العدل الدولية بوصفها أداة فعالة لتسوية المنازعات الدولية سلميا .

وبوجه عام ، أعتقد أن الوقت قد حان للنظر في إجراء إصلاحات جديّة في الأمم المتحدة . لقد تغيّر العالم ، وبعض مجالات أنشطة الأمم المتحدة فقدت أهميتها . وينبغي أن نستغني عن الهياكل التي لا تحقق مزايا عملية للدول الأعضاء . ونحن مستعدون لتقديم اقتراحاتنا لإصلاح الأمم المتحدة .

من المفارقات التاريخية أن الاتحاد الروسي ، وهو دولة تتمتع بخبرة قرون طويلة في السياسة الخارجية والدبلوماسية ، لم يظهر على خريطة العالم السياسية إلا مؤخرا . وانني لعلّي ثقة بأن المجتمع العالمي سيجد في روسيا شريكا ندا في العلاقات الدولية ، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن ، ونصيرا قويا وصامدا للحريّة والديمقراطية والإنسانية .

لقد أكنت أحداث العام الماضي أن أمم العالم بلغت رشدها الآن وأصبحت قادرة على اتخاذ قرارات مسؤولة وهادفة .

وقد تجلّى هذا بكل وضوح في تطورات الخليج - عندما أسفرت جهودنا المشتركة عن توقيع العقوبة العادلة على الممعتدي ، وفي دحر الانقلاب في موسكو في آب/أغسطس الماضي .

وما زال ينتظرنا جميعا عمل شاق لتدعيم الاتجاهات الإيجابية في تطوّر عالم اليوم ، وجعلها بلا رجعة . وعلى هذا الأساس وحده يمكننا أن نكفل حياة كريمة ورغدة لأممنا ولكل فرد فيها . وروسيا على استعداد للقيام بكل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف .

ختاما ، اسحوا لي أن أتمنى للسيد بطرس غالي كل نجاح في منصبه الهام ، منصب الأمين العام للأمم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم ، سيدي الرئيس ، وأعرف أن المجلس يود مني أن أرحب بروسيا عضوا دائما في مجلسنا . نرحب بكم حقا كل ترحيب .

الكلمة الآن لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيسي بوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكرا سيدي الرئيس ، وشكرا على دوركم الرئيسي في عقد هذه القمة الاولى من نوعها لمجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

السيد الأمين العام ، أتقدم إليكم بالتهانئ على توليكم منصبكم في هذا الوقت الحافل بالتحديات والغرض الهائلة .

وانه لشرف عظيم للولايات المتحدة أن تشارك وأن تتكلم في هذا الحدث التاريخي .

اننا نجتمع في لحظة بدايات جديدة - بالنسبة لهذه المؤسسة وبالنسبة لكل أمة عضو فيها . لقد وقعت الأمم المتحدة ، في معظم تاريخها ، وسط وابل نيران حرب

باردة . أعود بذاكرتي الى الايام التي كنت فيها هنا في أوائل السبعينات بوصفي ممثلاً دائماً ، عندما كانت المهاترات تحل محل صيانة السلم . قبل أن آتي الى هنا وبعد أن غادرت بزمان طويل ، كثيراً ما تعرّضت الأمم المتحدة للشلل بسبب الانقسامات الأيديولوجية القاسية ، والكفاح من أجل احتواء التوسع السوفياتي . أما اليوم فقد تغيّر كل ذلك .

لقد بثّ انهيار الشيوعية الامبريالية ونهاية الحرب الباردة روحاً جديدة في الأمم المتحدة . ومنذ سنة واحدة فقط شهد العالم هذه الأمم المتحدة النشطة الجديدة وهي تعمل ، عندما وقف مجلس الأمن صامداً أمام العدوان ، وأعلى شأن المبادئ المقدّسة المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة .

والآن ، حان وقت التحرك عندما مرة أخرى ، وإجراء إصلاحات داخلية ، والتعجيل بالتنشيط ، وقبول المسؤوليات الضرورية للأمم المتحدة قوية وفعالة .

أريد أن أوكد لأعضاء المجلس وللأمين العام أن الأمم المتحدة يمكنها أن تعمل على دعمنا الكامل في هذه المهمة .

واليوم ، في هذه الملاحظات الموجزة ، لن أتحدث عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تناولها الرئيس بورخا بكل بلاغة ، ولكنني بالأحرى سأشير الى انتشار أسلحة التدمير الشامل ، والصراعات الإقليمية ، والنظم المرتدة المزعزعة للاستقرار والبادية في الأفق والارهاب ، وحقوق الإنسان ؛ وكلها مسائل تتطلب انتباهنا العاجل . والعالم يتحدّانا أيضاً لأن نمزج الاتجاه الإيجابي ونمده بأسباب البقاء . وعلينا أن ندفع قدماً بالتحرك التاريخي نحو الديمقراطية والحرية - أعتقد أن أميننا العام بطرس غالي سمّى ذلك "تعميم الديمقراطية" - وأن نوسّع دائرة الدول الملتزمة بحقوق الإنسان وحكم القانون . وانها حقاً لفرصة مثيرة لامننا المتحدة . ويجب علينا ألا ندعها تفلت .

في هذه اللحظة ، وفي طول المعمورة وعرضها ، تعمل الأمم المتحدة ليلاً ونهاراً في خدمة قضية السلم . فلم يسبق إطلاقاً في أربعة عقود من عمر الأمم المتحدة أن انخرط

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

أ / الكتب:

- ١- المجذوب محمد، التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة، الطبعة السابعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٢- المجذوب محمد، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٣- المجذوب محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٩.
- ٤- لتييم فتيحة، نحو اصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
- ٥- المولى سعود، خريف الامم المتحدة قضايا دولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٩٩.
- ٦- حسين زين، خلاصة الإجتهد والمقالات في الدوريات والمجموعات القانونية، الطبعة الأولى، المؤلف، بيروت، ١٩٩٦.
- ٧- الحافي محمد، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤.
- ٨- حسين خليل، النظرية العامة والمنظمات العالمية البرامج والوكالات المتخصصة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠.
- ٩- حسين خليل، العلاقات الدولية النظرية والواقع-الاشخاص والقضايا، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.
- ١٠- مشورب ابراهيم، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٣.
- ١١- العزاوي لمى عبد الباقي، الوسائل القانونية لإصلاح مجلس الأمن لتفادي الانتقائية وازدواجية المعايير في تعامله مع القضايا الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
- ١٢- هوريو أندريه، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، بيروت الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٧.

- ١٣- تشومسكي نعوم، من يحكم العالم، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٧.
- ١٤- حسين عدنان، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٠.
- ١٥- غانم محمد حافظ، الأصول الجديد للقانون الدولي العام، دراسة لصياغته الحالية ولأحكام القضاء الدولي، الطبعة الثانية، مكتبة عياد الله وهية عابدين، مصر، ١٩٥٤ .
- ١٦- غانم محمد حافظ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.
- ١٧- عبد الله عبد الغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢.
- ١٨- الشاوي منذر، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: فكر الديمقراطية، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، ٢٠٠٠.
- ١٩- حيدر محمود، الدولة:فلسفتها وتاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠١٨.
- ٢٠- حداد ريمون، العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٢١- كلود اينيس، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة د.عبدالله العريان، دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٦٤.
- ٢٢- العناني ابراهيم محمد، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
- ٢٣- أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام، الطبعة السابعة عشرة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٧.
- ٢٤- الحلو ماجد راغب، النظم السياسية والقانون الدستوري، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٢٥- الشيب هادي و يحيى رضوان، مقدمة في علم السياسة والعلاقات الدولية، إصدار المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
- ٢٦- نافعة حسن، مبادئ علم السياسة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
- ٢٧- عبد العال محمد شوقي، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ٢٨- العزي غسان، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٠.

- ٢٩- عبد الحميد محمد سامي، محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
- ٣٠- عبد الحميد محمد سامي، قانون المنظمات الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الخامسة، ١٩٨٢.
- ٣١- زراقت علي، الوسيط في القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١.
- ٣٢- الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.
- ٣٣- الوجيه عبد الرحمن محمد حمود، انفصال جزء من اقليم الدولة: دراسه في اطار القانون الدولي والفقہ الاسلامي، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٣٤- العبدلي عبد المجيد، قانون العلاقات الدولي، دار أقواس النشر، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.
- ٣٥- العطية عصام، القانون الدولي العام، دار الكتاب، بغداد، الطبعة السادسة، ٢٠٠١.
- ٣٦- أندرسون جورج، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمه من الانجليزية مها تكللا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، كندا، ٢٠٠٧.
- ٣٧- جبر محمد، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشرعية الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ٣٨- هنداوي حسام محمد، القانون الدولي العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٣٩- هنداوي حسام محمد، حدود وسلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٤٠- أبو الوفاء أحمد، الوسيط في القانون الدولي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٤١- حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٧٦.
- ٤٢- عبد الرزاق محمود عبد الفتاح، آثار التوارث بين الدول على أعمال قواعد القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.
- ٤٣- خضير عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- ٤٤- شلبي إبراهيم احمد، التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة، الدار الجامعية، القاهرة، ١٩٨٦.

- ٤٥- عبد السلام جعفر، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٩٠.
- ٤٦- المهنا فخري رشيد، المنظمات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨٧.
- ٤٧- الجندي غسان، قانون المعاهدات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.
- ٤٨- الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية: حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٤٩- أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن: فشل مزمّن و إصلاح ممكن، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٠.
- ٥٠- علي أحمد ابراهيم، النظام العالمي الجديد و حرب الخليج، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٥١- براون كريس، فهم العلاقات الدولية، ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.
- ٥٢- شبلي أمين، من الحرب الباردة الى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٥٣- ريحانا سامي، العالم في مطلع القرن ٢١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨.
- ٥٤- أحمد سيد أبو ضيف، امبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٥٥- العليمات نايف حامد، قرارات الأمم المتحدة في الميزان، دار الفلاح للنشر و التوزيع، الأردن، ٢٠٠٥.
- ٥٦- عارف رشاد، الوسيط في المنظمات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
- ٥٧- بطاينة فؤاد، الأمم المتحدة: منظمه تبقى و نظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٥٨- مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي، دار العلوم للتوزيع والنشر، الجزائر، ٢٠٠٦.
- ٥٩- الدقاق محمد السعيد، المنظمات الدولية، الدار الجامعية للطبع والنشر، مصر، ١٩٩٤.
- ٦٠- الدقاق محمد السعيد، التنظيم الدولي، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

- ٦١- خليفة عبد الكريم عوض، قانون المنظمات الدولية، دار الجامعه الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٣.
- ٦٢- الشكري علي يوسف، المنظمات الدولية الاقليمية والمتخصصة، ايتراك للطباعة والنشر، القاهره، ٢٠٠٣.
- ٦٣- صبح علي، الصراع الدولي في نصف قرن ، دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠٠٦.
- ٦٤- طاليس أرسطو، السياسة، ترجمه الى العربية : أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٧.
- ٦٥- حميدة عبد الرحمن، جغرافية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
- ٦٦- الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة، بيروت- لبنان، ١٩٩٤.
- ٦٧- نذير الجرمانى، الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار العراب.
- ٦٨- قره-مورزا سيرغي، الاتحاد السوفييتي من النشأة إلى السقوط، ترجمة د. شوكت يوسف، الهيئة السورية العامة للكتاب- وزارة الثقافة، ٢٠١٩.
- ٦٩- مبروك غضبان، المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.
- ٧٠- ثارو لستر، الصراع على القمة، ترجمه أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ١٩٩٥.

ب / الدراسات والمقالات والتقارير:

- ١- البحيري ولاء، اشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد ١٩١، يناير ٢٠١٣.
- ٢- التحفظات على المعاهدات في سياق خلافة الدول- مذكرة من الأمانة العامة- لجنة القانون الدولي - الدورة الحادية والستون- 4/CN.4/ الأمم المتحدة ٦١٦.
- ٣- حسين خليل، السيادة في ظل النظام الدولي الجديد، شبكة المعلومات السورية القومية الاجتماعية، ٢٠٠١/٠٥/٢٠.
- ٤- نافعة حسن، اصلاح الأمم المتحدة يبدأ باصلاح الولايات المتحدة، مجلة وجهات نظر، عدد ٨١، ص ٨. أكتوب ٢٠٠٥.

- ٥- جويلي سعيد سالم، الاستخلاف الدولي في المسؤولية الدولية: بحث في استخلاف الدول والمنظمات الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٦- الغنيمي محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم: التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣.
- ٧- الشافعي عمران، دور الامين العام في ظل المتغيرات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢.
- ٨- زهران جمال علي، أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.
- ٩- المصري شفيق، الارهاب في ميزان القانون الدولي، شؤون الأوسط، العدد ١٠٥، ٢٠٠٢.
- ١٠- عبد الحميد عاطف معتمد، الصراع الروسي الشيشاني في ضوء الرؤية الجغرافية لصراعات القوقاز، الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الفضائية، ٢٠٠٤.

الدوريات:

- ١- النشرة السنوية للجنة القانون الدولي، ١٩٧٤، المجلد الثاني، الجزء الأول.
- ٢- حولية لجنة القانون الدولي، ١٩٧٩، المجلد الثاني، الجزء الثاني، وثيقة رقم A/34/10.
- ٣- الشرعية الدولية لحقوق الانسان، مصلحة الاعلام التابعة للامم المتحدة، "أبجدية الامم المتحدة"، نيويورك ١٩٩٤.
- ٤- الأطرش محمد، البيروسترويكا والاشتراكية والرأسمالية، المستقبل العربي، العدد ١٢٩، تشرين الثاني ١٩٨٩.
- ٥- عزمي محمود، الاتحاد السوفياتي تحت قيادة غورباتشوف، الفكر العربي الاستراتيجي، العدد ٣٨، تشرين الثاني ١٩٩١.

ثانيا : باللغة الفرنسية:

A/Livre

- 1- Hamant, Helene, Démembrement de l'URSS et problèmes de succession d'États, Bruylant, 2007.

- 2- Jacques Brosard & Daniel TURP, L'accession a la souverainete et le cas du Quebec, 2th ed., Jacques Montereal, Presses de l'Universite de Montreal, 1995.
- 3- Sicilianos Louis, Les reactions décentralisées à l'illicite : Des contres mesures à la légitime défense, Paris, L.G.D.J., 1990.
- 4- Combacau Jean, "Droit International Public", Montchrétien, 3eme edition, 1997.
- 5- Guehenno Jean-Marie, La fin de la democratie, ed. Flammarion, Paris 1993.
- 6- Clebert Jean-Paul, La fin du Mond, ed. Balfond, Paris 1994.
- 7- COT Jean Piere, Mathias Forteau, Alain Pellet, La Charte des Nations Unies, Paris, 2005.

B/ Articles, Raports

- 1- TURP DANIEL, "Le droit de secession en droit international public et son application au cas du Quebec", Memoire presente a la faculte des etudes supperieurs en vue d'obtention du grade de Maitre en droit, Universite de Montreal, 1979.
- 2- Quoc-Dinh Nguyen, Daillier Patrick, Pellet Alain, "Droit International Public », L.G.D.J., Paris, 5eme édition,2009.

ثالثا: باللغة الانكليزية:

A/ books

- 1- Buhler, Konrad, State Succession and Membership in International Organizations, Martinus Nijhoff Publishers, 2001

- 2- Ian Brownlie: Principle of Public International Law, New York: Oxford University Press Inc. Fifth Edition.1998.
- 3- Thomas D. Musgrave: Self Determination and National Minorities, Oxford University Press: New York, First Published 1997, First Issued in Paperback: 2000.
- 4- Gettel, R.G.” Introduction to Pol. Sc”. P.81 & Gilchrist, R.N., Principles of Pol. Sc.
- 5- O’connell Daniel Patrick, State succession in municipal and international law: Internal relations, Cambridge U.P., 1967.
- 6- Walsh Edmund, “The Fall of the Russian Empire: The End of the Monarchy”, The Atlantic, February 1928.
- 7- Service Robert, The Last of the Tsars: Nicolas II and the Russian Revolution, 2017.
- 8- Dumberry Patrick, State Succession to International Responsibility, Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 2007.

B/Articles, Reports

- 1- Vladioiu Nasty, State succession to international intergovernmental organization under the international public law, Faculty of Law, “Transylvania” University, Brasov, Romania, 2015.
- 2- Craven Matthew, The Problem of State Succession and the Identity of States under International Law, European Journal of International Law 9 (1998), 142-162.
- 3- Nikitin Alexander, Russia as a Permanent Member of the UN Security Council, Friedrich Ebert Sifting, 2012.
- 4- Peter Radan, Post-Secession International Borders: A Critical Analysis of the Opinions of the Badinter Arbitration

- 5- Hawbo Florentina, Secession Right, Journal of politics and law, Vol 1, No3, September 2008.
- 6- Brilmayer Lea, Secession and self-Determination, Yale Law School ,1991.
- 7- Musgrave Thomas D., Self Determination And National Minorities. Oxford University Press: New York, First Published 1997, First Issued In Paperback: 2000.
- 8- Annuaire du comite des droits de l'homme 1983-1984, vol 2.
- 9- Craven Mathew C.R., The problem of states succession and the identity of states under international law, E.J.I.L., (9), 1998.
- 10- Guilhaudis Jeans-François, Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, Presse Universitaire de Grenoble, 1976.
- 11- Harris Carolyn, "The Abdication of Nicholas II Left Russia Without a Czar for the First Time in 300 Years", Smithsonian Magazine, 13 March, 2017 retrieved from <http://www.smithsonianmag.com/history-abdication-nicolas-ii-left-russiawithout-tsar-first-time-300-years> on 28 September 2017.
- 12- The New York Times, 7 September 1991.
- 13- The New York Times, 9 December 1991.
- 14- The New York Times, 23 December 1991.
- 15- [NYT](#) and for the entire protocol see 31 I.L.M 1992
- 16- See Appendix to UN Doc. 1991/RUSSIA of 24 December 1991
- 17- UN Doc. 1991/RUSSIA, 1
- 18- UN Doc. S/PV.3046 of 31 January 1992, with President Yeltsin's statement

١٩- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A / 46/241.

20- Koziński B. Cardinal, "Historical Determinants of the Contemporary Polish–Russian Relations: Geographical and Nationalistic (Ethnic) Dimension", Young Scientist, No. 9(12), September 2014.

21- The New York Times, 19 December 1991.

المواقع الإلكترونية:

- 1- www.britannica.com,
- 2- www.bbc.com
- 3- <https://arabic.rt.com/prg/telecast/795707>
- 4- www.smithonianmag.com/history-abdication-nicolas-ii-left-russiawithout-tsar-first-time-300-years
- 5- www.worldatlas.com
- 6- www.ribttes.com
- 7- www.graduate.norwich.edu
- 8- http://web.archive.org/web/20150614003632/http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/belarus/by_appnc.html
- 9- <https://arabic.rt.com/prg/telecast/795707>
- 10- Russia Population 2018, www.worldpopulationreview.com
- 11- Former Soviet Union (USSR) Countries, www.worldatlas.com

الفهرس المفصل

٧	المقدمة.....
١٥	القسم الأول : نشأة الدول وانحلالها والعلاقة بالتوارث الدولي.....
١٨	الفصل الأول : نشأة الدول.....
٢١	المبحث الأول : اساليب نشأة الدول و أنواعها.....
٢١	الفقرة الأولى : نشوء الدول من عناصر جديدة.....
٢٢	الفقرة الثانية : نشوء الدول من عناصر قديمة.....
٢٢	المبحث الثاني : أشكال الدول.....
٢٣	الفقرة الأولى : الدولة البسيطة أو الموحدة.....
٢٤	الفقرة الثانية : الدولة المركبة (Composite State).....
٢٤	البند الأول : النموذج الاتحادي.....
٢٥	البند الثاني : الاتحاد الاستقلالي التعاهدي (الكونفيدرالي).....
٢٧	البند الثالث : الاتحاد المركزي (الفدرالي).....
٢٨	الفصل الثاني : انحلال الدول.....
٣٠	المبحث الأول : التحولات في النظام الدولي و انعكاساته على وحدة الدولة.....
٣٢	الفقرة الأولى : انحلال الدول في ضوء التحولات الدولية.....
٣٥	الفقرة الثانية : التوارث الدولي.....
٣٨	المبحث الثاني : أشكال انحلال الدول و تمايزها.....
٣٨	الفقرة الأولى : الانفصال Secession.....
٤٢	الفقرة الثانية : التفكك (Disintegration).....
٤٤	الفقرة الثالثة : التمييز بين التفكك والانفصال.....
٤٧	القسم الثاني : وراثة عضوية الدول في الأمم المتحدة - مجلس الأمن.....
٤٩	الفصل الأول : انحلال الدول و انعكاساته على نظام العضوية وآلية اتخاذ القرار في الامم المتحدة.....
٥٠	المبحث الأول : الخلل في عضوية الامم المتحدة وتعاملها مع اشكال الانحلال و التوارث الدولي.....
٥١	الفقرة الأولى : شروط العضوية و أنواعها.....
٥٤	البند الأول : الأعضاء الدائمون.....
٥٤	البند الثاني : الأعضاء غير الدائمين.....
٥٦	البند الثالث : العضوية المؤقتة.....
٥٦	الفقرة الثانية: دور الأمم المتحدة في حالات نشأة الدول بعد الانفصال.....
٦٢	الفقرة الثالثة : دور الأمم المتحدة في حالات وراثة الدول.....
٦٤	الفقرة الرابعة : دور مجلس الأمن في ظل التحولات الدولية.....
٦٩	المبحث الثالث : آلية اتخاذ القرار في مجلس الأمن.....
٧٠	الفقرة الأولى : نظام التصويت و حق الفيتو.....
٧١	الفقرة الثانية : التفرقة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية.....
٧٣	الفقرة الثالثة : امتناع العضو الدائم عن التصويت أو غيابه عن جلسات المجلس.....
٧٤	الفصل الثاني : الاتحاد السوفياتي من النشأة الى الانهيار و مصير مقعد مجلس الأمن.....

٧٦	المبحث الأول : الاتحاد السوفياتي بين التكوين و الانهيار.....
٧٧	الفقرة الأولى : تكوين الاتحاد السوفيتي.....
٧٨	البند الأول : سيطرة المغول على روسيا وحكم أسرة رومانوف.....
٧٩	البند الثاني : الثورة الروسية و خلفيتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.....
٨٣	الفقرة الثانية : التركيبة الاثنية – العرقية في المجتمع السوفيتي.....
٨٥	الفقرة الثالثة : دول الاتحاد السوفيتي ودور روسيا.....
٨٩	المبحث الثاني : الاسباب الداخلية والدولية لانهيار و مظهره.....
٨٩	الفقرة الأولى : الاسباب الداخلية لانهيار الاتحاد السوفيتي.....
٩٠	البند الاول : سياسياً - البريسترويكا ومصرع الاتحاد السوفيتي.....
٩٢	البند الثاني : الاسباب الاجتماعية لانهيار الاتحاد السوفياتي - النزعات القومية.....
٩٣	البند الثالث : الاسباب الاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفياتي.....
٩٥	الفقرة الثانية : الاسباب الدولية لانهيار الاتحاد السوفياتي.....
٩٧	الفقرة الثالثة : مظاهر تفكك المعسكر الشرقي في ألمانيا والاتحاد السوفياتي.....
٩٩	المبحث الثالث : وراثة روسيا لمقعد مجلس الأمن.....
١٠٠	الفقرة الأولى : احداث عشية الانهيار.....
١٠٣	الفقرة الثانية : الاتحاد الروسي هو استمرار للاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة.....
١٠٨	الفقرة الثالثة : وراثة روسيا المقعد السوفيتي الدائم في مجلس الأمن سياسياً وليس قانونياً.....
١١١	خاتمه.....
١١٨	قائمة الملاحق:.....